

# RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

# تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد الثامن والأربعون، اذار 2015

## رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

## مدير التحرير

طلال أبو ركة

## مستشارو التحرير

- |                             |                     |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ               | د. نها بكر          |
| د. عبد الرازق العياري       | أ. ريم نزال         |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس      |
| أ. رفيق هواري               | د. جمال بن دحمان    |
| أ. علي خليل حمد             | د. شرزاد أمين       |
| أ. طلال عوكل                | د. عبد الحسين شعبان |
| أ. زياد عثمان               | د. أحمد البرقاوي    |



Ramallah Center for Human Rights Studies  
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

جميع الحقوق محفوظة

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

---

بالتعاون مع

Friedrich Naumann  
STIFTUNG

FÜR DIE FREIHEIT

**ملاحظة:**

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

# المحتويات



## الافتتاحية

0

## دراسات ومقالات

- ٩ أسئلة الحوكمة والتنمية والأمن الإنساني ..... عبد الحسين شعبان
- ٢٥ الإصلاح الديني هو المخرج من أزمتنا ..... زهير الدبعي
- ٣١ إستراتيجية تدين الصراع في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي ..... عماد موسى
- ٤٥ جدلية العلاقة بين حرية الرأي والتعبير .. والمعتقد ..... طلال أبو ركة
- ٥٥ بين الحق في حرية التعبير وبين الرغبة في ازدياد الأديان ... بون شاسع ..... عماد سليم محسن
- ٥٩ في ظل بطء إعادة إعمار قطاع غزة .. هل يتسامح معنا الضحايا ؟ ..... عمر شعبان
- ٦٧ تقييم أداء حكومة حماس في قطاع غزة ٢٠٠٧-٢٠١٤ ..... عفل ابراهيم
- ٨٣ المنظور الليبرالي وترجماته في الحالة الفلسطينية ..... غسان أبو حطب

## قوانين وتشريعات

- ٩٧ سبل محاسبة الاحتلال الإسرائيلي ودعم ..... صلاح عبد العاطي
- حقوق الشعب الفلسطيني

## تقارير

١٢١ واقع المرأة في عيدها العالمي ..... وفتق الموارى

١٣١ السعودىون ومبادرات التسامح الأهلىة ..... محمد محفوظ

## ثقافة

١٤١ حقوق الإنسان فى فكر حامد عمّار ..... على خلىل حمد

## مقدمة:

قبيل كتابة هذه الافتتاحية، كانت النية أن نعتبر ما يجري في بلدان « الربيع العربي... سوريا، العراق، ليبيا، البحرين، اليمن.. قد أصبح « روتينا » على أهميته، وأن موضوع الافتتاحية يفترض أن يتناول الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.. التي أعادت نتيهاه بقوة، على رأس كتل برلمانية يمينية، مخيبا بذلك آمال الذين راهنوا على إمكانية أن ينتخب الإسرائيليون نوابا اقرب إلى السلام. فإذا جاز لنا أن نعمم، فإن أي شعب في العالم لم يذهب إلى اليمين مثلما يفعل الإسرائيليون.. و أن أية مراهنه غير ذلك موجودة في رؤوس أصحابها فقط.

فالشعب الإسرائيلي الذي أصبح عدد مستوطنيه في الأراضي الفلسطينية المحتلة ( الضفة الغربية و غزة ) ما يقارب المليون شخص.. و تعمق فيه الأصولية الدينية.. و يخرج منه أناس مستعدين لحرق الأطفال أحياء، كما جرى مع الطفل محمد أبو خضير.. لا يمكن أن ينتخب إلا شخصا كنتيهاه.. أو من هم أكثر عنصرية منه.

إلا أن الحديث عن الانتخابات الإسرائيلية أصبح أيضا قديما و ثانويا، و ربما ليس في مكانه، عندما يتشكل تحالفا من عشر دول عربية و إسلامية، و يشن حربا على اليمن، ما زال الوقت مبكرا لمعرفة ملابساتها و نتائجها الحقيقية.

لسنا كمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، و لا كشبكة عربية للتسامح، بصدد تسجيل موقف سياسي تجاه هذا الذي يجري في اليمن الآن، فهذا من مهمات السياسيين، لكننا كمنظمات لحقوق الإنسان و التسامح.. ندرك أن الشعب اليمني لا يستحق كل هذا الذي يجري من قتل و تدمير.. فهذا الشعب اللماح و الذكي لا يستحق إلا السلام و الهدوء و التنمية الحقيقية، و إن حل مشاكله مهما كانت يجب أن لا يكون إلا بالحوار بين مختلف مكوناته.

إننا نعرب عن تمنياتنا الحارة، أن يتجاوز اليمنيون و اليمنيات هذه المحنة. فنحن نعرف الشعب اليمني عن قرب.. شعبا تسكن القضية الفلسطينية في عقله و قلبه. شعبا يحب الحق و الكرامة و الحرية.

لليمن منا سلام

رئيس التحرير

دراسات  
ومقالات





# أسئلة الحوكمة والتنمية والأمن الإنساني

عبدالحسين شعبان \*

## تمهيد

نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة أو الحكم الصالح Good Governance وبين التنمية، لكون الحوكمة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية شاملة، ومع ذلك ظلّ المفهوم بحاجة إلى تأصيل وتبيئة، وخصوصاً في العالم العربي، الذي يتسم بضعف المشاركة ومركزية الدولة والدور المحدود لهيئات الحكم المحلي، إضافة إلى غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني أو اقتصار دورها على الاحتجاج في حين يفترض مشاركتها باتخاذ القرار والتحوّل إلى قوة الاقتراح مع استمرار دورها الرصدي والرقابي، ولعلّ الأمر يعود إلى عدم توفر بيئة صالحة لتحقيق الأمن الإنساني بأركانه الاقتصادية والغذائية والبيئية والصحية والفردية والمجتمعية والسياسية، وهي ما يعتمد البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة ويمكن إضافة الأمن الفكري والأمن الثقافي خصوصاً في ظل موجة التكفير والتعصب والإرهاب، إضافة إلى شحّ الحرّيات العامة، ولاسيما الحرّيات الأساسية، وكذلك الحرّيات الخاصة وسيادة نهج الإقصاء والإلغاء والتهميش.

وبقدر حضور أسئلة الحوكمة عربياً، فإن الأمر شديد الارتباط بأسئلة التنمية، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث، ومنها بلداننا العربية، ولاسيما التنمية الإنسانية الشاملة التي ما يزال الحديث عنها في بداياته، فحتى عهد قريب، وربما قبل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية منذ ربع قرن، كان النمو الاقتصادي، هو المقصود بالتنمية، في حين اتسع مفهوم التنمية الإنسانية ليشمل جوانب أخرى متنوعة ومختلفة لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يتحقق ويستمر بدونها، وإن حصل نوعاً من النمو فإنه سيكون لحين، إذا لم يستكمل بالجوانب الأخرى الخاصة بالتنمية الإنسانية الشاملة وبالأمن الإنساني. بمعناه الواسع.

وقد مرّ مفهوم التنمية عالمياً بأربعة مراحل: المرحلة الأولى حيث كان التركيز على النمو

الاقتصادي، وفي المرحلة الثانية أصبح التركيز على التنمية البشرية وفي المرحلة الثالثة على التنمية البشرية المستدامة، وفي المرحلة الرابعة على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل، وبذلك تم الانتقال من الرأسمالي البشري، إلى الرأسمال الاجتماعي، أي الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقانوني والتربوي والصحي والبيئي وغير ذلك، استناداً إلى مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التربية والتعليم والثقافة والإسكان والصحة والعمل والبيئة وغيرها، وذلك بتوحيّ قدراً من العدالة والشرعية والتمثيل الاجتماعي مع وجود عنصر المساءلة.

واقترنت المرحلة الرابعة للتنمية بإدخال مفهوم الحكم الصالح " الحوكمة"، ولاسيما في أدبيات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولعل السبب في أن بعض البلدان حققت نمواً اقتصادياً، لكنها لم تستطع أن تحقق تحسّناً في مستوى معيشة غالبية السكان، وهكذا فإن تحسّن الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسّن نوعية حياة الناس وطريقة عيشهم.<sup>١</sup>

## مفهومان للتنمية والحوكمة والأمن الإنساني

مثلما هناك مفهومان للتنمية أحدهما ضيق، والمقصود به النمو الاقتصادي والآخر واسع، وهو ما قصدناه التنمية الإنسانية الشاملة<sup>٢</sup>، فإن للأمن أيضاً مفهوم واسع ويشمل الإنسان بالدرجة الرئيسية ومفهوم ضيق يقتصر على الأمن. بمعناه التقليدي أي أن الأولوية فيه للنظام الحاكم، كما أن فكرة الحوكمة أو الحكم الصالح تستخدم على نحو ضيق أيضاً، وهو المفهوم الذي يذهب إليه البنك الدولي في أدبياته، حيث يقصد الإدارة الرشيدة أو الجيدة بدلالة النمو الاقتصادي، أما المفهوم الواسع فهو يصدر بدلالة معالجة مسألة الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والإدارة والفرد، من خلال الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة، وسيادة القانون إضافة إلى مبادئ الإدارة العامة الرشيدة، باعتبارها مكوّنات للحوكمة، وهو ما تؤكده تقارير الأمم المتحدة، بما فيها تقرير التنمية الإنسانية العربية، تلك التي تقول بـ «عملية توسيع خيارات الناس»<sup>٣</sup>.

وهكذا يتسع مفهوم التنمية لمبدأ المساواة والحرية وحق اكتساب المعرفة وحق التمتع بالجمال واحترام الكرامة الإنسانية والمشارك الإنساني، وهو بهذا المعنى لا يقتصر على الوفرة المادية، بل يشمل القدرات البشرية المطلوبة وتوظيفها العقلاني في مجالات النشاط الإنساني المتنوّع والإنتاج والسياسة والمجتمع المدني، لتحقيق الرفاه، كما يشمل مفهوم التنمية أيضاً، الحريات المدنية والسياسية.

وهكذا فإن التنمية تشترك بالحوكمة من حيث ضمان توسيع خيارات الناس وتوسيع دائرة

الحريات والمشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون واستقلال القضاء، بتضافر قطاعات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وركزت تقارير البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة منذ العام ١٩٩٠ على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية، مثلما أصبح النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق التنمية، ومن واجب الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة الناس، وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية ليندرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الإنسانية والمشاركة.

### وتتحدد علاقة الحوكمة بالتنمية من خلال ثلاثة أطر هي:

الإطار الوطني، ويشمل مشاركة الحضر والريف والبادية في بعض المجتمعات وجميع الطبقات والفئات الاجتماعية في عملية التنمية، ولاسيما مشاركة المرأة.

الإطار الدولي، أي تقويم مدى التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومدى الاحترام في نطاق العلاقات الدولية للدول كبيرها وصغيرها وقانونية وشرعية العلاقات التي تحكمها، وذلك من خلال المشترك الإنساني.

الإطار الزمني، أي مراعاة الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، وفي إطار ذلك يمكن قراءة الأبعاد السياسية للحكومة كنظام للقيم والسياسات والمؤسسات التي يدير المجتمع من خلالها شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٤. وهذه الأطر الثلاثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الإنساني بمعناه الواسع.

### أبعاد الحوكمة ومؤشراتها

تتحدد أبعاد الحوكمة ومؤشراتها في مدى استخدام المفهوم لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع لتحقيق التقدم والتنمية وذلك بأبعادها الأربعة:

**البعد الأول-** السياسي الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، وأساليب اتخاذ القرارات ودرجة تعبيرها عن قطاعات المجتمع.

**البعد الثاني-** التقني، المتعلق بعمل الإدارة العامة وفعاليتها ودرجة كفاءتها.

**البعد الثالث-** الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الثروة والدخل والفقير والأمية ودور المرأة وقضايا المعرفة وغيرها.

**البعد الرابع-** يتعلق بدور المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة وقدرته في أن يكون قوة رصد واقتراح وشراكة في اتخاذ القرار ٥.

وقد ذهب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٤ كانون الأول (ديسمبر) العام ٢٠٠٠ (الجلسة ٨١ والموسم) حول تعزيز مبادئ الديمقراطية إلى الإشارة الصريحة للحكم الصالح (الحوكمة) كما ورد ذكره في إعلان ألفية الأمم المتحدة (الدورة الخامسة والخمسون /٢) باعتباره من العوامل التي لا غنى عنها لبناء وتعزيز مجتمعات يعمها السلام والرخاء والديمقراطية.<sup>٦</sup>

وأكد القرار على تعزيز الديمقراطية بواسطة الحكم الصالح من خلال<sup>٧</sup>:  
تحسين شفافية المؤسسات العامة وإجراءات رسم السياسات ، وتعزيز مساءلة الموظفين العموميين؛  
اتخاذ تدابير قانونية وإدارية وسياسية لمكافحة الفساد، بما في ذلك الكشف عن جميع الضالعين في الأعمال المرتبطة بفساد والتحقيق معهم ومعاقبتهم بالإضافة إلى تجريم دفع العمولات والرشاوى إلى الموظفين العموميين؛  
تقريب الحكومة من الشعب باستخدام مستويات التفويض المناسبة؛  
تعزيز إمكانية حصول الجمهور، بأكبر قدر ممكن، على المعلومات المتعلقة بأنشطة السلطات الوطنية والمحلية، وضمان إتاحة سبل انتصاف إدارية للجميع دونما تمييز؛  
التشجيع على تحقيق مستويات رفيعة من الكفاءة وحسن السلوك والاقتدار المهني داخل الخدمة المدنية، وتعاونها مع الجمهور بوسائل شتى منها توفير التدريب المناسب لموظفي الخدمة المدنية؛

ولعلّ مثل هذا العرض، يسمح بطرح مجموعة من الأسئلة الفكرية التي شغلت الوسط الثقافي العالمي والعربي، خلال العقدين ونيف الماضيين، وأصبح الأمر مطروحاً على نحو أشد بعد التغييرات التي حصلت في البلدان العربية بخصوص ما يسمى بالربيع العربي: فهل الديمقراطية هي التي تحقق التنمية بمعزل عن نظام الحكم وطبيعته Poor Government أو Good Government (الحكم الطالح أو الحكم الصالح) .

ثم يتفرّع عن ذلك سؤال آخر مهم: هل الديمقراطية كرافعة أساسية للتنمية تنشأ من خلال الحكم الصالح أم إن التنمية تنشأ بالحكم الصالح بمعزل عن الديمقراطية؟ وأخيراً ما علاقة ذلك بالأمن الإنساني؟

فقد يكون هناك حكماً صالحاً لكنه ليس ديمقراطياً، على الرغم من أن الديمقراطية حاضنة لقيام الحكم الصالح وتأصيله، ويمكن القول إن بعض البلدان سارت في طريق تنمية محدودة وهو ما نطلق عليه "النمو الاقتصادي" من خلال التراكم الريعي، سواء كانت أنظمتها محافظة

أو شمولية، لكنها لم تكن أنظمة ديمقراطية، كما هي بعض الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية، ولهذا سرعان ما وصل بعضها إلى طريق مسدود، كما هي التجارب الاشتراكية في أوروبا الشرقية وامتداداتها العربية لما أسميناها "دول التحرر الوطني"<sup>٨</sup>.  
ومثلما ليس للديمقراطية مفهوماً واحداً، بل هناك مفاهيم متعدّدة وأساليب متنوّعة، إضافة إلى الخصائص المشتركة والسمات الجامعة، حسب قرار الأمم المتحدة المذكور لعام ٢٠٠٠، فإن للحكم الصالح هو الآخر خصوصيات، حتى وإن كان هناك مشتركات وأسس عامة يمكن الاحتكام إليها حسب تجربة كل بلد وظروفه الخاصة ودرجة تطوره وطبيعة القوى المحركة فيه ودور المجتمع المدني وغير ذلك<sup>٩</sup>.

الحكم الصالح يعني حُسن التصرف في إدارة الحكم لجهة الشفافية والمساءلة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، عبر أساليب مختلفة لإدارة شؤون الحكم وآليات متنوعة في اتخاذ القرار، مع ضمانات قانونية لحماية حقوق المجتمع والفرد.

وبقدر وجود علاقة وثيقة بين الحكم الصالح والديمقراطية، فإن مثل هذه العلاقة ليست حصرية أو إجبارية، فقد يكون هناك حكماً غير ديمقراطي، لكن إدارته وسلوكه أقرب إلى الحكم الصالح مثل درجات معيّنة ومحدودة من الشفافية والمساءلة لأسفل الهرم الحكومي، وبالطبع كلما اقترب الحكم من الديمقراطية، كلما تعززت الشفافية والمساءلة ومبادئ المساواة، التي ستكون مدماكاً للحكم الصالح.

## الحوكمة تقوم على:

### إدارة مؤسسات

### بناء هيكلية وأطر تنظيمية

اتخاذ تدابير من شأنها أن تسمح للإدارة . والأمر ينطبق على القطاع العام والقطاع الخاص من خلال: ١- الجدارة ٢- النزاهة ٣- المساءلة.

وفي إطار القطاع العام فإن الفكر القانوني والاقتصادي والعديد من المؤسسات الدولية تحدّد الحوكمة أو الحكم الصالح بـ: (١) المساواة (٢) المواطنة (٣) المجتمع المدني (٤) الشفافية (٥) المساءلة (٦) التمثيل الصحيح (٧) حكم القانون (٨) نظم انتخابية قائمة على مبدأ المنافسة (٩) إدارة عامة دائمة (١٠) فصل السلطات.

## الحوكمة والتنمية: النموذج العراقي

لعل من أهم مؤشرات الحوكمة في أي بلد تفترض الاقتراب أو الابتعاد من اعتماد المعايير التي سبق ذكرها من خلال هيئات ومؤسسات تتمثل في تحقيق التنمية ومكافحة الفساد وإعمال حكم القانون، وقد ابتلى العراق منذ احتلاله في العام ٢٠٠٣ بالفساد المالي والإداري لدرجة فاق بها كل اعتبار كما تذكر منظمة الشفافية العالمية، التي وضعت لسنوات في أسفل السلم، ومع أن هناك توجهات للرقابة والمساءلة، لكن الفساد لا يزال مستشرياً، باستمرار وجود ٢٠٪ من السكان دون خط الفقر، وإن البطالة تزيد على الرقم، مثلما أن الأمية تزيد عليه كذلك، علماً بأن موارد العراق خلال السنوات من العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن بلغت ما يزيد على ٧٠٠ مليار دولار حسب بعض التقديرات.

وقد قام البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة في إطار مشروع تقديم المساعدة الفنية لمكاتب المفتشين العامين ووزاراتهم، وبالتفاهق مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة باعتماد ورقة إرشادية بعد سلسلة من الدراسات والتقارير التقييمية، فيما يتعلق بالأداء المؤسسي لهيئات القطاع العام وأدوات قياس الإدارات العامة وأطر تطبيقات الحوكمة «الإدارة الرشيدة»، وصولاً إلى وضع مبادئ ومؤشرات الحوكمة للإصلاح المؤسسي وتعزيز القدرات والمعارف ووضع خطط عمل لتطوير مكاتب المفتشين العامين بالتعاون مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام.

إن تشكيل هيئات للرقابة أمرٌ ضروري، خصوصاً إذا تم إبعادها عن الصراعات السياسية والاستقطابات المحاصصاتية، ولا زال العراق حديث التجربة في هذا المجال، ويحتاج إلى إرادة سياسية وتراكم في الخبرات وثقافة حقوقية ووعي مجتمعي وتطور تدريجي، لكي تغلح جهوده في تحجيم الظاهرة وتقليص مخاطرها إلى أقل الحدود، ولعل أهم هذه الهيئات التي تم تأسيسها منذ انهيار النظام السابق فهي<sup>١٠</sup>:

هيئة النزاهة – هيئة مستقلة إدارياً ومالياً وخاضعة لرقابة مجلس النواب مهمتها مكافحة الفساد وتقييم الإدارة العامة الحكومية وإخضاعها للمساءلة. تأسست العام ٢٠٠٤.

ديوان الرقابة المالية: وهو أعلى هيئة رقابية ومالية ومسئول عن رصد حالات الفساد والتلاعب والهدر وسوء الإدارة، وجمع الأدلة ويحيلها إلى مكتب المفتش العام، ومن أهدافه: (١) تطوير مهنتي المحاسبة والنظم المحاسبية ورفع مستوى أدائها المحاسبي والرقابي. (٢) تطوير كفاءة الجهات الخاضعة للرقابة. (٣) المساهمة في استقلال الاقتصاد ودعم نموه واستقراره. (٤) نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق المحلية والعالمية. (٥) الحفاظ على المال العام من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف. والديوان بصيغته الراهنة ومهامه الجديدة يعتبر جديداً من حيث المضمون والشكل.

مكتب المفتش العام: شكّلت مكاتب المفتشين العاملين في كل وزارة بعد العام ٢٠٠٣ يوجد الآن حوالي ٣٦ مفتشاً عاماً. ومهامه حسب الأمر الإداري رقم ٥٧ في شباط (فبراير) ٢٠٠٤ هي: (١) التدقيق والتحقيق (٢) استلام الشكاوى ومتابعتها (٣) تقييم أداء الإدارات (٤) التدريب والتطوير.<sup>١١</sup>

وبالعودة إلى هذه النافذة فيمكن الإشارة إلى أن الدولة العراقية الحديثة نشأت وهي تحمل أثقالها الكبيرة معها، حيث رزح العراق لمدة أربعة قرون للحكم العثماني، ثم جاء الاحتلال البريطاني بين العام ١٩١٤ و١٩١٨، ومن ثم الانتداب بعد الثورة العراقية المعروفة باسم ثورة العشرين في ٣٠ حزيران (يونيو) العام ١٩٢٠، والتي ساهمت على الرغم من عدم تحقيق أهدافها الكاملة في الاستقلال وحق تقرير المصير، في بلورة فكرة إقامة كيان عراقي، حيث تمكّن العراقيون من اختيار أمير عربي ليصبح ملكاً على العراق في أول استفتاء شعبي، وهكذا تأسست الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١، وسنّ العراق أول دستور له « القانون الأساسي» العام ١٩٢٥، وسار بخطوات حثيثة نحو الاستقلال، وخصوصاً بقبوله عضواً في عصبة الأمم العام ١٩٣٢.

وخلال تلك الفترة كانت أجهزة الدولة وإداراتها ومرافقها قد أخذت بالتكوّن والتأسيس، لاسيّما بوجهها العصري سواء على الصعيد الحكومي أو بالتدرّج على الصعيد غير الحكومي، أي في القطاع الخاص خصوصاً بتطوّر أنشطتها وفعاليتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية. وكانت أولى المشاريع الحكومية التي ظلّت علامات بارزة في القطاع العام هي:

إدارة الموانئ العامة، حيث كان ميناء البصرة محطة مهمة للنقل لاحقاً ولوصول البضائع والسلع وتصديرها والاتصال بالعالم الخارجي.

النفط والصناعة النفطية لاحقاً، منذ أن بدأ تدفق النفط من حقل بابا كركر من (كركوك) في العام ١٩٢٧، وتعاضم مع حقول جنوب العراق، سواء عبر امتيازات الشركات الأجنبية ومشاركة الحكومة العراقية لاحقاً.

قطاع السكك الحديدية الذي كان أجنبياً مثل المشاريع الأخرى، وتحوّل بالتدرّج إلى قطاع حكومي.

وهذه القطاعات الثلاثة كانت قد بدأت العمل منذ بدايات القرن العشرين، تم تطوّر القطاع العام في حقل إدارة الكهرباء والماء بشكل كامل، وبعض المصارف التي أنشأتها الدولة، إضافة

إلى بعض الصناعات. وقد بدأت الإدارة الحكومية بالتوسع والامتداد الأفقي والعمودي، ووصلت إلى أن تصبح غالبية اليد العاملة، في القطاع الحكومي، وهو الأكبر والأشمل، كموظفين لدى ربّ عمل الذي هو الدولة، التي كانت ولا تزال تفرض هيمنتها على المواطن الذي ظل بحاجة إليها، في ظل قطاع خاص ضعيف وغير مؤثر، وقوانين لا تسهل له مهماته وتساعد على النهوض، مع غياب أو ضعف المجتمع المدني، وكل ذلك مصحوباً بشحّ الحرّيات وغياب الشفافية والمساءلة.

إن الدولة الحديثة سواء في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ أو في عهد الجمهورية الأولى ١٩٥٨-١٩٦٣ أو في الجمهورية الثانية ١٩٦٣-١٩٦٨ بتدخلاتها الانقلابية العسكرية أو في الجمهورية الثالثة في العام ١٩٦٨-٢٠٠٣ والتي عرفت البلاد نظاماً شمولياً شديداً المركزي، أو ما بعد العام ٢٠٠٣ في الجمهورية الرابعة، حيث وقع العراق تحت الاحتلال الأمريكي، نقول أن الدولة واجهت تحديات تتعلق بالفساد وإن كان موجوداً منذ تأسيس الدولة العراقية لكنه كان محدوداً في العهود السابقة، وأصبح اليوم ظاهرة متفشية، إن لم يتم اعتماد معايير الحوكمة، فإن مخاطره ستهدد مستقبل الدولة ككل.

#### الحوكمة والفساد

الحوكمة اليوم أكثر حاجة وراهنية فيما يتعلق بمعالجة آثار الفساد الضاربة الأطناب في إطار سياقات التطور العالمي، مع تغيّر الأولويات، لاسيّما حجم الفساد واتساع نطاق الانقسام المجتمعي المذهبي والإثني، في ظل نظام للمحاصصة، وهو ما قاد إلى تدهور، هيبة الدولة وتفكك مؤسساتها، لاسيّما باستمرار الإرهاب، سواء كان من جانب تنظيمات القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» أو أعمال العنف المستشرية في المجتمع، الأمر الذي يطرح اليوم مسألة الحوكمة على نحو ملح وراهني.

إن أية معالجة لهذا الموضوع (سواء في العراق أو في غيره من البلدان العربية أو على النطاق العالمي) تتطلب أولاً وقبل كل شيء تعبئة الجهود والطاقات والموارد مع توفر إرادة سياسية موحدة، مثلما تحتاج إلى تفعيل دور المجتمع المدني ليكون قوة اقتراح وشراكة حقيقية، خصوصاً من خلال الرصد والمراقبة والإسهام في عملية التنمية واتخاذ القرار، فضلاً عن دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية، في إطار شامل يخصّ الدولة ككل، من خلال مؤسسات حكومية فاعلة وجديرة وتمتع بشفافية كبيرة وقوانين للرقابة والمساءلة في إطار الحكم الصالح.

ولعلّ هذا يتطلّب أيضاً تطوير وتفعيل المؤسسات الرقابية القائمة والأجهزة المختصة فيها، ويحتاج ذلك إلى نشر ثقافة الأداء وتعزيزها، ورفع موضوع المساءلة في جميع وزارات الدولة



ومؤسساتها العامة، لتصبح أداة فعّالة في مكافحة الفساد وتطوير الإدارة الحكومية لوضع الحلول للأزمات القائمة على صعيد الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، وهو ما تعاني منه الدولة منذ فترة ليست بالقصيرة، سواء بسبب الحروب أو نظام الاستبداد الطويل الأمد أو خلال فترة الحصار الدولي الذي فرض على العراق لمدة اقتربت من ١٣ عاماً أو ما بعد عند انحلال بعض مؤسسات الدولة وتفكيك بعضها الآخر ما بعد العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أضعف الدولة وجعلها عرضة للنهب والفساد وسوء الإدارة وهدر الأموال بحيث أضحت الغنائمية والاصطفائية المذهبية أو الإثنية أو الدينية أساساً للتقاسم الوظيفي.

إن تحديد معايير تقوم على مفهوم الحكم الصالح أو الحوكمة وفقاً لمقاييس الحداثة والعقلانية والديمقراطية وهي أسس الدولة العصرية مع حكم القانون، ولاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار المشترك الإنساني والمعايير العالمية التي تفترضها الحوكمة وذلك، مع عدم نسيان الخصوصيات الثقافية والدينية والاجتماعية والتاريخية، كفيل بتقدم الأداء وتحسين الإدارة والتقريب بين قمة الهرم وقاعدته، والحد من ظاهرة الفساد من خلال المساءلة.

أما أهم التحديات التي تواجه تحقيق الحوكمة في العراق فهي:

- الطائفية ونظام المحاصصة المذهبي - الإثني الذي بدأ منذ احتلال العراق في العام ٢٠٠٣.
- العنف والإرهاب المستشريان بوجود داعش والهواجس المرافقة لهما بتقسيم العراق.
- الفساد المالي والإداري.
- الصيغ التقليدية كالعشائرية والمناطقية وهذه كلها تحول دون تحقيق مبادئ: ( المشاركة، الوصول إلى العدالة، النزاهة، المساءلة، الشفافية، الفاعلية، حكم القانون).

ويعاني القطاع العام من ضعف الحوكمة من خلال:

١. غياب ثقافة الأداء
  ٢. البيروقراطية المتجذرة
  ٣. غياب المبادرة وانتظار التعليمات
  ٤. عدم تفعيل دور الأجهزة الرقابية
  ٥. غياب معايير الجدارة
  ٦. عدم إحداث التراكم المطلوب.
- إن وجود هيئات رقابية متعددة تتطلب إنشاء آلية للتنسيق بين هذه الهيئات لكي لا تتعارض صلاحياتها ومسؤولياتها، سواء للمؤشرات أو الأداء أو للتحقق من تطبيقها، والهدف هو تعزيز حكم القانون والحد من الفساد، ولهذا فإن الأمر يتطلب التعاون والتنسيق.

## الحكومة والتنمية والأمن الإنساني

لعل farkاً كبيراً بين مفهوم دولة القانون ومفهوم حكم القانون، فحكم القانون يعني وجود قوانين وتشريعات ناظمة ومؤسسات وقضاء مستقل وانتخابات دورية ومشاركة فعالة من المجتمع المدني ومن التنوع الثقافي والتعددية المجتمعية، وحكم القانون هو ما تطمح إليه الدول بغض النظر عن طبيعتها، وبالتالي فإن تحقيق الحوكمة مرتبط بالحد الأدنى من توفير مستلزمات الأمن الإنساني، وهما يتعلقان بالفرد والمجتمع بقدر ارتباطهما بالدولة، إذ أن الإنسان هو الوحدة الأساسية التي تقوم عليها الدولة وهو محور وغاية أي نشاط أو فاعلية مجتمعية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غير ذلك، وعلى أساس أمنه يتحقق أمن المجتمع وتقييم السياسات ويقاس الأثر الناتج عنها.

يعتبر الأمن الإنساني المعيار للرفاه والتقدم الاجتماعي ودرجة تطور المجتمع أي للتنمية، والأمن حسب عالم النفس الكبير سيجموند فرويد يتقدم أحياناً على الكرامة، إذ لا يمكن تأمين شروط الكرامة الإنسانية، دون تحقيق الأمن، بجوانبه المختلفة، ولهذا يمكن القول، أن لا كرامة دون أمن، ولا أمن حقيقي، بهدر الكرامة الإنسانية وخرق حقوق الإنسان، وهي معادلة صعبة أحياناً، ويتوقف على درجة التوازن فيها، تأمين مستلزمات حكم القانون وتحقيق التنمية بمعناها الإنساني الشامل.

أول من استخدم مفهوم "الأمن الإنساني" في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ١٩٩٤ هو محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق وبدعم من الاقتصادي الهندي المعروف أمارتيا صن (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد العام ١٩٩٨)، ومنذ ذلك التاريخ كثر استخدامه وتعزز مضمونه، لاسيما الاعتراف بأولوية أمن الأفراد، فالفرد إنما هو عضو في جماعة، وعلى الدولة أن تحفظ "أمنها" مقابل عقد اجتماعي وفقاً لجان جاك روسو، أي إن الفرد تنازل عن بعض حقوقه لصالح الدولة التي يكون من واجبها تحقيق أمنه، لكن الدولة أحياناً وبسبب اختلال هذه المعادلة تصبح مصدراً رئيساً لتهديد أمن الأفراد أنفسهم، خصوصاً بهيمنة فئات وطبقات اجتماعية عليها وحرمان أفراد المجتمع من الرفاه والأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي، إضافة إلى الأمن السياسي والفكري وغير ذلك<sup>١٢</sup>.

ولا يقتصر مفهوم الأمن الإنساني على الأمن الوطني الخاص بكل دولة أو كيان سياسي، بل يمتد ليصل إلى المجتمع الدولي، ولعل ذلك مناسبة للحديث عن مخاطر الإرهاب الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين وهو ما كان ميثاق الأمم المتحدة التي أعلن عن قيامها في ٢٦ حزيران (يونيو) العام ١٩٤٥، قد وضع هدف الحفاظ عليهما من أبرز أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وكم كان فادحاً إهمال الأمن الإنساني في أنظمة جاءت بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية، لكنها غرقت في الأمن بمعناه التقليدي، مخلفة معاناة باهرة، خصوصاً عندما أهملت أمن الإنسان وانشغلت بأمن النظام. والمقصود بذلك الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبلدان وأنظمة ما أطلقنا عليها «التحرر الوطني». وعلى الجانب الآخر فقد انشغلت البلدان الرأسمالية هي الأخرى بأمنها الخارجي والداخلي، خصوصاً استغراقها بالصراع الأيديولوجي وسباق التسلح، الأمر الذي قاد إلى تبديد عشرات التريلونات من الدولارات، التي لو خصّصت للأمن الإنساني على المستوى العالمي لحققت نتائج فائقة للبشرية، وهو ما دعا قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية في آذار (مارس) ١٩٩٥ للتأكيد على أن البشر هم غاية وهدف أي نظام، وأي تغيير.

إن تشبّث عدد من الأنظمة بالأمن بمعناه التقليدي لا يمكنه أن يدوم إلى ما لا نهاية، وستعصف بها رياح التغيير، الأمر يحتاج إلى تحقيق الأمن الإنساني وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر بصفقتهم كبشر دون تمييز أو إقصاء أو تهميش، وعلى أساس المساواة بينهم، وقد كشف الربيع العربي عن هشاشة مفهوم الأمن التقليدي، فانهارت بعض الأنظمة بسرعة خارقة، وهو ما حصل في تونس ومصر وتمترست بعضها بالزيد من التشدد، الأمر الذي ضاعف من غياب الأمن الإنساني.

وقد لعب التدخل الخارجي دوراً سلبياً في ذلك وهو ما حصدت ليبيا نتائجها الأولية ولا زالت انعكاساته خطرة في سوريا وإن كانت غير مكتملة، بالرغم من المأساة الماثلة للعيان من خلال ملايين اللاجئين والنازحين والوضع اللا إنساني والاحتراب الأهلي، وقد يكون النموذج اليمني الذي حاول تجنّب الحرب الأهلية، مرشحاً في حين كان النموذج العراقي شديد التركيز على الأمن التقليدي وبالتدرج غابت فكرة الأمن بمفهومها الحديث التي تركز على الإنسان، حتى أطيح بالدولة بعد الاحتلال العام ٢٠٠٣، أما السودان فقد انشغلت بأمن النظام وتركت الأمن الإنساني، حتى وصل الأمر إلى الانقسام.

لقد تولّد شعور لدى الإنسان في البلدان النامية بشكل عام والتي تعاني من الاستبداد ومنها بلداننا العربية، مفاده أن السياسات الأمنية تعمل ضده وليس لصالحه، خصوصاً بعدم تأمين الحد الأدنى من العيش الكريم وتوفير فرص عمل له ودخل يتناسب مع احتياجاته الأساسية من الغذاء والرعاية الصحية والخدمات التعليمية والحماية البيئية وعدم تعريض شخصه للعنف أو التعذيب، فضلاً عن احترام انتمائه إلى مجتمع أو فئة أو دين أو قومية وممارسة حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحرية وتحريره من كل ما يقف عائقاً أمام ذلك<sup>١٣</sup>.

وإذا كانت التعريفات التقليدية للأمن قد ركّزت على الجوانب العسكرية والسياسية التي تستهدف بالدرجة الأساسية بقاء النظام واستقراره من خلال توفير الأمن، فإن المفهوم الواسع

والمعاصر لكلمة الأمن يشمل الإنسان، وهو يعني حماية المجتمع من الأخطار المحيطة به والتي تؤدي إلى الإضرار بمصلحة الدولة الوطنية أو تهديدها بشكل مباشر أو غير مباشر، بكل ما يتعلق بالحقوق التي جرت الإشارة إليها.

وقد حققت البلدان التي اهتمت بالأمن بمعناه الإنساني الشامل تنمية اجتماعية متعددة أكثر من غيرها، في جانبها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقانوني والثقافي والتربوي، واستطاعت حماية أمنها الوطني، خصوصاً بتوفير الرفاهية لمواطنيها، ولم يكن تحقيق ذلك ممكناً من دون تأمين حكم القانون، بما يعني فصل السلطات واستقلال القضاء والإقرار بالتنوع والتعددية، والحق في انتخاب الحاكم والحق في عزله أو عدم تجديده انتخابه، مع الاهتمام بتأمين الحد الأدنى من حقوق المرأة وحقوق التنوع أو المجموعات الثقافية، الإثنية واللغوية والسلالية وغير ذلك، في حين كانت نتائج سياسات الأمن التقليدي سلبية، سواء ظهرت في وقت مبكر أو تأخر ظهورها حين.

إن إعادة قراءة علاقة الفرد بالدولة من خلال حكم القانون باعتباره المرجعية التي يخضع إليها الحاكم والمحكوم، وهي الفيصل في ضبط سلوكيهما وفقاً للقواعد الناظمة التي تطبق على الجميع، يرتب مسؤوليات حماية أمن الأفراد وأمن المجتمع على الدولة بحيث يصبح الأمن الإنساني جوهر الأمن الوطني، كما إنه جوهر الأمن الإقليمي على صعيد التعاون بين بلدان المنطقة، وهذه تتطلب تأمين الحماية من جميع المخاطر الداخلية والخارجية، إضافة إلى تلبية الاحتياجات المتعددة واحترام الحقوق والحريات، ويتطلب ذلك تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي تعني توسيع خيارات الناس فيما يتعلق بطريقة عيشهم وحرّيتهم في ومقدرتهم على العيش بسلام ودون خوف. بما يؤمن لهم فرصاً اجتماعية متكافئة.

بهذا المعنى فالأمن الإنساني لا يتعلق بأمن البلد فحسب، بل يرتبط بصورة عضوية بأمن الناس، وقد تطور الفقه الدولي على هذا الصعيد حين تقرّر اعتبار حقوق الإنسان لها صفة علوية وعلى أساس ذلك، صاغ مبدأ التدخل الإنساني، بعد انتهاء عهد الحرب الباردة ١٩٤٧-١٩٨٩، ولكن البلدان الكبرى المتسيّدة استخدمته بطريقة انتقائية، موظفة إياه سياسياً.

خلاصة القول إن مفهوم الأمن الإنساني يمثل بُعداً يتجاوز المكان واللغة والقومية والشعب والدولة والمنطقة الجغرافية والهوية والثقافة والنظام القانوني، ليمتد إلى جميع مناحي حياة البشر، وهناك علاقة وثيقة إذاً بين الأمن الإنساني وحكم القانون، وبينه وبين حقوق الإنسان وبينه وبين الحكم الرشيد أو «الحوكمة»، من خلال المشاركة والشفافية، وبينه وبين الثقافة، خصوصاً بالدعوة إلى التسامح ونبد العنف وقبول الآخر، وبينه وبين العدالة، ولاسيّما

الاجتماعية والمساواة وحقوق المرأة، وبين الحقوق الفردية والجماعية وبين الحقوق الوطنية والحقوق الدولية.

الأمن الإنساني مفهوم عالمي بقدر ما هو مفهوم محلي أو داخلي أو وطني أو قومي أو إقليمي، وإذا كان هذا يختص بحدود الدولة أو الكيان المقصود به الإقليم، فإن الثاني يقصد منه أمن الإنسان في كل بلد.

## خاتمة

إن نقيض الحكم الصالح أو الراشد هو الحكم السيئ *poor governance* وذلك من خلال المعايير التالية:

1. عدم تطبيق مبدأ سيادة القانون أو حكم القانون و *Rule of law*.
2. الاندغام بين المال العام والمال الخاص وعدم الفصل الواضح والصريح بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.
3. الحكم الذي لا توجد فيه قاعدة شفافة للمعلومات وعلى العكس من ذلك قاعدة ضيقة لصنع القرار.
4. استثناء الفساد والرشوة وانتشار آليتهما وثقافتهما وقيمهما.
5. ضعف شرعية الحكام وتفشي ظاهرة القمع وهدر حقوق الإنسان.
6. الحكم الذي لا يشجع على الاستثمار خصوصاً في الجوانب الإنتاجية ويدفع إلى الربح الربيعي والمضاربات<sup>١٤</sup>.

ومن مشكلات التنمية والحوكمة في مجتمعاتنا العربية أننا نعاني من:

1. استمرار نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية، التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج.. مثل النفط، السياحة، تحويلات من الخارج، رسوم الترانزيت والقروض.
2. استمرار ظاهرة الدولة الأمنية، التي تعتمد على سياسة القمع، واحتواء المجتمع المدني ومصادرة الحريات ...
3. ضعف البنية المؤسسية السياسية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية.
4. ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد اجتماعي لعلاقة الحكام بالمحكومين من خلال دستور واضح ومحدد وعصري ويستجيب لحاجات التطور، وشحّة الحريات وبخاصة حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق تأسيس الأحزاب والجمعيات والانتخابات وضعف المشاركة السياسية، وتفشي الأمراض الاجتماعية مثل: الطائفية والعشائرية والجهوية وغيرها.

٥. ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص وانعدام الفرص المتساوية والمتكافئة أمام القانون وفي الحياة العملية وفي العمل، واستمرار تفشي الأمية في صفوف النساء على نحو شديد ومضاعف بالنسبة للرجال، وكذلك استمرار الموقف السلبي من قضية الأقليات الدينية والقومية واللغوية وحقوقها ناهيك عن وجود وتفاقم ظاهرة عزل المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة.

النمو الكبير للجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية وتقدمها وارتفاع المديونية وانخفاض معدل الإنتاجية وازدياد العجز في الميزانية، واعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية أن نقص الحرية مسئول عن فشل بناء الدولة الحديثة وفشل التنمية الإنسانية في المنطقة العربية<sup>١٥</sup>. وسيكون انعكاس ذلك خطيراً على مستوى الأمن الإنساني.

## الهوامش:

١. UNDP – Reconceptualizing governance for sustainable Amman Development: Discussion paper 2 .p5  
انظر كذلك: Development UNDP Policy document, N.Y. UNDP 1997.
٢. انظر: شعبان، عبد الحسين – ورقته الخلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ والموسوم ” نحو الحرية في الوطن العربي“ والتي كانت بعنوان ” القهر السياسي ومسألة التنمية“ كذلك محاضرة الباحث في منتدى الدوحة الخامس للديمقراطية والتجارة الحرة ٢٩-٣٠ آذار (مارس) ٢٠٠٥ وكانت بعنوان ” الإطار الدولي للديمقراطية والحكم الصالح – مقاربات فكرية وحقوقية“ وكذلك بحثه المقدم إلى المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الموسوم ” المعوقات والتحديات أمام الديمقراطية والحكم الصالح“، بيروت، مطلع العام ٢٠٠٦. قارن شعبان، عبد الحسين – حكم القانون والأمن الإنساني، ورقة عمل مقدمة إلى مركز تطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت ٥ آذار (مارس) ٢٠١٥.
٣. انظر: فرجاني، نادر- تعقيبه على ورقة حسن كريم بعنوان مفهوم الحكم الصالح، في كتاب ” الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية“ مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول (ديسمبر)، ٢٠٠٤ ص ١٢٤-١٢٥.
٤. انظر: كريم، حسن – مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، ص ٤٠-٦٥، وقد أعيد نشر البحث في كتاب ” الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية“، مصدر سابق، ص ٩٥-١٢٣.
٥. انظر: كريم، حسن – مفهوم الحكم الصالح، مصدر سابق. أما حول تعريفات الأمم المتحدة للحكم الصالح، انظر: The governance working group of International Institute of administrative Sciences, 1996 UNDP – governance for sustainable human development, UNDP policy document, New York, UNDP, 1997
٦. نظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تعزيز مبادئ الديمقراطية، نيويورك، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠.
٧. المصدر السابق.
٨. انظر: شعبان، عبد الحسين – ورقته الخلفية إلى تقرير التنمية العربية، مصدر سابق.
٩. قارن كتاب ” مقارنة حول أنظمة الحكم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية«، الاسكوا بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ١٣. قارن كذلك:  
The world Bank, better governance for development in the Middle East and North Africa enhancing(31) inclusiveness and accountability, 2003, UNDP, Arab Human Development report, 2002; ESCWA, good governance: Enhancing macro-management in the ESCWA region, 2001
١٠. انظر تقرير مبادئ ومؤشرات الحوكمة في العراق، الذي أعد بإشراف د. وسيم حرب والمعنون:  
Governance and performance indicators by Dr. Wassim Harb, 30th December 2013.  
كذلك انظر: حرب، وسيم – « دراسة تحليلية» أطر وتطبيقات الإدارة الرشيدة»، ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣، وتسلسل هذه الدراسة الضوء على الحوكمة وتعريفاتها المختلفة ومفهوم الإدارة الرشيدة ومؤشرات الحوكمة ارتباطاً بحسن أداء القطاع العام، والحوكمة من منظور الإدارة العامة، وأطر الحوكمة في العراق والتحديات التي تواجه الإدارة الرشيدة في العراق من منظور الإدارة العامة.
١١. انظر: حرب، وسيم – المصدر السابق.
١٢. انظر: شعبان، عبد الحسين – مدخل إلى الإطار الدولي للديمقراطية والحكم الصالح، مقاربات فكرية وحقوقية: المعوقات والتحديات (الأصل في ذلك ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مكافحة الفساد الذي نظمتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠٠٦. قارن الحوار المتمدن-العدد: ١٨٢٠- ٢٠٠٧ / ٢ / ٨-٤٧: ١١
١٣. انظر: شعبان، عبد الحسين – حكم القانون والأمن الإنساني، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي نظمها مركز حكم القانون والنزاهة، الموسومة ”حكم القانون والأمن الإنساني“، بيروت، ٢٠١٥/٣/٥.
١٤. انظر: governments and development- world bank, Washington, 1992,P9
١٥. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق ص ١٠٣- ١٠٦ والحكم الصالح: تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا، نيويورك ٢٠٠٣ ص ١٥-٤٥. نقلاً عن حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مصدر سابق، ص ١٠٨ وتقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٤ (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة).





# الإصلاح الديني هو المخرج من أزمتنا

زهير الدبعي \*

لا اعتقد أنّ سنة في تاريخ العرب والمسلمين كانت أسوأ وأعتى من العام ٢٠١٤ ، لكثرة ما سفكت فيها دماء وأزهقت أرواح وضاعفت عدد الأيتام والأرامل والأمهات الثكلى والمشردين وفاقدي منازلهم وأعمالهم ومصدر رزقهم ولتعمق اللاعقلانية والهستيريا الجماعية ولتزايد الاتكال على الاستعمار ولعدم قدرتنا على الحوار والإحساس بالانسداد.

والعرب قبل الإسلام كان بعضهم تحت مظلة الفرس وبعضهم تحت مظلة الروم أو الأحباش في اليمن. أما بقية العرب أو بالأحرى معظمهم فقد كانوا في الجزيرة العربية يقتلون بعضهم بعضاً فيما يعرف بـ (أيام العرب) مثل حرب (داحس والغبراء) وحرب (البسوس)، وكان معظم العرب يعبدون الأصنام إلا أنهم كان لهم سجايا ايجابية مثل: النخوة والنجدة والكرم لهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» وهذا دليل أن ليس كل سجايا العرب وتقاليدهم كانت سيئة فالإسلام استبقى بعض السجايا الجيدة للعرب مثل الكرم يقول عليه الصلاة والسلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه» وقد بسط عليه الصلاة والسلام رداءه إلى ابنه حاتم الطائي تقديراً منه لما اشتهر به هذا العربي من الكرم. ليس كل ما كان يفعله العرب في جاهليتهم كان سيئاً فقد كان بعضهم من الموحدون مثل ورقة بن نوفل، وكانت قبائل عربية مسيحية وقبائل أخرى يهودية.

ليس كل ما كان ما قبل الإسلام سيئاً بل كانت سجايا ومواقف ايجابية مثل (حلف الفضول) الذي عقدته عدد من بطون قبيلة قريش ألزمت نفسها بالدفاع عن المظلوم وإجارة المستجير، وقد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف الفضول قبل البعثة وقال «لو دعيت إلى مثله لأجبت». وأدخل الإسلام العرب إلى نور الوحدة وبدد ظلام الفرقة والقبلية وصراعاتها الدموية وانتشل الإسلام من عبادة الأوثان إلى عبادة الواحد الديان وأعطى للعرب فرصاً تاريخية ليثمر إيمانهم حضارة أعلنت شأن الإنسان لمجرد أنه إنسان بغض النظر عن عرقه ودينه ومذهبه ومكانته الاجتماعية. لأن الله سبحانه وتعالى كرم الإنسان كل إنسان: قال سبحانه وتعالى «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً».

ورجعت العقلية القبلية إلى بعض المسلمين وقادتهم في صدر الإسلام ، ففجرت معارك الجمل وصفين والحرّة وحروراء وكربلاء، وقتل في هذه المعارك صحابة وبعضهم من العشرة المبشرين بالجنة وعدد كبير من التابعين وأولاد أحفاد الخلفاء وكبار الصحابة ورغم الصراع الدموي الداخلي وقسوته إلا أن الايجابيات وعوامل البناء ظلت هي الغالبة ولم يكبح الصراع الدموي من قدرة الأمة على النهوض وتراكم الانجازات المادية والمعنوية والمعرفية.

وظلت الايجابيات هي الغالبة والأولية لعوامل النهوض والبناء رغم الهزيمة القاسية والعدد الهائل من القتلى التي تكبدها المسلمون في معركة بلاط الشهداء على حدود فرنسا عام ١١٤ هـ - ٧٣٢ م رغم هذه الهزيمة العسكرية شديدة القسوة إلا أن أجدادنا أنتجوا حضارة في الأندلس وفي المشرق.

كانت هذه الحضارة بمثابة الخميرة للنهضة الأوروبية أي أننا هزمنا عسكرياً لكننا حققنا فتوحات حضارية ليس في ميادين المعرفة والفكر والفلسفة والطب والبحث العلمي والفلك وعلم الملاحة والفن فحسب بل لأن الأندلس وكذا المشرق كانت نموذجاً للعيش المشترك الذي كان إنجازاً فريداً في العالم الذي لم يعرف في ذلك العصر قدرة وخبرة في العيش المشترك بين عدد كبير من الأعراق والأديان والمذاهب والمعابد علماً أن أوروبا شهدت حروباً أهلية وعنفاً ومحاكم تفتيش بعد قرون من النموذج الأبهي والأرقى في بغداد وقرطبة ومئات المدن والحواضر الأخرى على امتداد وطن العرب والمسلمين.

معارك الجمل وصفين والحرّة وحروراء وكربلاء لم تعرقل انطلاق الأمة وهبتها ولا انجازاتها الحضارية ، وكذلك فإن الكارثة العسكرية في معركة بلاط الشهداء لم تفقد الأمة صوابها ولا عافيتها بل راکمت الانجازات الحضارية بعد معركة بلاط الشهداء بأكثر من سبعة قرون.

وارتكب الفرنجة الغزاة مجازر رهيبية لدى احتلالهم أماكن واسعة من جنوب تركيا وبلاد الشام كانت أكثرها دموية في القدس الذي ارتكب المحتلون في حزيران ١٠٩٩ إبادة جماعية للمسلمين في المسجد الأقصى المبارك وقد انتشر مصطلح (الدم للركب) من رسالة عسكري فرنجي أرسلها إلى أمه يخبرها: « إن خيولنا خاضت في دماء (الكفار) في مسجدهم المقدس حتى الركب» ورغم هذه الهزيمة باحتلال الفرنجة الغزاة للقدس ومساحات كبيرة من وطننا إلا أن هذه الكارثة لم تفقد الأمة ثقافتها بنفسها ولا قدرتها على الرد القوي والمقاومة التي أثمرت تحرير عماد الدين زنكي لمدينة الرها ثم بعد ذلك تحرير الأمة للقدس في ١١٨٧/١٠/٢ م بقيادة صلاح الدين واجتثاث الغزاة الفرنج بصورة كلية وقطعية ونهائية من فلسطين ومصر وبلاد الشام عام ١٢٩١.

وارتكب المغول جرائم قتل في بغداد فور احتلالهم لها ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م لدرجة صنعوا أهرامات من جماجم ضحاياهم وألقوا بذخائر المكتنبات في نهر دجلة حتى تغير لونه كما ارتكبوا جرائم فظيعة في حلب ثم في دمشق، ولم يمر عامان حتى تمكنت الأمة من كسر شوكة المغول في معركة عين جالوت قرب بيسان في فلسطين في رمضان ٦٥٨ هـ - ١٢٦٠ م .

وصلى أجدادنا صلاة عيد الفطر في دمشق بعد تحريرها من الغزاة المغول، وكان لتكبيرات العيد معناها الكبير والعميق بعد المقاومة والنصر: « الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وحزب الأحزاب وحده لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ».

أن كل الأمم تتعرض إلى محن وهزائم لكنها سرعان ما تتخلص منها وتتعافي بعد أعوام أو عقود أما امتنا فإن هزيمة عام ١٩٤٨ وتلتها هزيمة حزيران ١٩٦٧ وسلسلة أخرى من الهزائم وكذلك الحاجة المتفاقمة لاستيراد الحبوب وغيره من الأغذية بعد العام ١٩٧٠ .

أما ما يجري في العراق وسوريا وليبيا ولبنان واليمن والصومال والسودان ومصر فإنه ليس مجرد هزيمة ولا كارثة لأنه ردة إلى عصر ما قبل التمدن وتفكيك للأمة وتقسيم للأوطان وإشاعة للموت والخراب والدمار واستهداف الذاكرة والانتحار الجماعي مما يجعل من المشروع الصهيوني أكثر تحكماً وسيطرة وسطوة بكيانات طائفية ومذهبية وعرقية وقبلية لا تملك حتى بعض الجوانب الايجابية السورية والوهمية لمعظم الأقطار في وطن العرب وبلاد المسلمين ولا تمتلك حالياً بعض الجوانب المضيئة للعرب قبل الإسلام.

ما الذي يجري؟ هل أن المشكلة هي اختلاف فقهي؟ أم صراع طبقي؟ أم ربيع عربي؟ أم أنه انتصار للإسلام بتنصيب خليفة وإقامة دولة تحكم وفقاً للقراءات الأكثر ظلامية وتخلفاً وقدرة على تدمير كل ثقة واحترام للذات وكل أمل بان يعيش العرب والمسلمون حياة تليق بحقوق البشر فضلاً عن الحقوق السياسية الوطنية كمواطنين داخل وطنهم.

هل أن ما يجري من عملية تدمير يومي منهجي للحياة في عدة أقطار عربية والسعي الحثيث للانقضاض على أقطار أخرى ، إن ما يجري منذ عدة أعوام هو أكثر خطراً على أوطاننا وأمتنا وأجيالنا القادمة من ( حرب البسوس ) و ( داحس والغبراء ) وأقصى من معارك الجمل وصفين و كربلاء، و كارثة أشد من احتلال هولاء لبلادهم ومن غزو الفرنج لوطنا وما ارتكبوا من مجازر دموية في القدس . هل أن ما يجري هو أخطر من مجرد حرب أهلية سوف تسفر عن إصلاح و خلاص من الطغاة وعبادة الفرد وسوء توزيع الثروة لدرجة تجمع المتخمين المترفين مع المحرومين والجوع والذين لا يجدون ماء للشرب يليق باستهلاك البشر .

حقيقة ما يجري يكمن في ما تم التخطيط له في دوائر الاستعمار التي قررت إحباط كل محاولة للوحدة العربية أو الاتحاد العربي وكل محاولة للتنمية وكل محاولة للتحرر من التبعية للاستعمار الذي يتحكم بثرواتنا كما يتحكم بكيفية إنفاقنا بـ ( حصتنا ) من ريع هذه الثروات بعقد صفقات أسلحة بعشرات المليارات وهي أسلحة ( لا تسمن ولا تغني من جوع ) ولا تستخدم للدفاع لا عن القدس ولا عن حق كل مواطن في الكرامة والحرية والعدل والاستقرار وإحساسه بالاعتراب داخل وطنه ورغبته في الهروب ولو في مراكب طالما أغرقت الآلاف من ركابها.

يقف وراء السياسة في الدول الاستعمارية عدد كبير من المستشرقين الذين أدر كوا الطاقات الإيمانية الهائلة التي يفجرها الإسلام مما يجعلهم قادرين على مقاومة المحتلين وتهديتهم. وهذا الأمير عبد القادر بن محيي الدين الجزائري الذي قاد المقاومة في الجزائر فور احتلال الفرنسيين لها في العام ١٨٣٠م، وقد الحق هذا القائد الصوفي هزائم قاسية في جيش الاحتلال الفرنسي. وكذلك دور شيوخ الجامع الأزهر في مقاومة نابليون الذي احتل مصر عام ١٧٩٨. ودور مشايخ الأزهر في ثورة ١٩١٩. وكذلك دور عمر المختار الصوفي في ليبيا الذي قاد الليبيين في مقاومة قوية فعّالة.

الإنجاز الأكبر والأعظم لم يكن باجتثاث الغزاة الفرنج من وطننا ولا بكسر شوكة المغول وإنما ترفع أجدادنا عن الرد على همجية الفرنج ودمويتهم لأنهم مارسوا سماحة وكرماً وأخلاقاً حينما أصبحت رقاب الغزاة بين أيديهم بعد فتح حطين وتحرير القدس، وهذا الموقف الأخلاقي يذكر بقول الشاعر:

ملكنا فكان العفو منا سجية	فلما ملكتم سال في الدم أبطح
وحللتهم قتل الاسارى وطالما	كنا نحن على الأسرى ونصضح
فحسبكم هذا النفاوت بيننا	وكل إنا بالذي فيه ينضح

وكان النصر الأكبر على المغول ليس في معركة عين جالوت التي كسرت شوكتهم وإنما في دخولهم في الإسلام، وإقامتهم دولة في شمال الهند وما زالوا على دين الإسلام.

قرر من يرسمون استراتيجيات السيطرة والتحكم الاستعمارية إحداث انقلاب في طبيعة ومعايير تدين المسلمين ليصبح التدين فرقة وتجزئة بدل الوحدة، وعامل الفوضى، وعدم الاستقرار بدل التضامن والتراحم، وسمماً زعافاً بدل الدواء، وقنوطاً بدل الثقة والاحترام، وجنوناً بدل العقلانية، وتدميراً وتخريباً بدل التعمير والبناء، وذلك بدل الكرامة، وموتاً بدل الحياة العزيزة الكريمة.

وترجم الاستعمار إستراتيجية قلب وتنكيس معايير التدين في الجزيرة العربية منذ القرن التاسع ودور المخابرات الانجليزية وذهبهم وسلاحهم واضح لا يحتاج إلى تأكيد ولا يحتمل التشكيك وبهذا أسهموا في نشر قراءة دينية ومعايير تدين شديدة رفض أي مسلم خارج نطاق جماعاتهم

ورفض أي مسلم يرفض قولبتهم للتدين لدرجة لا تكفر المسلمين الشيعة بغزوهم مدينة كربلاء في جنوب العراق عام ١٨٠١ وقتلهم خلق كثير من المسلمين وهدمهم مقام سيدنا الإمام الحسين بن علي رضي الله عنهما حتى سوي بالأرض وأصبح قاعاً صافياً. ولم يقتصر تكفير الوهابيين المسلمين الشيعة مما يشكل شرعنة قمعهم والتنكيل بهم في عدد من الأقطار بل كفر الوهابيون غيرهم من المسلمين وفي مقدمتهم الصوفية بكل طرقهم وأطرافهم لذلك دمروا مئات المقامات والزوايا في سوريا التي لها قيمة تاريخية وأثرية كبيرة جداً فضلاً عن قيمتها الدينية لدى عشرات ملايين الصوفيين في العراق وبلاد الشام ووادي النيل والجزيرة العربية والمغرب العربي.

وما هو تفسير استهداف الصوفيين بصورة منهجية محمومة وقائد الجهاد والمقاومة الفذ البطل الأمير عبد القادر الجزائري صوفي على طريقة سيدنا الإمام عبد القادر الكيلاني وعمر المختار المجاهد العظيم الذي الحق في جيش الاحتلال الايطالي هزائم قاسية مهينة الذي رد على الجنرال الايطالي الذي طلب منه إجراء ترتيبات استلام رجال المقاومة.

فقد رد عمر المختار بكل عظمة الايمان وصلابة المؤمن وثقته بالله وبحقه في مقارعة الظلم وتحدي المحتلين: « نحن لا نستسلم نتصر أو نموت هذا القائد العظيم عمر المختار هو صوفي على الطريقة السنوسية كان معلماً للقرآن الكريم.

لماذا يستهدف الوهابيون الصوفيين وغيرهم من المسلمين؟ أعتقد أن الربط وثيق وواضح بين الوهابيين وبين خدمتهم للاستعمار وهنا أتحدث عن أمرائهم الذين يعرفون حقيقة ما يجري ولمصلحة لمن يتم تدمير الوطن وإذلال وتجويع وتشريد المواطنين. أما أتباعهم من المقاتلين فإنهم ضحاياهم وضحايا الاستعمار وضحايا دول في المنطقة التي تنفق المليارات وتقدم الفتاوى والأسلحة وكل التسهيلات اللازمة ومنها وسائل الإعلام. إن ضحاياهم هم أيضاً ضحايا الطغيان والاستبداد والظلم والتهميش والفقر والإحساس بالاغتراب.

وحتى تكون الحروب الأهلية المشتعلة في عدة أقطار وتهدد أقطاراً أخرى حتى تكون مرحلة زائلة ومنتهية بصورة قطعية ونهائية كما كانت الفاشية في إيطاليا ووجد الايطاليون فرصهم في بناء الحياة والتنمية. وكما كانت النازية في ألمانيا مشروعاً عنصرياً أسوداً وظلامياً في تاريخ ألمانيا ووجد الألمان أنفسهم قادرين مرة أخرى على الإنتاج والإبداع وتصدير الأدوية. وكما كان حكم العساكر في اليابان التي تعرضت إلى هزيمة قاسية ( وأهدتها ) أمريكا بعضاً من ديمقراطيتها وحرصها على الحرية وحقوق الإنسان وذلك بقنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي لتنهض اليابان بعد الحرب العالمية الثانية كطائر الفينيق ولتصبح لعدة عقود الأمة الدائنة الأولى في العالم وأعطت اليابان دروساً فريدة في الدمج بين الأصالة والحداثة.

وعلىنا إدراك خطورة ما يفعله الاستعمار في بلادنا من حيث توطين العنف والحروب الأهلية واللاعقلانية والفقر وسوء التغذية والأمية المقنعة لمئات ألوف خريجي الجامعات العربية الذين يحملون شهادات علمية لا تحرر من الجهل بل تغلفه وتدفع بالجهلة إلى مراكز القرار حتى يصبح التخلف عاهة لا فكاك منها.

كم هو ضروري أن يدرك الناس ضحايا الطغيان والفقر والعنف والفساد أن الأنظمة في وطن العرب والمسلمين غير قادرة وغير راغبة في تحريرهم من أوجاعهم وذلك لان الأنظمة تعتاش على هذه الأوجاع لأنها عاجزة تماما عن إرساء معايير تدين جديدة:

١. لأنها تصر أن يكون الفقهاء والدعاة الجزء المقنع واللطيف من أجهزة مخابراتها ولأنها تريد أن تسمع من كبار المسؤولين في المواقع الدينية ما يريدون وليس ما ينبغي لهم أن يسمعون.

٢. لأن معايير التدين الصحيحة تعني الانحياز الواضح إلى ضحايا ظلمها وتعسفها وإلى كل الذين يعملون لتحقيق شراكة حقيقية للناس في القرار العام والمال العام.

٣. لأن معايير التدين الجديدة تعطي أولوية للكفاءة والنزاهة والجهد المؤسسي وليس للولاء والمكانة في القبيلة وعلاقة المصاهرة السياسية والنسب التنظيمي.

٤. لان معايير التدين الجديدة ترفض تركيز الثروة في أيدي مئات المترفين وترفض الفقر والعشوائيات وتهميش مئات ملايين المواطنين. معايير التدين لا تغفل عن حق الناس في تغيير بنوي في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

نكتب ونطالب بإصلاح الخطاب الديني الذي يثمر معايير تدين جديدة وهذا يعني كف يد الذين يفرضون أنفسهم أوصياء على عقول الناس ويحجرون على إرادتهم وبعضهم ربما يجهل حقيقة الدور الذي يقوم به بلا وعي وبلا إدراك.

لن يأتي أحد من الأنظمة ولا من الجماعات والحركات السياسية التي تتاجر بالدين. لن يأتي أحد ويتطوع لأحداث أعمق وأشمل إصلاح منذ احتلال غرناطة ١٤٩٢ لان العرب والمسلمين لم يخرجوا طيلة أكثر من خمسة قرون من حالة الكساح رغم آلاف التغييرات التي جرت في الأسماء والوجوه والشعارات ورغم مضاعفة عدد المساجد والمصلين والملتحين والحجاج والمعتمرين وحفظة القرآن الكريم.

إن الإصلاح الذي يثمره تغيير معايير التدين أكثر جدية وعمقاً لان يعتمد على تسع قواعد هي التقوى و المعرفة و الجهد المؤسسي و اللاعنف و حوار الحضارات وتكاملها و الكرامة والحرية والعدل و القدرة على الإنتاج والإبداع.

# إستراتيجية تديين الصراع في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي

عماد موسى \*

## تعريف الخطاب في اللغة:

يعد الخطاب (discourse) واحداً من أبرز المصطلحات المعقدة، التي ظهرت فيما بعد مرحلة البنيوية، post- structuralism ، وتعود أسباب تعقده إلى كونه يحيل على جملة من المفاهيم، ومجموعة من المقاصد، فهو واحد من أبرز حدوده المفاهيمية، يحيل على اللغة، بوصفها نظاماً تواصلياً خلافاً للنص "text"، الذي تتحدد اللغة فيه، بوصفها نظاماً مجرداً من علاقات التواصل، والتفاعل الخارجيين<sup>١</sup>

فالخطاب "Discourse" هو لفظ مشتق من الأصل اللاتيني Discoursus أو Discourere، وتعني في اللاتينية الحوار، وكما "انتقل إلينا عدد من المصطلحات الغربية، كالبنيوية، والتفكيكية، و التشرحية...، انتقل إلى ساحتنا العربية، مصطلح الخطاب، "مؤكداً أثناء عملية انتقاله فروعاً واضحة في الفهم، والتعريف من دارس إلى آخر".<sup>٢</sup>

ولكن كلمة خطاب (Discourse) تعني "مصطلح لساني يتميز عن نص وكلام، وكتابة، وغيرها، يشكله لكل إنتاج ذهني، سواء أكان نثراً، أو شعراً، أو منطوقاً، أو مكتوباً، فردياً، أو جماعياً، أو ذاتياً، أو مؤسسياً في حين أن المصطلحات الأخرى تقتصر على جانب واحد، وللخطاب منطق داخلي وارتباطات مؤسسية، فهو ليس ناتجاً بالضرورة عن ذات فردية، يعبر عنها، أو تحمل معناها، أو يحيل إليها. بل، قد يكون خطاب مؤسسة، أو فترة زمنية، أو فرع معرفي ما".<sup>٣</sup>

ثم يرى فوكو (Mechal Fouco) الخطاب بأنه "النصوص والأقوال كما تعطي مجموع كلماتها ونظام بنائها، وبنيتها المنطقية، أو تنظيمها البنائي"<sup>٤</sup> في حين يرى بول ريكور أن "الخطاب هو الواقعة اللغوية، وبالنسبة للسانيات مطبقة على بنية الأنظمة، يعبر البعد الزمني لهذه الواقعة عن الضعف المعرفي (الابستمولوجي) للسانيات الكلام" parole ". فالوقائع تختفي بينما تبقى الأنظمة، لذلك فالحركة الأولى لعلم دلالة الخطاب لا بد أن تكون معالجة هذا الضعف المعرفي، للكلام النابع من الطبيعة المنفلتة للواقعة، قياساً بثبات النظام بربطه بالأسبقية

الانطولوجية (الوجودية) للخطاب الناتجة عن فعالية الواقعة في مقابل افتراضية النظام”<sup>٥</sup>

مما يؤكد أن ”الخطاب ليس موقعا تقتحمه الذاتية الخالصة، بل هو فضاء لمواقع وأنشطة متباينة للذوات“<sup>٦</sup>.

أما هاريس فقد ابتكر مصطلح الخطاب، وعرفه بقوله: ”إن الخطاب منهج في البحث في أي مادة مشكلة من عناصر متميزة، ومتراصة في امتداد طولي، سواء أكانت لغة أم شيئا شبيها باللغة، ومشمتم على أكثر من جملة أولية، إنها بنية شاملة تشخص الخطاب في جملته.. أو أجزاء كبيرة منه“<sup>٧</sup>.

من هنا ينبغي الإشارة، إلى مسألة هامة وهي أن ”أي إنتاج للخطاب، داخل أي مجال، وفي أي عصر من العصور، لا بد له من الخضوع لسلطة الخطاب السائد، الذي يقوم بعملية الانتقاء والتنظيم.“<sup>٨</sup>

بالإضافة إلى ”الهيمنة التي يمتلكها هذا الخطاب، من خلال السلطة، التي منحت له، بناء على قدرته على مواجهة الأزمات التي عجز عن مواجهتها بقية الخطابات لهي دليل على سيادته المطلقة حتى هذه اللحظة.“<sup>٩</sup>

## ثانيا: مفهوم الإستراتيجية

إن المتبع لمفهوم الإستراتيجية (The Strategy) سيجد، أن هذا المفهوم، هو من أكثر المفاهيم تداولاً، في العلوم العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتنمية، والتي تستخدم للدلالة على أكثر من تخصص، فكلمة ”إستراتيجية“ و”استراتيجي“ تستخدم استخداماً واسعاً من قبل الباحثين والمتخصصين في شتى العلوم، حتى أن عدداً من الجامعات تضم أقساماً متخصصة لدراسة الإستراتيجية، وترتبط بها مراكز (ومعاهد) للأبحاث الإستراتيجية، كما أن استخدام تعبير ”الإستراتيجية“ تعدد، وشمل العديد من الميادين والتخصصات، ويوصف حالياً أي موقع ما، أو بقعة جغرافية من دولة ما، بأنه ”استراتيجي“ وعلى سبيل المثال:، عربيا يوصف مضيق هرمز، وقناة السويس بالموقع الاستراتيجي.

وهو من أكثر المصطلحات استعمالاً في الكتابات، وتداولاً في الحوارات الصحافية، وأصبح مصطلحاً أقرب إلى اللغة الشعبية وإلى اللغة التداولية، وإن سلمنا باتساع معانيه، ومضامينه، وكيف يفهم من لدن مستعمليه، وكيف يصل المعنى، والمحتوى من لدن مستقبله أيضاً.



وكما توصف الخطط، وأنماط معينة من التفكير بأنه "تفكير استراتيجي، وخطط إستراتيجية، أو أنواع محددة من الدراسات المتخصصة، بأنها دراسات إستراتيجية. والسؤال هنا، من أي جاءت هذه الكلمة، وما هو أصلها؟ فأصل كلمة "إستراتيجية" يعود إلى اللغة الإغريقية فهي "تكتسب اسمها من اللفظ اليوناني القديم "ستراتيجوس" (strategos) وتعني "القائد".<sup>١٠</sup> ، ويبقى معنى: الإستراتيجية حسب أصلها قيادة الجيش وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي هام بأنه "استراتيجي"<sup>١١</sup>

وتعريف آخر هي (علم وفن استخدام جميع موارد أمة ما أو موارد تحالف أم، لتحقيق أغراض حددتها السياسة) وكذلك تعرف الإستراتيجية (وهي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية، وإنها فن حوار القوى وحوار الإيرادات التي تستخدم القوى لحل خلافاتها)<sup>١٢</sup>

وإذا أخرجنا أنفسنا، من دائرة الاستخدام العسكري لمصطلح "الإستراتيجية" إلى الاستخدام المدني، فإنها تعرف على أنها "مجموعة الخطط الموجهة والتي تساعد الإدارة على تحقيق المسار الذي اختارته، والاستفادة من الفرص المحيطة، ومواجهة القيود والتهديدات والمخاطر، التي تتعرض لها، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، مع التأكد من تنفيذ الخطط والبرامج المحددة"<sup>١٣</sup>

وأما توماس شيلينج فيعرف الإستراتيجية فيقول: "تعني الألعاب التي تعتمد فيها أفضل حركة، يقوم بها أي لاعب، على ما يفعله اللاعبون الآخرون، وقد قصد من هذا المصطلح التركيز على اعتماد قرارات الخصوم بعضها على بعض، وعلى توقعاتهم لسلوك كل لاعب آخر، وليس هذا المعنى الذي يستخدم في المجال العسكري".<sup>١٤</sup>

بعد أن استعرضنا مفهوم الإستراتيجية في المجال العسكري، نأتي إلى مفهومها في دراسات الخطاب، وسنحاول استعراض بعض التعريفات لأغراض هذه الدراسة، لأننا ندرس الخطاب الإعلامي، وليس استخدامات القوة العسكرية والموارد البشرية، فما هي الإستراتيجية في دراسات الخطاب والنص؟

الإستراتيجية:- هي ذلك «المخطط الذهني الرئيس، وما يتبعه من المنجز النصي الرئيس الذي يحقق الهدف الرئيس».<sup>١٥</sup> ، أما تمام حسان فتترجم الإستراتيجية إلى مصطلح «مرتكزات»، ويعتبر جمعان بن عبد الكريم أن «هذه الترجمة تدرج في إطار النظرية النصية الإجرائية»<sup>١٦</sup> ، فأصبحت الإستراتيجية، هي المرتكزات، ولكنها لم تقدم معالجة لمضمون الإستراتيجية ومحتواها، لأن المشكلة ليست في ملفوظ «الإستراتيجية» وإنما في مضمون الإستراتيجية ومدلولها.

من خلال ما تقدم، يمكننا تعريف استراتيجيات الخطاب: بأنها البناء اللغوي للخطاب، وفقا للتخطيط الذهني الذي يسبق بناء الخطاب، بما فيه، الأجزاء المتحققة داخل الخطاب وفقا للسياق الذي أنتج فيه الخطاب. بما يعبر عن ارتباطاته المؤسسية، أو عن الذات الفردية، التي عنها تعبر عنها، أو تحمل معناها، أو يحيل إليها هذه الإستراتيجية، بل وقد تغطي الإستراتيجية فترة زمنية، أي مرحلة تاريخية، أو فرع معرفي ما.

## مصطلح التدين:

ونقصد به تحويل الصراع بين مجموعات بشرية داخل المجتمع الواحد، أو بين شعبين أو بين مواطني الدولة الواحدة إلى صراع ديني، أو طائفي داخل الدين الواحد، والذي عندما يأخذ شكلاً أكثر خصوصية يمكننا تسميته بالصراع المذهبي، ومن هنا يعمل الخطاب على تعزيز مذهب الصراخ بين السنة والشيعة، كما يحدث الآن في البلاد العربية، وأما في بعض الدول الأفريقية مثل: نيجيريا فالصراع تتم إدارته على أساس ديني بين المسلمين والمسيحيين، وليس عرقياً أو قلياً، وفي ميانمار- بورما يتحول الصراع من عرقي إلى ديني ويكون المسلمون هم الضحية، خصوصاً إذا كان المجتمع يتكون من خليط من الديانات والمذاهب والأعراق، مما يسهل عملية تدوير الصراع فيأخذ الصراع صفة الاستمرارية، نظراً لانغراس فكرة التدين فيصبح أكثر عقائدية ودموية، بحيث لا تظهر له نهاية، واضحة؛ لأن كل طرف يدعي بأنه يمتلك الحقيقة كاملة ويدعي أن الإله منحه التفويض أو الاستخلاف بالإجابة عنه لهذا احل سفك الدماء وإزهاق الأرواح، خصوصاً لأنه ارتبط بحتميات ميتافيزيقية دينية، فتصبح القيم الدينية القائمة على القتل والاستبعاد والإكراه هي قيم عليا داخل هذه الجماعات البشرية أو تلك.

مصطلح التدين في الخطاب الإعلامي وجدنا انه من متطلبات هذه الدراسة، لذا أطلقناه ليعبر عن وضعيات عمليات التحول في الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين من صراع ضد قوة احتلال «استعمارية» إلى صراع ديني بين المسلمين واليهود من جهة، وبين المسلمين والمسحيين، من جهة أخرى، من هنا نجد أن رئيس المخابرات يستشعر هذه المخاطر فيقول من تحت قبة الكنيسة الإسرائيلي، يوم الاثنين، ١٧-١١-٢٠١٤: «إن البعد الديني الذي يترديه النزاع خطير ومتفجر جدا، صحيح أن جزءاً من الجمهور يعارض النهج الذي ينتهجه مجلس» يشع» وتحويل الصراع من صراع «قومي» إلى صراع «ديني»<sup>١٧</sup>

« يحاول رئيس الوزراء نتنياهو خلق قاسم مشترك. بل، وحتى تماثل، بين حماس، وحزب الله وداعش لدحر الموضوع الفلسطيني عن جدول الأعمال في صالح قيام حلف إقليمي تكون إسرائيل جزءاً منه، يكافح التهديد المشترك الذي يشكله الإسلام المتطرف»<sup>١٨</sup>.

والسؤال هنا لماذا يحاول منتجو الخطاب، الربط بين الحركة الإسلامية في الجليل والقاعدة وحماس إبان صعود القاعدة وتحديدًا بعد تفجيرات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وبين داعش حماس . ووصف الخطاب للحركة الإسلامية بأنها: «مجموعة إسلامية متطرفة، بعضها داخل إسرائيل، تأمل أن يتحول الصراع السياسي إلى صراع ديني ، الشيخ رائد صلاح رئيس الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، لا يهتمه الصراع من أجل تحقيق الحقوق للفلسطينيين، بل يهتمه فقط الخطر الذي يهدد الأقصى»<sup>١٩</sup>

إن استعمال الخطاب الإعلامي الإسرائيلي لكلمات بعينها، يمكن أن تسبب الدمار والخراب مثل ما ورد في الخطاب: «البعد الديني، صراع ديني، الإسلام المتطرف، مجموعة إسلامية متطرفة، ناهيك عن وضع حماس وحزب الله والحركة الإسلامية في الجليل في سلة واحدة مع تنظيم «الدولة الإسلامية».

إن مثل «هذه الكلمات تخلق أشياء، تخلق التصورات، والتخييلات الخادعة، تحدث الخوف، تؤدي إلى الهلع والرغبة، أو ببساطة إلى تقديم عروض زائفة» (٢٠) ويحاول الخطاب الإعلامي إحداث توازن داخل أنساقه اللغوية فيحمل المسؤولية أيضا لمؤسسة الخطاب السياسي والديني الإسرائيلي ، «إن إسرائيل تساهم في تعزيز الادعاء الديني. الجمهور الكبير الذي يقول: «الموت للعرب» العربي الجيد هو العربي الميت» و«محمد مات» يضع العرب في رزمة عنصرية واحدة، والمساس بالنبي هنا المساس بكل مسلم»<sup>٢١</sup> . إن «العبارة لا تحيل إلى شيء إذا كانت القضية التي تنتجها تلك العبارة لا مرجع لها»<sup>٢٢</sup>

ولكن من الواضح أن العبارات الواردة في الخطاب،: «الموت للعرب» العربي الجيد هو العربي الميت» و«محمد مات» يضع العرب في رزمة عنصرية واحدة، والمساس بالنبي هنا المساس بكل مسلم» تحيل إلى شيء وهو التعبئة الدائمة لحلف الإسلام فويا ولتوحيد المشاعر الإسرائيلية تجاه معاداة الإسلام كدين والعرب كمسلمين، مما يؤكد أن لهذه العبارات مرجعياتها الثقافية، فالخطاب التالي يؤكد على تدين الصراع:

فقد صادفت مقالة عنوانها: « نحن في صراع من اجل وعد الله»، متى سيفهم مرشدو اليسار. «قيل هناك»، إن جذور الصراع بيننا دينية، هذا صراع حول وعد الله لأبونا ابراهيم، «أي أن الرسالة اليمينية القومية، هي أن الصراع ليس من أجل حل سياسي، يقود إلى نهاية الصراع بل، حول الدين، حول المقدس..»<sup>٢٣</sup> لذلك نجد أن ميشيل فوكو يطلب منا «لكي نفهم أن المعرفة لا يمكن أن تكون محايدة وأنها تبقى دائما نوعا من السلطة وأنا نفكر بها من خلال مفاهيم المكان.. والمجال وإبدال الموضوع».<sup>٢٤</sup>

وبالتالي لا يمكن اخذ الخطاب مجرداً من مرجعيته، لأنه عند التشكل والخروج الفيزيقي يكون قد مد نوياته لتلك المرجعيات. لهذا نجد أن اللاوعي يشكل خزاناً مرجعياً للحلول الدينية والتاريخية، لأنه يمكن لمنشئ الخطاب أن يحدث هستيورغرافياً، أي إجراء عملية قص لحقيقة ما واستبدالها برواية أخرى تخدم الهدف الاستراتيجي. لذا فالخطاب الإعلامي نراه يشدد على أن «الإعلان عن إقامة الدولة تطرق إلى «إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل.. انطلاقاً من حقها الطبيعي وحقها التاريخي»، لكل شعب حق طبيعي بدولة مستقلة في وطنه، هذا الحق التاريخي، هو حق اليهود في ، أرض إسرائيل».<sup>٢٥</sup>

وبقراءة متفحصية ومتأنية نجد الخطاب يسعى إلى «تشكيل حقل اتنوغرافيا التواصل من خلال إقامة صلات بين كل ما كان له وقتها صلة من قريب وبعيد بالعلاقات القائمة بين اللغة والثقافة أو اللغة والمجتمع»<sup>٢٦</sup>.

لهذا نجد أن الخطاب «مؤسسة الخطاب» تتخبط في بناء الرواية ، فتارة تتحدث عن القومية المتعدد عرقي غير مسبوق»، وتارة عن تهويد اليهودية في سياق محاولات تعميق الهوية الدينية لتصبح الديانة قومية، وهذا اسميه تعريق الدين أي عرقنة اليهودية في ظل عدم التجانس العرقي، وتارة يتم استخدام كلمة شعب ونسبته لليهودية وتارة نسبة الشعب إلى إسرائيل وهذا شكل لديهم فويبا الخطاب المنجز من مؤسساتهم الإعلامية والثقافية والدينية، ومما يجعل الاضطراب سمة أساس لهذه الخطابات، لذلك فلا غرابة أن نصطدم بخطاب يحمل كل ما ذكرناه أو جزءاً مما ذكرناه في السياق سابقاً، «كدولة قومية، فإن هدفها تحقيق الحالة الجماعية للشعب اليهودي- ليس فقط حقوق لان كل يهودي في العالم بالمجيئ إلى إسرائيل واستقرارهم في بلد اليهود، ومسؤولية الدولة عن كل يهودي في الشتات، ورموز الدولة هي رموز دينية»<sup>٢٧</sup>

وهذا يؤكد على أن منتجي الخطاب الإعلامي «دأبوا الخلط بين الحاضر والماضي، ورجعوا بعالمهم الثقافي الراهن، المتجانس والديمقراطي إلى عوالم اندثرت بمرور الزمن. وقد اتكأ هؤلاء على وثائق تاريخية أمدتهم بها مراكز القوة السياسية والفكرية العليا في المجتمعات التقليدية وقاموا بترجمتها إلى لغات الحاضر المعيارية، لتغدو ملائمة مع عالم السيكلوجي القوم<sup>٢٨</sup> ، لهذا «فان هتافات ذئب.. ذئب» تستقبل بالاستخفاف وبالاستهزاء وبالتجاهل، فهل هي التحذيرات بأنه تقترب حرب دينية، هي نوع من جرس التحذير اليائس».<sup>٢٩</sup>

وبرصد العبارات والمفردات التي استعملها الخطاب الإعلامي نجدها هي: ( وعد الله، الصراع حول الدين وحول المقدس، دولة يهودية، أرض إسرائيل، حق اليهود، أرض إسرائيل، الحق التاريخي، بلد اليهود) فإن هذه «التعبيرات هي بمنزلة مواقف، لكنها تمثل في الوقت نفسه

استراتيجيات إلى تعديل الوضع القائم بالفعل...»<sup>٣٠</sup>

كما جاء في الخطاب أن «القانون الأساس: كرامة الإنسان وحرية يعني بجوانب عديدة تتعلق بالديمقراطية. القانون الأساس: الدولة القومية للشعب اليهودي يفترض أن يحافظ على قسم من الجوانب المتعلقة بالطابع اليهودي، لدولة إسرائيل. هذا لا يعني إسرائيل من مواجهة مسألة العلاقات التي بين الدين والدولة ولا يخلق مسا أيضاً بحقوق الأقليات، بل يعرف طابع الدولة القومية اليهودية والديمقراطية»<sup>٣١</sup> مما يؤكد على أن «الخطاب المستمر هو الذي يستطيع السيطرة ويتمكن من خلق آليات، لممارسة سيطرته على انتاجات عصره»<sup>٣٢</sup>

مما يشي تدريجياً بان حرباً دينية آخذة في الاشتعال بين الإسلام واليهودية: القتل رهيب لمحمد أبو خضير، أحداث الحرم، الصدمات المستمرة في الأحياء الفلسطينية دخول المزيد من المستوطنين إلى سلوان..

## توازن الخطاب

على الرغم من محاولات الخطاب إيجاد حالة من التوازن إلا أن «الأشياء نفسها تخفي في آن واحد لغزها وتظهره كلغة، ولأن الكلمات تقدم نفسها كأشياء، لذا، يتوجب فك رموزها»<sup>٣٣</sup>، للتمكن من تحليل الخطاب وفهم دلالاته المبطنة.

ويستمر الخطاب في خلق حالة التوازن لأنه يتحكم في إنتاجه، وفي انزياحاته الدلالية، كما هو وارد في الخطاب:

إن «عملية القتل الباعثة على الصدمة في هارنوف أصابت سكان القدس بحالة من الذهول،.. ولكن في انطواء كل طائفة داخل نفسها، وتركيزها على جراحها في ظل توجيه أصبع اتهام للطائفة الثانية،..»<sup>٣٤</sup>

وكما يقول الخطاب أيضاً: «بالموت المأساوي لسائق الباص يوسف الرموني لمس الأعصاب المكشوفة لسكان القدس الشرقية، الذين منذ الصيف الأخير أصبحوا هدفاً لهجمات عنصرية وتنكيلات،...»<sup>٣٥</sup>. نلاحظ كيف «شكلت بعض الأبواب الدلالية حقلاً لاستنباط العلاقة بين التركيب والدلالة، ومن هذه الأبواب أسوار وتأويل الضمائر، وتأويل المواقع الفارغة في التركيب،... لأن التركيب لا يعكس الدلالة على طريقة المرأة...»<sup>٣٦</sup>.

## تضخيم تديين الصراع:

ويؤكد الخطاب على أن حرباً دينية تشتعل بين الفلسطينيين والإسرائيليين: «أحداث الحرم هي خطأ الانكسار في الأزمة الحالية، وذروة المساعي الدائمة لتحويل النزاع السياسي إلى حرب دينية.»<sup>٣٧</sup> وأيضاً يطالب الخطاب كلا من «حكومة إسرائيل، وبلدية القدس أن تقررا إذا كانت وجهتهما نحو الحرب»<sup>٣٨</sup>

دون أن يشير الخطاب بعبارات مباشرة إلى طبيعة هذه الحرب أي بين اليهود والمسلمين، ولكننا نستطيع بقراءة متواضعة أن «نحسد المعنى، ذلك أن المتكلم ينتج عبارات تنتمي إلى لغته، ويفهمها المتلقي لأنه يدرك معناها، لأن هناك اتفاق وتوافق بين متكلمي لغة ما بخصوص ما له معنى في لغتهم»<sup>٣٩</sup>

## التديين الواقعي:

«عاشت دولة إسرائيل خلال ٦٦ عاما كدولة يهودية دون «قانون الدولة القومية للشعب اليهودي»... لسنا بحاجة إلى التشريع لتحويل إسرائيل إلى دولة يهودية، لا يمكن تحويلها إلى دولة يهودية عن طريق التشريع، إنها دولة يهودية لان أغلبية سكانها من اليهود، ولان اللغة الرسمية المتحدث بها هي العبرية، ولأن لغة أغلبية الكتب المنتشرة فيها، هي العبرية، ولان معظم الأغاني أو القصائد التي تكتب وتغنى هنا هي أغاني عبرية ولان النشيد الوطني هو «هتكفاه» والعلم هو أزرق-أبيض مع نجمة داود، ولان جيش الدولة هو «جيش الدفاع الإسرائيلي». إسرائيل هي قبل كل شيء دولة يهودية بسبب قانون العودة.»<sup>٤٠</sup> في هذا الخطاب يحول منتجوه التركيز على «... رهان الرسائل العقائدية، وحقوق الصدارة، وسلاسل الأوامر، من يملك سلطة تعيين من؟ ومن يوصل ماذا إلى من؟...»<sup>٤١</sup>

ومن ثم يبرر الخطاب التديين عبر توجيه الخطاب إلى حماس لأنها تعمل على تديين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: «بأن حماس تروج بشكل ممنهج لإبادة اليهود». (٤٢). في عملية إزاحة معرفية يسعى الخطاب إلى تحميل المسؤولية لحماس في تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى صراع ديني بين اليهود والمسلمين وان لم يأت على ذكر كلمة (المسلمين) وذلك العقل المعرفي للمتلقين يقابل كلمة اليهودية فوراً بحماس الإسلامية هنا لا يمكن أن تكون «المعرفة محايدة، وأنها تبقى دائماً نوع من السلطة، وعلينا أن نفكر بها من خلال مفاهيم المكان والمنطقة.. والمجال والإزاحة وإبدال الموضوع»<sup>٤٣</sup>

## مصطلحات في خدمة إستراتيجية التدين والأسلمة للصراع

يوظف الخطاب الإعلامي مصطلحات لها دلالات، ومعاني كثيرة؛ بقصد خدمة تدين الصراع، أي جعله صراعاً بين اليهودية، والإسلام بعد أن تمكنت الحركة الصهيونية من إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وبعد أن تمكنت إسرائيل من انتزاع شرعية وجودها عبر القتل والعدوانات المتكررة ضد العرب والفلسطينيين. بدأ جزرات التعصب الديني بقرع طبول الإعلام تنفيذاً لرغبة سياسة إسرائيل ومطرب فيها، من المتدينين واليمينيين، من منتجي الخطاب الإعلامي إلى إدخال مصطلحات جديدة على بنية الخطاب؛ بهدف تحقيق هذه الغاية: فاستخدموا مصطلح «الحوض الديني» للإشارة إلى الأماكن الإسلامية المقدسة المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط البراق.

واستعملوا مصطلح «بدم بارد» بنية أساسية في الخطاب، فيقول ليمور ساميان درش، هذه تراجيديا وطنية. «قتل بدم بارد»، قاتل دخل وقتل «بدم بارد»، التراجيديا تهز الجمهور بأكمله، اليوم ستكون دقيقة صمت لذكرى المقتولين» (٤٤) قال وزير العدل من المفدال زيرح فرهافيتغ، نحن نريد أن يكون واضحاً أن ارض إسرائيل هي لشعب إسرائيل، شعب إسرائيل هو مفهوم أوسع من الشعب الموجود في صهيون نظراً لان شعب إسرائيل موجود في العالم كله». <sup>٤٥</sup>

«إن طلب الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي هو تعبير عن حق الشعب اليهودي، في تقرير مصيره. المجتمع الدولي اعترف بحق تقرير المصير، للشعب اليهودي أكثر من مرة، وقد أعطى البريطانيين الانتداب لإقامة دولة يهودية، وهذا الاعتراف موجود في القرار ١٨١، للأمم المتحدة، منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩». <sup>٤٦</sup>

تقول أسرة تحرير هارتس، «إن قتل الإسرائيليين الأربعة في القدس أمس الأول هو مأساة من الصعب أن نفهم كيف يستطيعوا الدخول إلى كنيس وان يطلقوا النار بدم بارد على مصلين، إن التوتر المتواصل في المدينة ومحاولات كمنتهي الجمهور اليهود الحجاج إلى الحرم، الاستفزازات العقارية التي يقوم بها المستوطنون في سلوان كل هذه يمكنها أن تشكل مبرراً للجريمة (٤٧)، ويقول: جريمة كراهية لا سامية قتلوا فقط لكونهم يهود» <sup>٤٨</sup>

يقول الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي «الشاباك» كارمي غيلون «مجموعة من المهووسين على رأسهم «بالأنا» تقود إسرائيل إلى الدمار النهائي» <sup>٤٩</sup>

تعمل التشكيلات الخطابية السابقة «بشكل جدي على تشكيل حقل اتنوغرافيا التواصل من خلال إقامة صلات بين كل ما كان له وقتها صلة من قريب وبعيد بالعلاقات القائمة بين اللغة والثقافة، أو اللغة والمجتمع الإسرائيلي. <sup>٥٠</sup>

## استراتيجية الفوبيا الدينية

يسعى منتجو الخطاب إلى بناء إستراتيجية الفوبيا اعتماداً على إستراتيجيات سابقة بحيث تبدأ عملية تناسل الإستراتيجيات المعتمدة في الخطاب الإعلامي، بحيث تعمل على تناسل الخطابات والتشكيلات الخطابية، فلتتابع بتمعن وتفحص ما جاء في هذا الخطاب الذي يساهم في بناء إستراتيجية الفوبيا، بل ويؤسس لها أيضاً.

إذ حمل الخطاب الإعلامي المكتوب عنواناً مؤسساً لإستراتيجية الفوبيا لذلك كان « الإسلام يريد السيطرة على العالم»، إن كلمة الإسلام التي تصدرت العنوان، وبدأت به لها غاية، ومقصد وهو التأسيس للفوبيا، فليست جماعة إسلامية متطرفة التي تريد السيطرة وليست جماعة إرهابية، وليست جماعة من المسلمين، بل هو الإسلام بعينه، بما يمثله من عقيدة ومن شعوب مسلمة، وهذا ما يعززه ما ورد في الخطاب «أمة واحدة بدون الغرب، حتى يسيطر الإسلام لن تكون راحة» هذه الكلمات قالها أولاد بين ٦-١٣ سنة وتم بثها في احتفال تضامن مع داعش، ورفعت فيه أعلام التنظيم، هذا لم يحدث في الموصل، بل تم في الآونة الأخيرة في إحدى مقاطعات سيدي»<sup>٥١</sup>

ولخلق الفوبيا، يعمد الخطاب إلى الربط بين مواقع ومجتمعات عربية وإسلامية لتعميم المخاطر وتضخيمها، بقصد غرس بذور الفوبيا فيقول الخطاب: «ليس الأولاد في الاحتفال ملابس إسلامية، وتحدثوا الانجليزية، وتم إرشادهم من قبل إسلاميين بالغين، وهم يحصلون على تعليم مماثل، لذلك الذي يتم في غزة، يحدث في الجانب الآخر من الكرة الأرضية، والهدف ليس تحرير الأقصى، بل تحرير سيدي من أنياب الديمقراطية»<sup>٥٢</sup>

هكذا يخلق الخطاب الإعلامي الإسرائيلي الإسلام فوبيا لأنه لا يريد تحرير المسجد الأقصى ذو الأهمية الدينية عند المسلمين لأنه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، بل يريدون تحرير استراليا (وعاصمتها سيدي) ممن؟ من الديمقراطية، مما يعني أن الإسلام عدو الديمقراطية، وهذا يتطلب وحدة في المواقف الأمنية والسياسية ضد الإسلام وليس ضد حركات صغيرة تعد نفسها إسلامية، ويهدف الخطاب الإعلامي الإسرائيلي إلى تأطير نفسه في بوتقة خطابية إعلامية دولية صلبة لتعميم الإسلام فوبيا وتعميقه. ومن أجل اختراع ذاكرة جمعية ليس فقط إسرائيلية بل عالمية لتأجيج الكراهية ضد المسلمين في الغرب». وهذا التضافر الجديد للمعايير والممارسات البنيوية استدعى أيضاً وعياً فوقياً أو لنقل نوعاً من الوعي الفكري الجمعي الذي يمثل بعينه... (٥٣) وحدة الخطاب وتماسكه وتماهيه مع الخطاب الإعلامي الدولي الذي



يحمل بنيات الإسلام فويبا وإستراتيجية تدين الصراع ويصل الخطاب إلى نتيجة مؤداها، أنه لا توجد حاجة إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أو الاحتلال، من اجل رعاية الكراهية ضد الديمقراطية والغرب» (٥٤) ، ولتعميم الفويبا وتجديرها في الذوات المستقبلية يقوم الخطاب الإعلامي الإسرائيلي، باجتزاء حادثة من التاريخ، ووضعها في سياق خطابي، بقصد تعميق الفويبا ، ولإظهار ديمومته وتهديده التاريخي المتأصل في الذات الإسلامية، للغرب الديمقراطي: «إحدى العمليات الإرهابية الأولى في السياق الإسلامي تم تنفيذها من الإسلام على الأراضي الاسترالية في ١٩١٥ ، حيث قام مسلمان بقتل أربعة مسافرين في القطار، وتم قتلها. وفي رسالة كتبها احدهما قيل: «انه يدافع عن الخلافة العثمانية،» من الواجب قتلكم والتضحية بالحياة من اجل إيماني،» الله اكبر» °° ، ولم نجر بحثا اركيولوجيا لإثبات صحتها وكيف اجتزأتها؟ ومن أي مصدر اقتطعها؟

ويطرح الخطاب إستراتيجية التشكيك ليمرر بقوة إستراتيجية الفويبا الإسلامية: « ما الذي فعلت استراليا؟ ولماذا يتم تهينة كادر من الأولاد في عمر ٦ سنوات، وتعليمهم الجهاد والشهادة؟

استراليا لم تفعل لهم شيئا فهم ليسوا بحاجة لان يفعل لهم احد أي شيء. هذا لان الجهاد العالمي منذ ١٩١٥م، حتى اليوم من الشباب حتى طالبان، ومن حماس، حتى داعش، يحملون نفس الايدولوجيا، وهي سيطرة الإسلام على العالم كله» °٦

يسعى الخطاب من خلال الإسلام فويبا وتضخيم الخطر الإسلامي ليس على إسرائيل فحسب وإنما على الديمقراطيات الغربية، من هنا إذن نجد أن «الخطاب الأيدلوجي لا يبرز نفسه في الخطاب إلا بصحبة ظلال ما هو مناقض له وعليه فحضوره لا يمكن أن يكون إلا نسبياً..» °٧ من الواضح أن الخطاب الإعلامي يعمل وفق إستراتيجية سياسية، لذا فمن مهامه الأساسية تبني استراتيجيات معينة بقصد إقناع الرأي العام بما يريده ساسة إسرائيل فكلما أرادت الحكومات الإسرائيلية التنصل من التزاماتها لجأت إلى خلق تهديدات جديدة ومخاطر جديدة تصل إلى الخطر الوجودي، لهذا نرى كيف اشتغل الخطاب الإعلامي على أكثر من تهديد بهدف التخويف وإحداث الرعب وصولاً إلى الهستيريا من الإسلام، ويتم ذلك بجرعات إعلامية عبر توظيف الطاقة اللغوية وعبر آلية التكرار، ومن هنا فالخطاب الإعلامي الإسرائيلي خطاب مؤدلج في معظمه يشبه إلى حد ما الخطاب الأيدلوجي والخطاب الإعلامي الحزبي التابع للأحزاب الشمولية فالاختلاف ليس جوهريا بين جميع التشكيلات الخطابية الإعلامية سواء صدر عن مؤسسة يسارية أو يمينية فهم متفقون في الجوهر فيما يتعلق بالحقوق السياسية الفلسطينية.

## مراجع الدراسة

١. هيثم سرحان، خطاب الجنس، مقاربات في الأدب العربي القديم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠١٠، ص ٢٣
٢. محمد ناصر الخوالده، مفهوم الخطاب كوسيلة اتصالية: منتدى جريدة شروق الإعلامي الأدبي
٣. ميشيل فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨
٤. سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، ط ١٩٩٧، ص ٣٠١٧.
٥. بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ٢، ٢٠٠٦، ص ٣٤.
٦. عبد العزيز العبادي، ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١٩٩٤، ص ٢٠.
٧. ديان مكدونيل: مقدمة في نظريات الخطاب، ترجمة د. عز الدين إسماعيل، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٠
٨. عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، المفهوم، العلاقة، السلطة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢٠٠٨، ص ١٨٧.
٩. خالد علي زواوي، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله-فلسطين، ٢٠١٢، ص ٤٣.
١٠. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
١١. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
١٢. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
١٣. د. عائدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، كيلوباترا للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١٩٩٩، ص ٤
١٤. توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب، وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت ط ١، سنة ٢٠١٠، ص ١١
١٥. جمعان بن عبد الكريم، إشكاليات النص، النادي الأدبي بالرياض، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، سنة ٢٠٠٩، ص ١٧٥
١٦. مرجع سابق، جمعان عبد الكريم، إشكاليات النص، ص ١٧٥
١٧. عوزي برعام هارتس، الاثنين، ٣-١١-٢٠١٤، الحياة الجديدة، ٤-١١-٢٠١٤
١٨. نظرة عليا، الخميس ٣٠-١٠-٢٠١٤، الحياة الجديدة الجمعة ٣١-١٠-٢٠١٤
١٩. عوزي برعام، عنوان المقال، «حينما يحول الصراع إلى صراع ديني» هارتس، الاثنين، ٢٤/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤.
٢٠. بيير بورديو، التلفزيون واليات التلاعب بالعقول، ترجمة، درويش الحلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، ط ٢٠٠٤، ص ٥٠
٢١. عوزي برعام، عنوان المقال، «حينما يحول الصراع إلى صراع ديني» هارتس، الاثنين، ٢٤/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤.
٢٢. ميشيل فوكو، حفرات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، ط ٣، الدار البيضاء، ٢٠٠٥، ص ٨٤
٢٣. عوزي برعام، عنوان المقال، «حينما يحول الصراع إلى صراع ديني» هارتس، الاثنين، ٢٤/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤.
٢٤. السنندرو دوراني، الاثروبولوجية الالسنية، ترجمة فرنك درويش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ٣٨.
٢٥. أوري هايتز، عنوان المقال «قانون القومية لا يتعارض بين اليهودية والدولة الديمقراطية» إسرائيل اليوم، الاثنين ٢٤/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤
٢٦. السنندرو دوراني، الاثروبولوجية الالسنية، ترجمة فرنك درويش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ٣٩.
٢٧. أوري هايتز، عنوان المقال «قانون القومية لا يتعارض بين اليهودية والدولة الديمقراطية» إسرائيل اليوم، الاثنين ٢٤/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤
٢٨. شلومو ساند اختراع الشعب اليهودي، ترجمة سعيد عياش، تدقيق اسعد زعبي، تقديم انطون شلحت. المركز الفلسطيني

- للدراسات الإسرائيلية «مدار»، رام الله، ٢٠١٠، ص ٦٦
٢٩. عميرة هاس «عنوان المقال» ذئب وذئب لا تأتي» هارتس، الاثنين، ٢٤/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة  
الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤،
٣٠. بير بورديو، التلفزيون واليات التلاعب بالعقول، ترجمة، درويش الحلوجي، دار كتعان للدراسات والنشر والخدمات  
الإعلامية، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٩٨
٣١. يوعز هندل، عنوان المقال «أحبولة القومية ابحتوا عن المصالح» يديعوت، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة،  
الأربعاء، ٢٦/١١/٢٠١٤.
٣٢. عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، المفهوم، العلاقة والسلطة، بيروت، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص ٢٧
٣٣. ميشيل فوكو، الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي وآخرون، مركز الإنماء العربي، دار الفارابي، بيروت، ط ٢،  
٢٠١٣، ص ٧٠
٣٤. يهوديت اوفنهايم، عنوان المقال «الحياة في القدس ستصبح كابوسا، هارتس، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة،  
الأربعاء، ٢٦/١١/٢٠١٤. × × المديرية العامة لجمعية» غير عميم، وزوجة رئيس حركة السلام الآن.
٣٥. يهوديت اوفنهايم، عنوان المقال «الحياة في القدس ستصبح كابوسا، هارتس، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء،  
٢٦/١١/٢٠١٤
٣٦. عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١٤، ٢٠١٤، ص ١٠
٣٧. يهوديت اوفنهايم، عنوان المقال «الحياة في القدس ستصبح كابوسا، هارتس، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة  
الجديدة، الأربعاء، ٢٦/١١/٢٠١٤
٣٨. يهوديت اوفنهايم، عنوان المقال «الحياة في القدس ستصبح كابوسا»، هارتس، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء،  
٢٦/١١/٢٠١٤.
٣٩. عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١٤، ٢٠١٤، ص ١٥
٤٠. موشيه ارنس، عنوان المقال «قانون القومية لا يخدم أي هدف» هارتس، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة  
الجديدة، الأربعاء، ٢٦/١١/٢٠١٤.
٤١. ريجيس دوبريه، محاضر في الإعلام العام، المالميديولوجيا، ترجمة الدكتور فؤاد شاهين وجورجيت الحداد، دار الطليعة  
بيروت، ط ١٩٦٥، ص ١٠٠-١٠١
٤٢. بن درو يميني، عنوان المقال «روح شريرة في الحرم الجامعي، يديعوت، الأربعاء، ٢٦/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الخميس  
٢٧/١١/٢٠١٤.
٤٣. السنندو دوراني، الاثروبولوجية اللسانية، ترجمة فرنك درويش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ٣٨
٤٤. ليمور سامميان درش، عنوان المقال «القتل داخل إسرائيل جزء من الصراع» إسرائيل اليوم الأربعاء، ١٩-١١-٢٠١٤، الحياة الجديدة  
٢٠-١١-٢٠١٤.
٤٥. إسحاق ليثو، عنوان المقال «تحالف الزعرا ووقاحة تننياهو، هارتس، الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء، ٢٦،  
٢٠١٤/١١/
٤٦. كوبي ميخائيل، عنوان المقال «الفلستينيون رفضوا الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب اليهودي»، نظرة عليا،  
الثلاثاء، ٢٥/١١/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء، ٢٦/١١/٢٠١٤
٤٧. أسرة التحرير، عنوان المقال: «لننصت إلى رئيس المخابرات، هارتس، الأربعاء، ١٩-١١-٢٠١٤، الحياة الجديدة، ٢٠-١١-٢٠١٤
٤٨. ليمور سامميان درش، عنوان المقال «القتل داخل إسرائيل جزء من الصراع» إسرائيل اليوم الأربعاء، ١٩-١١-٢٠١٤، الحياة الجديدة  
٢٠-١١-٢٠١٤.
٤٩. القدس المحتلة، الحياة الجديدة، أ.ف.ب، الأحد، ٣٠/١١/٢٠١٤
٥٠. السنندو دوراني، الاثروبولوجية اللسانية، ترجمة فرنك درويش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ٣٩
٥١. بن درور يميني، «الإسلام يريد السيطرة على العالم» يديعوت، الثلاثاء، ١٦/١٢/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء، ١٧/  
٢٠١٤/١٢ م.

٥٢. بن درور يميني، «الإسلام يريد السيطرة على العالم» يديعوت، الثلاثاء ١٦/١٢/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء ١٧/١٢/٢٠١٤ م.
٥٣. شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، رام الله، ٢٠١٠، ص ٦٦
٥٤. بن درور يميني، «الإسلام يريد السيطرة على العالم» يديعوت، الثلاثاء ١٦/١٢/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء ١٧/١٢/٢٠١٤ م
٥٥. بن درور يميني، «الإسلام يريد السيطرة على العالم» يديعوت، الثلاثاء ١٦/١٢/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء ١٧/١٢/٢٠١٤ م
٥٦. بن درور يميني، «الإسلام يريد السيطرة على العالم» يديعوت، الثلاثاء ١٦/١٢/٢٠١٤، الحياة الجديدة، الأربعاء ١٧/١٢/٢٠١٤ م
٥٧. د. حميد الحمداني، القراءة وتوحيد الدلالة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ٣، ٢٠٠٣، ص ٧٨

# جدلية العلاقة بين حرية الرأي والتعبير .. والمعتقد

طلال أبو ركة \*

« لا توجد مدن بلا معابد ، ولكن توجد مدن بلا قصور أو مصانع »

## مقدمة

جاء الاعتداء الإرهابي على صحيفة شارلي ابيدو الفرنسية ليفتح الباب على مصراعيه حول التساؤل الكبير الذي أصبح يطرق كل الأبواب حول ماهية العلاقة بين الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في المعتقد ، فهذا الحادث والذي يرفضه الجميع .. يطرح الإشكالية الكبرى والحساسية بين مفهومين وحقين كفلتهما المواثيق والأعراف الدولية ، حيث حمل هذا الاعتداء إشكالية العلاقة على النحو التالي:-

الإشكالية الأولى و تتمثل في التعامل مع مبدأ التفكير الحر بلا ضوابط أخلاقية أو إنسانية أو حتى قانونية، وهي حالة اقرب ما تكون إلى الفوضى أو العدمية، وهي مسألة لم تعالج حتى علي المستوى التشريعي في العديد من الدول المتقدمة ديمقراطياً ، وهنا لا ابرر إطلاقاً العمل الإرهابي بأي شكل من الأشكال، فهل من المنطق اعتبار المس بنبي أو دين سماوي أو غيره مجرد حرية رأي، فيما يعتبر التعرض لليهود أو التشكيك بالهولوكوست معاداة للسامية رغم أن كل الأديان السماوية نزلت من السماء علي أنبياء ساميون أو من أبناء سام بن نوح، وهل من المنطقي اعتبار شتم شخص أياً كان خرقاً للحرية ولل قانون فيما شتم نبي أو دين أو ملة من الملل بأنه حرية رأي؟

هذه الحالة الفضفاضة والفوضوية لمفهوم الحرية وفرت بيئة خصبة لصناعة الإرهاب الفكري وهي بدورها وفرت حاضنة أخرى للإرهاب المسلح والدموي، وجعلت من الدين الذي يعد من أكثر المسائل حساسية لدى البشرية مادة للتندر والسخرية، وحادثة باريس خير مثال على هذا الإشكال. اعتقد أن هذه مشكلة علينا جميعاً أن نعالجها ضمن قانون أرسطو القائل أن الفضيلة هي وسط بين (رديلتين) فالكرم هو فضيلة بين البخل والتبذير، والشجاعة فضيلة بين ( الجبن والتهور ) ، والحرية الفكرية هي حق يجب ممارستها بعيداً عن (المس بالآخر والتجاوز عليه) وبين

الخوف من هذا الآخر وعدم نقده، وهي إشكالية فكرية وسيلتها الأولى هي التسامح وقبول الآخر ، وبعد ذلك الإطار القانوني وهي قضية تحتاج لتشريعات دولية توافقية ليس للتضييق على الحرية بل بالعكس لإنضاجها وإدامتها بصورة ايجابية.

أما الإشكالية الثانية فهي الدين والدفاع عنه، فأسهل الجرائم التي ترتكب عبر التاريخ تتم تحت (عنوانين) ، الأول هو الدين، والثاني الشرف، والمقصود بالشرف هو للأسف فقط المراة وعذريتها أو استقامة سلوكها ولان الدين هو معتقد وطقس من العبادات فان أي شخص يعتقد بدين معين يستطيع ارتكاب جريمة باسم دينه أو معتقده وبحجة الدفاع عنه، ويستطيع أن يورط أهل دينه بهذه الجريمة التي لا علاقة لهم بها من قريب أو بعيد، فالإرهاب هو «الغول» الذي يعتاش إما على الحرية المنفلتة أو الدين أو الاثنيين معا وهذه كارثة إنسانية !

هذه الدراسة ستحاول قراءة العلاقة ما بين الحق في المعتقد والحق في حرية الرأي والتعبير ضمن كافة المواثيق الدولية والتي تناولتها بالتفصيل في محاولة منها للوقوف على طبيعة العلاقة بينهما وماهية الحدود بينهما واستعراض أوجه التشابك والتكامل بين الحقين ومن ثم الخروج بنتائج ربما تضع حد لحالة الالتباس القائمة في العالم ما بين الحق في حرية الرأي والتعبير من ناحية والحق في المعتقد من ناحية أخرى .

### أولا :- حرية الدين أو المعتقد

يقصد بالحق في حرية الدين أو المعتقد في إطار منظومة حقوق الإنسان حرية الفرد في اعتناق ما يشاء من أفكار دينية أو غير دينية.

قامت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ ، وهي لجنة تقوم بالإشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتشكل من ١٨ خبيراً يتم انتخابهم من قبل الدول الأطراف في العهد، بالإشارة إلى أن المقصود بالدين أو المعتقد ضمن يتمثل في "معتقدات في وجوده، أو في عدم وجوده أو معتقدات ملحدة، بجانب الحق في عدم ممارسة أي دين أو معتقد". إن الديانات والمعتقدات تجلب الأمل والسلوى إلى المليارات من الأفراد، كما أن لها تأثير على المساهمة في تحقيق السلام والمصالحة. إلا أنها من ناحية أخرى كانت مصدرا للتوتر والصراعات. هذا التعقيد، بجانب صعوبة تعريف الدين أو المعتقد ينعكسان في التاريخ النامي لحماية حرية الدين أو المعتقد في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

## موضوع معقد ومثير للجدل

إن الكفاح من أجل الحرية الدينية قائم منذ قرون؛ وقد أدى إلى كثير من الصراعات المفجعة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الصراعات مازالت قائمة إلا أنه يمكن القول بأن القرن العشرين قد شهد بعض التقدم حيث تم الإقرار ببعض المبادئ المشتركة الخاصة بحرية الديانة أو المعتقد. وقد اعترفت الأمم المتحدة بأهمية حرية الديانة أو المعتقد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام ١٩٤٨، حيث تنص المادة ١٨ منه على أن لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحرته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره» وقد تلا اعتماد هذا الإعلان محاولات عدة لوضع اتفاقية خاصة بالحقوق في حرية الدين والمعتقد إلا أن كافة تلك المحاولات قد باءت بالفشل.

كما أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، بالحقوق في حرية الدين أو المعتقد وذلك من بين ما قرره به من حقوق وحرقات. وتنص المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أربع بنود بهذا الخصوص؛ وهي أن:

- لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحرته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحرته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.
- لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.
- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرقاتهم الأساسية.
- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

وفي إطار تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، خصصت اتفاقيات دولية ملزمة لتناول مادة واحدة أو أكثر من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولكن نظرا لتعدد الموضوع الذي تعالجه المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وللاعتبارات السياسية للصيقة بموضوعها لم يصبح الموضوع الذي تعالجه هذه المادة محلا لاتفاقية دولية حتى الآن.

وبعد عشرين سنة من مناقشات وكفاح وعمل شاق تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدون تصويت عام ١٩٨١ إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد المعروف بإعلان ١٩٨١، وهو يفتقر إلى الطبيعة الإلزامية ولا يتضمن النص على آلية للإشراف على تنفيذه إلا أنه مازال يعتبر أهم تقنين معاصر لمبدأ حرية الديانة والمعتقد، حيث أقر في مادته الأولى التعريف القانوني للحق في المعتقد على أنه حرية الفكر والوجدان والدين أو المعتقد، وحرية الفرد في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وفي إظهار الدين أو المعتقد عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده، إضافة للحق في عدم التعرض لإكراه من شأنه أن يخل بحرية الفرد في اعتناق دين أو معتقد ما، وأعطى الدولة الحق في تنظيم أو فرض قيود على حرية المرء في إظهار دينه أو معتقداته مرهون بما قد يفرضه القانون من حدود وعلى أن تكون تلك الحدود ضرورية لحماية الأمن العام أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية.

### ثانياً: - حرية الرأي والتعبير وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

إن الأمم المتحدة وكافة الدول الديمقراطية والرأي العام الديمقراطي في العالم كله يكاد يجمع على أن حق الرأي والتعبير هو الركن الأساسي في كافة الحقوق الممنوحة للإنسان في المواثيق والعهد الدولي. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن حرية التعبير هي حق إنساني أساسي... وهي محك الاختبار لكل الحريات التي كرستها الأمم المتحدة، فيما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن « حق حرية التعبير يشكل واحداً من الأسس الجوهرية للمجتمع الديمقراطي واحد الشروط الأساسية لتقدم وتنمية الإنسان » ، وهناك العديد من المعايير المتعارف عليها دولياً تضمن حماية حرية الرأي والتعبير نذكر منها:

حق معارضي الحكومة في التعبير عن آرائهم ونشرها في وسائل الاتصال الجماهيرية التي تملكها الدولة ، بما في ذلك الراديو والتلفزيون بالتساوي مع الآخرين (أي حزب الحكومة أو أي منظمة أخرى) وخاصة في أوقات الانتخابات العامة والمحلية .

١. حق الحصول على المعلومات وتأمين وصولها من مصادر الحكومة
٢. حماية الحريات الأكاديمية والعلمية والتعليمية والتعبير الفني والأدبي .
٣. ضرورة حصول على دعم حكومي لحق التعبير على أسس غير سياسية ويهدف لتعزيز وضمان التعددية .
٤. حماية حق التوزيع والنشر .
٥. الحق في إنشاء الإذاعات والمحطات التلفزيونية المستقلة ( الخاصة).

ووصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة حرية التعبير بأنها المحك لجميع الحريات التي تتركس الأمم المتحدة نفسها لها، وقد أشارت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان « أن حرية التعبير



حجر الأساس الذي يستند إليه النظام الديمقراطي ولا مفر منه لتشكيل الرأي العام. ويمكن القول بأن مجتمعا غير مطلع جيدا ليس مجتمعا حرا.

إن حرية التعبير مهمة لثلاثة أسباب رئيسية على الأقل ، أولها أن الحق في التعبير عن النفس ناحية أساسية لكرامة الإنسانية ، وثانيها إن أفضل طريقة للوصول إلي الحقيقة يتحقق من خلال وجود « سوق الأفكار » حيث يتم تبادل الأفكار ووجهات النظر بحرية ، وهذا لا يكون إلا إذا احترمت حرية التعبير وثالثها انه لا يمكن أن يكون هناك أي حوار مفتوح ونقاش علني بدون حرية انسياب وتدفق للمعلومات .

#### في العلاقة ما بين الحقين :-

شكل الموروث الثقافي والإنساني الضمانة الحقيقية لحماية هذين الحقين من الانتهاك ، ورغم أن التاريخ البشري حافل بانتهاك هذين الحقين، واستخدام احدهما تجاه الآخر ، إلا أن الموروث القيمي والأخلاقي شكل مرجعا هاما وقيماً لكافة الحقوق عقب الإعلان لحقوق الإنسان في ديسمبر ١٩٤٨ ، وما تلاه من موثيق وبخاصة العهدين اللذان شكلا الشرعة الدولية ، لدرجة أن كلا الحقين قد وردا تباعاً في المادتين الثامنة عشر والتاسعة عشر من الإعلان العالمي وذلك لارتباطهما الشديد ببعضهما البعض .

#### التوتر بين المسلمين والغرب ،، فشل متبادل بين الجانبين:-

تشكل طبيعة العلاقة بين الأديان والمجتمعات مصدراً أساسياً للتوتر في مجتمعات العالم العربي منذ زمن طويل ، لكنها صارت في السنوات الأخيرة مصدراً أيضاً للتوتر في المجتمعات الأوروبية وللتوتر بين مجتمعات العالم العربي من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى .

أزمة الرسوم المسيئة لم تكن سوى محطة جديدة من محطات التوتر في العلاقة ولقد سبقها أزمات متعددة بدأت بالرسوم الدنماركية والموقف من رواية الأديب سليمان رشدي « آيات شيطانية » ومسألة عدم السماح بارتداء بالحجاب ، وخطاب بوش الشهير حول الحرب الصليبية ، وخطاب البابا الذي صب الزيت على النار حينما اعتبر الإسلام ديناً انتشر بحد السف ، كل هذه المحطات وغيرها لعبت دورا حيويا في منح التوتر ديمومته .

في عالمنا العربي لم يختلف الأمر كثيراً ، حتي فيما يتعلق بمستويات العنف الرمزي أو المادي ، وبعجالة سريعة على سبيل المثال يكفي الإشارة هنا إلي اغتيال المفكر المصري فرج فوده ، ومحاولة اغتيال الأديب نجيب محفوظ ، وما حدث مع المفكر الإسلامي نصر حامد أبو زيد ، والمفكر سيد القمني وغيرهم .

إذا كان يمكن تفسير حدة هذا التوتر الديني في المجتمعات العربية بعجزها عن حل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة ، فإنه يمكن تفسير أنماط التوتر الجديدة في المجتمعات الأوروبية والتي نجحت من زمن طويل في حل هذه الإشكالية ، إلي تنامي اليمين الجديد الذي يتبنى سياسية اقصائية إزاء الآخر حيث يرفض دمج المهاجرين المسلمين في القارة الأوروبية .

يطرح هذا السياق عدداً من الأسئلة على كل مهموم بقضية العلاقة بين الدين والمجتمع في إطار حوار الثقافات ، من هذه الأسئلة :-

أولاً: هل نحن إزاء صراع حضارات (شمال وجنوب ،،، الغرب والإسلام) أم أننا في واقع الأمر إزاء توتر ساخن داخل كل حضارة على جانبي ضفتي المتوسط ، قد تشابه فيه بعض المظاهر والنتائج بما في ذلك عدم إجماع داخل كل مجتمع على حدة في الشمال والجنوب على موقف واحد من الأحداث .

ثانياً: يثير التفاهم المتزايد لهذا النوع من التوتر سؤالاً حول مستقبل الحوار بين الثقافات والتي انطلقت في برشلونة بهدف تحويل البحر المتوسط لبحيرة تواصل وحوار ثقافي ، إلا أنه جرى تصاعد متزايد في التوتر الثقافي الديني عبر المتوسط ، وبدأ يأخذ أشكالا أكثر عنفاً ، بلغت أقصاها في حادثة الصحيفة شارلي ابيدو .

ثالثاً: يعتبر خط التماس بين الأديان وحرية الإبداع الأدبي والفني هو أشد نقاط التوتر في العلاقة بين الأديان والمجتمعات فأغلبية الوقائع هي وثيقة الصلة بهذا التماس ، سواء في الإطار الضيق للمجتمعات العربية كل على حدة ، أو في مجرى العلاقات العابرة للمتوسط بين شماله وجنوبه ، ولكن ما يفاهم هذه المشكلة عبر المتوسط هو تقاطعها مع الاتهام الشائع من الجنوب للشمال بازدواجية المعايير ، فعلى سبيل المثال لا يستطيع الكثيرون أن يفهموا الدفاع عن الرسوم المسيئة للرسول ، باعتبار أن ذلك يندرج في إطار حرية الرأي والتعبير ، بينما لا يستطيع قيم حرية الرأي والتعبير ذاتها أن تحمي من يسخر في رسم كارتوني من شخصية اليهودي ؟ لماذا لا يعتبر الأول تحريضاً على الكراهية الدينية والعنصرية بينما يعتبر الثاني تحريضاً عليها .!!!؟ غير أن ازدواجية المعايير في هذا المجال تطال أيضاً المجتمعات العربية ، التي تتعرض فيها الديانات الأخرى « للإساءة » أو لفرض تصورات خاصة ، بما ذلك في الفنون والآداب .

رابعاً: يعتبر خط التماس بين الأديان وحرية البحث العلمي مسألة ملتزمة بشكل خاص في العالم العربي ، خاصة في مجال البحث في مناطق حساسة من تاريخ الأديان ، أو في مجال تفسير وتأويل النصوص المقدسة ، وأبرز الضحايا في هذه المجالات عبر التاريخ العربي وصولاً إلي يومنا هذا أكبر من أن تتسع له ورقة بحثية ، حيث كان ولازال من المستحيل وضع حدود

فاصلة بين قدسية الأديان والحرية؟ أين تنتهي الأولى لتبدأ الثانية أو العكس؟ غير أن هذه القضية صارت في السنوات الأخيرة مصدراً لتوتر إضافي عبر المتوسط، لأن كثيرين لا يستطيعون أن يتفهموا لماذا تفرض أوروبا ستاراً حديدياً على «الهولوكوست»، أي على حق من يحاول أن يشكك بشكل «علمي» في حدوث واقعة تاريخية بشعة ومؤلمة أو في دقة عدد ضحاياها؟.

هذا ما لا يستطيع أن يفهمه الكثيرون، بما فيهم الذين يؤمنون في العالم العربي بأن الحرية في الرأي والتعبير يجب أن تكون مطلقة، بصرف النظر عن اعتبارات القداسة الدينية، والذين لا تساورهم أية شكوك حول حدوث الهولوكوست، أو حول العدد المعلن لضحاياها.

إنها مصدر إضافي للاتهام بازدواجية المعايير، أو الانتقائية فيما يتعلق بحرية التعبير، وفي كل الأحوال تشكل حطباً إضافياً لبؤر التوتر العابرة للمتوسط، ولكنها مثل غيرها من القضايا، تحتاج لحوار معمق وجاد ومستول أمام الرأي العام.

#### التوظيف السياسي :-

إن الأزمة الحقيقية التي تعيشها العلاقة بين الحق في حرية الرأي والتعبير واحترام المعتقدات كانت ولا تزال هي أزمة التوظيف السياسي لكلا المفهومين بحيث يكون احدهما سبباً في انتهاك الآخر، فمن جاليليو إلي نصر حامد أبو زيد مروراً بفرج فوده وسليمان رشدي والقائمة طويلة، شكل الموروث الديني وحمايته سبباً وذريعة لقمع الرأي وذلك نزولاً لرغبة المتحكمين في الثقافة السائدة والذين لا يرجون تقدماً للبشر.

ومع بداية الألفية الجديدة وما بين الرسوم الدنماركية المسيئة والرسوم الفرنسية في صحيفة شارلي ابيدو، وما بينهما من خطاب بوش وإضفاء الحرب الصليبية، وخطاب البابا عن أن الإسلام نشر بحد السيف، ومنع الحجاب والرموز الدينية، كل هذا إضافة لتنامي الأحزاب اليمينية في أوروبا والتي ترفض الوجود الإسلامي العربي في العديد من الدول وتعمل على دفع الأقليات نحو التفرقة في جيتو داخل أوروبا، كل هذا استخدم باسم حرية الرأي لقمع وازدراء الأديان.

كل هذا وما رافقه من ردود فعل توضح أن الأزمة مفتعلة، وأن الهدف بات سياسياً غرضه الأساسي هو استدعاء الصراع الديني ما بين الشرق والغرب، وذلك عقب انتهاء الخطر الشيوعي وهو ما ذكره فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ عقب نهاية الحرب الباردة وما تحدث به عن تقسيم دول العالم لثلاثة فئات، أهمها الدول الفاشلة والمضطربة بحد وصفه

والتي قصدها الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط ، والتي طالب بنزع السيادة الوطنية عنها وذلك من خلال نمو الحركات الإرهابية والتي يتطلب الوقوف ضدها ، القيام بحرب استباقية تعني التدخل في شؤون هذه الدول وإعادة تنميتها وفقا لمنظور ليبرالي يعمل على تبعية هذه الدول للايدولوجيا الليبرالية ، وهذا لن يتأتي إلا عبر تنمية الإرهاب كمبرر للقيام بذلك ، وإن الإرهاب سوف ينتج نتيجة تزايد الصراع الديني والتطرف الذي يتم التحضير له من عبر بوابة الانتهاكات المتبادلة ما بين الحق في الرأي وازدراء الأديان .

## الخاتمة :-

الأصل في منظومة حقوق الإنسان هي الكرامة الإنسانية والحفاظ عليها ولقد تم بناء المنظومة على ثلاثة دعائم أساسية بين الشعوب ، وهي الحريات وحمايتها من أي انتهاك ، والمساواة بين البشر ، والتضامن والاحترام ما بين الشعوب والثقافات، ولعل الإعلان العالمي للتسامح والذي أقرته اليونسكو قدر على قبول التنوع الغني لثقافات عالمنا وضرورة احترامها وقبولها وتقديرها، رغم الاختلاف القائم ما بين هذه الثقافات .

إن ما يحدث بين كل فترة وضحاها من رسوم مسيئة هنا وهناك ، وما يتبعها من ردود فعل قاسية ومؤلمة على المستوى الإنساني يعتبر باختصار بمثابة إعلان حرب على قيم ومبادئ منظومة حقوق الإنسان برمتها ، وهي محاولة لجعل الصراع العقائدي والديني حالة سائدة ومسيطرة في العالم عبر تغذيته بمثل هذه التصرفات الغير مسؤولة ،، وإن هذا الصراع لن يستفيد منه احد سوى تجار الموت والقتلة والمتطرفين في العالم ، أما منظومة حقوق الإنسان فستكون هي الخاسر الأكبر في هذا الإطار ، لان هذه المنظومة وجدت لترتقي بالإنسان وحقوقه وحرية ولا يمكن أن تتوافق مع ما يحدث من توظيف سياسي للحقوق من اجل إشعال مشاعر الكراهية والغضب والاحتقار تحت مسميات الحق في الحرية .

في الختام أن ما حدث خلال العقدين الأخيرين ومع مطلع الألفية الجديدة من إساءات وانتهاكات متكررة لكلا الحقيقتين تأتي في إطار سياسية دولية ممنهجة تفرضها القوى المهيمنة على العالم لفرض بقائها تحت مسميات محاربة الإرهاب الذي تنتجه بنفسها نتيجة هذه الممارسات ، فالإرهاب باختصار هو نتاج الحرية المنفلتة والتعصب الديني وهو الوتر الذي تلعب عليه القوى المهيمنة وذات المصلحة في إنتاجه .



## بين الحق في حرية التعبير وبين الرغبة في ازدياد الأديان ... بون شناسع

عماد سليم محسن \*

لا يختلف اثنان على الأهمية التي يكتسبها موضوع حرية الرأي والتعبير في عالم اليوم، حيث فضاءات الحرية التي أتاحت للإنسان المعاصر في زمن ثورة المعرفة وثورة الاتصال، الأمر الذي جعل من مساحة الحرية المتاحة شيء يشبه القانون الذي يفرض نفسه بقوة على جهات الإعلام الأربع، ويسمح لكل من يستخدم وسائل الاتصال أو يستطيع الوصول إلى إحدى قنوات الإعلام الجماهيري أن يصل برسالته دون عناء أو مشقة، لكن المعضلة تبقى على الدوام في مسألة (حارس البوابة) أي عملية (الفلتر) الواجبة في السياق الاجتماعي والثقافي والحضاري، بحيث تتمكن من الوصول إلى جموع المستقبلين دون أن تقع في خطيئة الانفلات الذي يؤجج عنفاً أو يُفضي إلى كراهية مبنية على لون أو عرق أو جنس أو دين.

لم تنفك محاولات المفكرين والسياسة والباحثين عن محاولات فهم الصراع، دوافعه ومبرراته، واستباق الأحداث التاريخية بنظرة استشرافية تؤسس لشكل العلاقات الدولية من حقبة إلى أخرى، وهو أمر قاد المفكر الأمريكي من أصل ياباني فرانسيس فوكوياما إلى صياغة نظريته التي عنونها (نهاية التاريخ) في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي ودخول العالم في مرحلة القطبية الواحدة أو ما يعرف بالزمن الأميري، ولم تخلُ نظرية فوكوياما من محاولة مفضوحة لتأجيج الصراع الديني في العالم، بتركيزه الشديد على الحضارات الشرقية ونمط العيش في مجتمعاتها، وهي محاولة لا تختلف في رؤيتها كثيراً عما ذهب إليه آخرون من الفلاسفة الذين اعتقدوا على الدوام أن المدنية تستوجب صراعاً من نوع ما مع الدين، أو على الأقل البحث عن (هدنة) غير معلنة مع الدين لأغراض تمرير الأهداف السياسية، وهو ما فعله توماس هوبس في كتابه (التنين) عندما تحدث عن ردع المعارضة باسم الدين، أو ما فعله نيقولا مكيافيللي في كتابه (الأمير) عندما تحدث عن فكرة (الله كمصدر للخوف الشامل)، وعلى ما يبدو أنه وبرغم مرور سنوات طويلة بين واقعنا الحالي ومرحلة كتابة هذه النظريات، إلا أنه على ما يبدو أن أوروبا والغرب لم يغادروا بعد مربع (مارتن لوتر) ومذهبه البروتستانتية الذي يحمل في ثناياه (عقدة الكنيسة)، لتبقى (فويبا الدين) حاضرة في المشهد ضمن سياق يسعى إلى التوقف بالزمن عند نقطة اللا لقاء بين الدين والمدنية المعاصرة.

لا يخلو الحديث عن مسألة العلاقة بين الدين والدولة في أوروبا والعالم الغربي من نزعات محتواها حالة العداء المتصاعد بين علمانية الغرب والدين الإسلامي، وليس بعيداً عن كل ذلك النعرات ذات الطابع الشوفيني التي عبرت عنها حركات من نوع (النازيين الجدد) في ألمانيا، أو (الييمين الفرنسي المتطرف) الذي قاده يوماً جان ماري لوبان وتقوده اليوم ابنته، أو التيار الذي كان أحد أعضائه النرويجي الذي أقدم على ارتكاب مجزرة على شاطئ جزيرة يوتيا قبل نحو ثلاثة أعوام بحق مجموعة من الشباب الذين يعسكرون ضيوفاً لدى شبيبة حزب العمال النرويجي، إضافة إلى الجماعات التي تتولى دعم ورعاية دور نشر درجت على الإساءة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) في الدنمارك وغيرها، وقبل كل ذلك وبعده هناك ظاهرة تنامي في الغرب منذ سنوات، تسمى (الاسلامو فوبيا) وهي منتشرة بقوة في أوروبا القديمة، وتحمل في مضامينها مخططات للتخلص من المجتمعات المسلمة التي استوطنت هذه البلدان في حقبة ما بعد الاستعمار التقليدي منتصف القرن الماضي، ولا يخفي حاملو هذه العقدة مخاوفهم من انتشار الإسلام، عقيدة وسلوكاً، في مجتمعاتهم، كما لا يخفون رغبتهم في تأطير المجتمعات المسلمة عندهم بما يناسب القيم التي سار عليها المجتمع قبل أن يحل المسلمون ضيوفاً على هذه البلدان ومن ثم يحملوا مواطنتها، وبالتالي جاءت قوانين في فرنسا على سبيل المثال تمنع الفتيات من ارتداء غطاء الرأس، وقوانين أخرى تحظر الرموز الدينية، وهي في مجموعها تستهدف بالأساس الحضور الإسلامي في تلك المجتمعات ضمن نمط عيش لم يتمكن من التكيف مع الثقافة السائدة، وهي بالأساس ثقافة مبنية على ازدياد الدين واتهامه بأنه عامل تأخر ورجعية وتخلف.

جاءت المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتتحدث عن حرية التعبير وتصادف أن كانت المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية تناول ذات الموضوع، لكن الالفت هو أن المادة (١٨) من هذا الإعلان قد جاءت على مسألة حرية المعتقد لتسبق حرية التعبير، وهو أمر لم يتم التعامل معه يوماً على انه مسألة جاءت اعتباطاً أو بمحض الصدفة، لكن على ما يبدو أن هذا الموضوع جرى النظر فيه طويلاً من قبل الخبراء قبل أن توضع المواد في المواضع التي تواجدت فيها، وبالتالي عندما تصبح المعادلة أنه إما أن تكفل المجتمعات للغرب أن يتعدى وقتما شاء على الإسلام ونبيه ومعتقداته وقيمه باسم حرية التعبير، أو أن تذهب البشرية إلى حرب دينية حتمية، فإنها تكون معادلة ظالمة بامتياز، فكما يتغنى الغرب بمصطلح التسامح كبديل عن (النفرة) لمصلحة الأيديولوجيا أو المعتقد، فإن الإسلام قد أسس مبكراً لمفهوم (الإحسان) كبديل إنساني عن فكرة مجابهة من نخالفهم المعتقد باستخدام السلاح. يمكن القول أن المرحلة التي نمر بها اليوم في المشرق العربي، مرت بها أوروبا والعالم الغربي في القرون السابقة، مرحلة الصراعات، كانت مرحلة دامية، ومرحلة طويلة، وعلينا نحن كذلك أن نجتازها اليوم، ولا يمكن لهذه المرحلة أن تمر سريعاً إلا بعد إنشاء تحالفات بين كيانات



المنطقة للحفاظ على مكوناتها الحضارية في مواجهة مخططات تقسيم باتت واضحة للعيان، تقسيمات مبنية على أسس مذهبية وعقائدية وطائفية وعرقية، لكن اللافت هنا هو وجود نوعين من الصراعات في الشرق العربي، صراع ديني مع الآخر، وصراع ديني داخلي، طائفي، وأحياناً يكون في نفس الطائفة، وفقاً لاختلافات ناشئة بين منظري التيارات الدينية المتباينة. ويُطرح تساؤل هنا عن دور المرجعيات الدينية في المشرق العربي، وقدرة مؤسسات كالأزهر في مصر، أو مؤسسة الحرمين في السعودية، وغيرها من المؤسسات وثيقة الصلة بالإسلام الوسطي على النهوض بمسؤولياتها تجاه حالة (التيه) التي وصل لها شباب العالم الإسلامي في ظل نقاش طويل يعتمد خطاب المظلومية من جهة، وخطاب التفوق الديني من جهة أخرى، ويراهن كثيرون على أهمية استدعاء شخصية محمد عبده ورفاعة الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي وقاسم أمين ورشيد رضا وغيرهم، بمعنى أن هناك حاجة ماسة اليوم إلى ثورة داخل مؤسسات الدين الإسلامي، إن جاز لنا التعبير، ثورة تعيد ترتيب أولويات المسلم، وتعيد ترتيب قناعاته وقيمه والمفردات والأحكام التي يبني عليها موقفه من الآخر، ومن الذين لا يشاطرونه ذات الرأي.

تعيش فلسطين اليوم في أتون الصراع في المنطقة، ويعتبرها البعض العنوان العريض والأبرز في معادلة تسخين المنطقة، وهي بطبيعة الحال جزء من الصراع في المنطقة، وتحتاج كما غيرها على شراكات مع آخرين، لمعالجة الأمر من جانبه السياسي، وليس من الجانب القانوني والديني فقط، ففلسطين سبقت الجميع في الصراع والانقسام، تصارعت مع الآخر، المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي، وما تزال، وتصارعت مع الآخر الوطني، وأنشأت كيانات منفصلين في كل شيء، سوى في إدعاء أحقيتهما في إدارة المشهد العام وفي النهوض بمشروع الاستقلال الوطني.

سبق هذا التقسيم في المنطقة العربية تقسيمات أخرى على أسس طائفية أو مذهبية، ففي الحالة الهندية جرى التقسيم على أساس ديني (عندما انتزعت باكستان وبنجلادش من الدولة الأم)، وفي الحالة اليوغوسلافية جرى التقسيم على أساس ديني (عندما انفصلت البوسنة والهرسك وألبانيا).

على الرغم من أن القران وهو كتاب يرى المسلمون أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه قد أقر مبدأ الاختلاف هذا بنص الآية الكريمة في سورة الكهف «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، وهذا يدعونا إلى التساؤل: هل العلاقة بين الأديان السماوية هي علاقة توتر؟، ولماذا يرى كل فريق أن قوته وازدهاره وتميزه وتقدمه رهين باختفاء الفريق الآخر؟!.

بالعودة إلى عنوان المقالة، نجد أن الحديث عن حرية التعبير المستندة إلى ازدياد الأديان، بمثابة نمط من (التزديد والمغالاة) في توظيف هذا (الحق الإنساني) على حساب معتقدات الآخرين الدينية، على قاعدة أن حريتك تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، وبالتالي فإن من يتحلى بروح المسؤولية الاجتماعية ومسؤولية السلم الاجتماعي لا ينبغي عليه أن يتقرب من المناطق التي يراها الناس مقدسات، وهذا يدفعنا إلى التساؤل: لماذا ترفض صحيفة رصينة بحجم اللوموند الفرنسية نشر صور مسيئة لنبي المسلمين؟، ولماذا لا تعيد صحيفة محترمة بحجم دير شبيجل الألمانية نشر رواية (آيات شيطانية) للكاتب سلمان رشدي؟، ولماذا لا تقدم صحيفة بوزن ذي انديبنندن البريطانية على نشر كاريكاتير يسخر من سلوكيات المسلمين وطقوسهم؟، الإجابة عن هذه الأسئلة تحدد المسافة بين حرية الرأي من جهة وبين مسألة ازدياد الأديان التي تلجأ لها بعض وسائل الإعلام بحثاً عن الشهرة أو العائد المالي ليس إلا، وليس إضافة نوعية للثقافة الإنسانية ولا النهوض بالمسؤولية عن عملية التنوير في السياق الثقافي والاجتماعي.

ما يعزز الاعتقاد أن مسار التطرف الديني الآخذ في التصاعد في السنوات الأخيرة، هو نتاج طبيعي لإفرازات واقع القهر الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، والشعور بالدونية وتراجع الفرص في المجتمعات الغربية، هو أن القوى الغربية لطالما استغلت العامل الديني ووظفته في خدمة مصالحها، سياسياً يوم أن أسقطت حكومة مصدق في إيران مجرد أنها أمت نبط البلاد، ومذهبياً بتذكية نار الصراع السني الشيعي في المنطقة لمصلحة ضمان بقاء إسرائيل وتفوقها على كل محيطها الإقليمي، ومؤخراً صدرت مذكرات هيلاري كلينتون مسئولة الدبلوماسية الأمريكية السابقة، والتي قالت فيها أنه لولا أحداث ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ لكانت الدولة الإسلامية في سيناء قد أعلنت، وهذا يصب كذلك في مصلحة مشاريع التقسيم في المنطقة العربية، لكن كل ذلك لا يمنع من القول بأن نقاش حرية الرأي والتعبير واحترام المعتقد هو نقاش مترف في ظل الصراع القائم على الاختلاف في الرأي في مجتمعاتنا، والأجدر هو أن نناقش الحق في الاختلاف قبل أن نناقش الحق في التعبير، لأن غاية الغايات هي الوصول إلى حالة مجتمعية يتاح فيها مناقشة قضايا الخلاف دون أن يكون الرصاص هو الشكل الختامي لمشهد الاختلاف، ولو أن البحث في سياقات مجتمعية عن توصيف العلاقة الحاصلة في المجال العربي الراهن تدعونا باستمرار إلى تفحص الجهات التي يمكنها أن تستفيد حقاً من تنامي نزعات الانفصال على أسس مذهبية، في صيغة تعود بنا إلى عصر من قبل الدولة الحديثة فيما يمكن اعتباره دعوة مفتوحة إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على أساس فكرة المواطنة وتنتهي فيه حرية التعبير عندما يتعلق الأمر بحرية المعتقد.

# في ظل بطء إعادة إعمار قطاع غزة .. هل يتسامح معنا الضحايا ؟

عمر شعبان \*

## مقدمة

بعد مرور ستة أشهر على انتهاء الحرب الإسرائيلية الثالثة و التي استمرت واحد وخمسين يوماً في الفترة من ٦ يوليو - ٢٦ أغسطس ٢٠١٤م ، على قطاع غزة ، لا تزال عملية إعادة الاعمار حتى الآن شبه متوقفة و لم ترق مطلقاً إلي مستوى التحديات ، حيث لا يزال قرابة المائة ألف مواطن يعيشون في مناطق الإيواء في ظروف سيئة جدا في مراكز الإيواء والكرفانات وبيوتهم المدمرة جزئياً ، مما دفع ثلاثون مؤسسة دولية تعمل في مجال تقديم المعونات الإنسانية من بينها منظمة أو كفسام لإصدار ورقة موقف تحذر فيها من بطء عملية إعادة الاعمار و عبرت عن قلقها الشديد من نتائج ذلك على الوضع المعيشي و الإنساني ، ليس على وضع المشردين في مناطق الإيواء فقط بل على مواطني قطاع غزة جميعاً .

قطاع غزة محاصر منذ ثماني سنوات تعرض خلالها إلى ثلاث حروب دامية في خمس سنوات يعيش وضعاً مأساوياً منذ ذلك الحين ، حيث لم يتعافى بعد من الآلام والدمار الذي لحق به جراء الحربين السابقتين عامي ” ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ و حرب نوفمبر ٢٠١٢ “. وقد قدرت المؤسسات الدولية في بيانها من إن إعادة إعمار قطاع غزة قد يستغرق مائة عام بحسب الظروف الحالية إذا استمرت بهذا المعدل ، و قد طالبت هذه المؤسسات برفع الحصار الإسرائيلي و إسقاط آلية الأمم المتحدة التي وضعت لمراقبة المواد الخام التي تدخل إلى قطاع غزة خشية من تسربها للتنظيمات الفلسطينية .

أشارت المؤسسات الدولية في بيانها أن ما تم إنجازه خلال الستة أشهر الماضية لا يتجاوز ٣٪. هذا عوضاً عن الغموض والتعقيد الشديدين اللذان يكتنفان آلية إدخال مواد البناء لإعادة الإعمار ، والعرقلة المستمرة لإدخال المواد والمعدات اللازمة لإعادة الإعمار ، وفي تقرير صادر

عن صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية قد حذر ، من أن الأوضاع في قطاع غزة الآن أسوأ بكثير من الفترة التي سبقت حرب الصيف الماضي بين إسرائيل وحماس من كل اتجاه .. وأن مشاهد البؤس هي واحدة من أشياء قليلة متوفرة في هذا الشريط الساحلي المطحون. وقال مايكل بوث مدير مكتب الصحيفة في القدس المحتلة – إن إعادة بناء عشرات الآلاف من المنازل المدمرة والمتضررة في القتال الذي بدأ بعد ستة أشهر تقريبا من وقف إطلاق النار ستستغرق عقودا لكي يعاد بناؤها من جديد وذلك وفقا لمعدلات البناء الحالية، موضحا أن الاقتصاد يعاني من ركود شديد، وأن التعهدات بمليارات من المساعدات لم تنفذ، بينما ترفض الحركة الحاكمة للقطاع "حماس" أن تخفف من قبضتها على القطاع وتعد من جديد للحرب. ويقول عمر شعبان وهو خبير اقتصادي مرموق في قطاع غزة "بعد كل حرب.. نقول إن لا شيء يمكن أن يكون أسوأ.. لكن هذه المرة أقول إنها هي الأسوأ على الإطلاق". وأضاف "لا وجه للحياة هنا.. التجارة.. الاستيراد.. الإعمار.. المساعدات ميتة.. لا أبلغ عندما أقول للأصدقاء في الخارج: غزة قد تنهار.. قريبا جدا".

- See more at: [http://www.alhadath.ps/ar\\_page.php?id=af52bey11489982Yaf52be#sthash.GHIQNN3e.dpuf](http://www.alhadath.ps/ar_page.php?id=af52bey11489982Yaf52be#sthash.GHIQNN3e.dpuf)

## نتائج الحرب الإسرائيلية الأخيرة

تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن الجهات الفلسطينية أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة قد تسببت في قتل ٢١٤٠ شهيدا وإصابة حوالي ١١١٠٠ الكثير منهم مصاب بشكل يمنعه من ممارسة حياته الطبيعية، وقد تسببت في تشريد حوالي نصف مليون مواطن بسبب تدمير بيوتهم أو كون مناطق سكنهم أصبحت غير آمنة للعيش فيها بسبب العمليات العسكرية .

بلغ عدد البيوت المدمرة كليا حوالي ١٠،٠٠٠، و ٤٠٠٠٠ مدمرة جزئيا نصفها غير صالح للسكن فيه . تحول أصحاب هذه البيوت إلى مشردين ونازحين ينتظرون وسائل العيش الكريم بعد كان الكثير منهم يملكون مشاريع خاصة بهم . من الجدير ذكره أن خلال حرب العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بلغ عدد الشهداء ١٤٠٠ إضافة إلى حوالي ٦٠٠٠ جريح لا يقل عن ٢٠٪ ممن أصبحوا من ذوي الاحتياجات الخاصة ، كما بلغ عدد المساكن المدمرة كليا في تلك الحرب حوالي ٤٠٣٦ مسكن بمساحة إجمالية تقدر بحوالي ٦٦٥،٦٩٣ متر مربع و يقدر عدد من فقدوا بيوتهم حوالي ٢٦،٠٠٠ شخص إضافة إلى ٧٥،٠٠٠ شخص انتقلوا إلى أماكن أخرى للسكن أو يعيشون في ظروف غير ملائمة نتيجة لتدمير أجزاء من مساكنهم - (المصدر : الوثيقة المقدمة من الحكومة الفلسطينية لمؤتمر شرم الشيخ) .

## الاستجابة الدولية لإعادة الإعمار وتطبيقها

تابع العالم بأسره مجريات ووقائع الحرب الثالثة على غزة ، لحظة بلحظة واستنكرها بشدة، حيث تلاقت جهود المجتمع الدولي نحو إعادة إعمار غزة مؤكدين أن إعادة الإعمار هي عملية إنسانية و سياسية في ذات الوقت و هي مهمة ملحة وغير قابلة للتأجيل، فقطاع غزة بحاجة ماسة للبدء بالإعمار فوراً.

فغزة لا تزال مدمرة وسكانها لا يزالون رهائن لمساومات إعادة الإعمار، لذا وبعد مرور قرابة شهر و نصف على انتهاء الحرب توافدت العديد من الجهات الدولية للقاهرة للمشاركة في مؤتمر المانحين المخصص لإعادة إعمار قطاع غزة و الذي عقد في ١٢ أكتوبر ٢٠١٤ حيث أخذت مملكة النرويج على عاتقها مهمة تجييش الدعم الدولي لهذا العملية ، ونجح مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة في التوصل إلى جمع ٥,٤ مليار دولار خصص نصفها لإعادة إعمار قطاع غزة و نصفها الثاني لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية . ولكن بقيت هذه التعهدات نظرية و حبرا على ورق حيث إلى الآن ومرهونة بشروط سياسية سيتم التطرق لها لاحقاً حيث وبعد مرور ستة أشهر على وقف إطلاق النار لم تتجاوز المبالغ المنصرفة فعلا ٢٠٠ مليون دولار وفق مسئولين فلسطينيين، في حين لعبت المساعدات الإنسانية المقدمة من الجهات الدولية دورا هاما في تمكين مواطني قطاع غزة من مواجهة آثار الحرب حيث ذكر تقرير منظمة الاغاثة الدولية الذي يرصد بشكل شهري حجم و مصادر المساعدات الاغاثية الدولية حول العالم أن قيمة المساعدات الإنسانية التي وصلت لقطاع غزة منذ يوليو ٢٠١٤ و حتى يناير ٢٠١٥ بلغت ٤٠٥ مليون دولار .

شهد مستوى المساعدات انخفاضاً حاداً في حجم المساعدات فمن ٢١٠ مليون في شهر يوليو و ٦٥ مليون في شهر سبتمبر و ٣٣ مليون في أكتوبر انخفضت إلى ٤ مليون فقط في شهر نوفمبر . اكبر المساهمين في المساعدات الاغاثية هي الولايات المتحدة ب ٩٥ مليون ، السعودية ب ٨٠ مليون و الإمارات العربية ب ٣٥ مليون و قطر ب ٢٨ مليون و بريطانيا ١٦ مليون . ، فقد بلغت قيمة المساعدات الاغاثية و التنمية مجتمعة للعام ٢٠١٤ ب ١,٤ مليار دولار. أكبر المساهمون هم : الاتحاد الأوروبي بقيمة ٤٤١ مليون دولار ثم ألمانيا ٢٩٢ مليون دولار و بريطانيا ب ١٧٧ مليون و السويد ب ٦٦ مليون و هولندا ب ٣٢ مليون دولار . إلا أن مستوى هذه المساعدات قد شهد انخفاضاً حاداً في الشهور الأخيرة خاصة بعد انعقاد مؤتمر المانحين في القاهرة ، فقد أعلنت الاونروا في نهاية شهر يناير الماضي و في موقف صادم عن عدم توافر الموارد المالية اللازمة لمواصلة تقديم برامجها مثل منحصاصات لبدل إيجار للعائلات التي دمرت منزلها مما يزيد الوضع مأساوية في قطاع غزة .

إن ببطء عملية إعادة الاعمار و التي عبرت عنها المؤسسات الدولية و الاونراو يضيف مؤشراً إضافياً على فشل جميع الأطراف ذات العلاقة بعملية إعادة الاعمار بدأ من مملكة النرويج التي آخذت على عاتقها الدعوة و الإشراف على مؤتمر المانحين مروراً بآلية الأمم المتحدة العقيمة لمراقبة مواد البناء و إنتهاءً بالفريق الوطني الوزراي الذي وضع الخطة .

## خطة الأمم المتحدة لإعادة إعمار قطاع غزة

أجمع أغلب الخبراء على المدة الزمنية التي تلزم لإعمار قطاع غزة، وحددوها بأربع سنوات في حال التزمت « إسرائيل » باتفاق التهدئة الذي ينص على فتح كامل المعابر، وإدخال كافة مستلزمات الإعمار، ولكن لم يتحقق ذلك بسبب عدم فعالية آلية الأمم المتحدة التي وضعها السيد روبرت سيرى « مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط لمراقبة المواد الختم الداخلة إلى قطاع غزة للإعمار ، وعدم التزام الدول و المؤسسات المانحة بدفع ما تعهدت به في مؤتمر المانحين في القاهرة « النرويج » تلخص آلية الأمم المتحدة لإعادة أعمار قطاع غزة و التي رفضها الجميع بما فيهم السلطة الفلسطينية و حركة حماس و القوى السياسية الفلسطينية و القطاع الخاص .

أظن أن آلية الأمم المتحدة قد جعلت من الحصار الإسرائيلي أممياً حيث تحولت الأمم المتحدة من خلال آليتها إلى محاصر جديد لقطاع غزة فهي تتضمن رقابة مشددة و بطيئة جدا ضمن نظام حاسوبي متطور، تشرف على إدخال و استخدام جميع المواد اللازمة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب على قطاع غزة . وهذه الآلية تعني أن الحصار الإسرائيلي لغزة أعيدت صياغته بشكل آخر، بمعنى أن الحصار على غزة أصبح أممياً . وهذا ما حذر منه معظم المختصين و نشطاء المجتمع المدني و المحللين السياسيين و الاقتصاديين لأن هذه الآلية ستؤدي لإبطاء عملية إعادة الإعمار، بالإضافة تقاضي الأمم المتحدة مصروفات كبيرة مقابل أدارتها للخطة كمكافآت للخبراء و المراقبين الأجانب و التي سيتم خصمها من ميزانية الإعمار .

إن الأمم المتحدة قد صادرت الدور الطبيعي للنظام السياسي و الحكومة الفلسطينية للقيام بدورها الوطني في ظل قيام الأمم المتحدة بهذا الدور المقاولاتي لا تجد حكومة الوفاق ما تقوم به . كذلك حرم القوى السياسية الفلسطينية و منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من المساهمة الفاعلة في تقديم الرؤى و الأفكار كذلك حرمها من دورها الطبيعي المتمثل في الرقابة و المتابعة للخطط و عملية التنفيذ لإعمار قطاع غزة .

## التحديات والمعوقات لعملية إعادة الاعمار:

خطة الأمم المتحدة «خطة روبرت سيرى» كونها تدير الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ ثمانية أعوام. حيث من المفترض أن تقوم على تسهيل دخول جميع مواد إعادة الإعمار إلى قطاع غزة تحت رقابة المنظمة الدولية. ولكن آلية الرقابة التي وضعت تعيق عملية إعادة الإعمار وتعمل على إدارة الحصار بشكل جديد.

مدى جدية المجتمع الدولي في إيفاء ما تم الالتزام به من تعهدات في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة، إذ يشكل هذا بدوره صورة أخرى من صور التحدي باعتبار أن غالبية بلدان العالم لها اهتماماتها الخاصة ومشاكلها الداخلية، مما يقلل توجيه الاهتمام الكافي لمعانة قطاع غزة.

القيود والعراقيل التي ما زالت تفرضها «إسرائيل» على عمليات إعادة الإعمار، خصوصاً في مجال ما يمكن السماح بدخوله من مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار وربط هذه القضية بالمفاوضات وتركيزها على احتياجاتها الأمنية .

عدم تمكن حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني من تولي مسؤولياتها في القطاع أو الإشراف على المعابر الحدودية بسبب الانقسام الفلسطيني من جهة و استيلاء الأمم المتحدة على مهامها بشكل أو بآخر.

## الآثار المترتبة على تأخر إعادة الإعمار :

حالة التدهور الشديد الذي أصاب الحالة الفلسطينية على جميع الأصعدة يستدعي وقفة جادة من أصحاب القرار والتأثير لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مستقبل القضية الفلسطينية. فحتى اللحظة أصحاب البيوت المدمرة مشردين في مراكز الإيواء المؤقت وأفضلهم حالاً يمزقهم الإيجار في ظل الوضع الاقتصادي المتردي الذي يمر به شعبنا، ولا شيء على الصعيد الرسمي يُبشر بالخير، كما أن ما نشر مؤخراً يزيد الوضع سوءاً حول عدم امتلاك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين « الانروا » أي أموال لإعادة الإعمار أو صرف بدل إيجار للمدمرة منازلهم.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يعيشه قطاع غزة بالتحديد ينذر بالانفجار الذي لا تُحمد عقباه، كون القطاع دفع الفاتورة الكبيرة للانقسام الفلسطيني، وما تخلله في السنوات السبع الماضية

بالإضافة إلى ثلاث حروب مدمرة مع إسرائيل أرهقت القطاع بالخسائر التي تسببت بها على كافة الأصعدة سواء في الأرواح ، مادياً و اقتصادياً خاصة في ظل الوضع الحالي من عدم وجود أي تقدم في عملية إعادة الإعمار، وعدم وجود حل واضح في الأفق للآزمات التي يعيشها المواطنين في قطاع غزة.

### خيارات وحلول للخروج من الأزمة :

إن عملية إعادة الإعمار فرصة لتنفيذ خطة وطنية شاملة، تتجاوز البعد الاقتصادي والإسكاني المحدود، لتشمل كافة الأبعاد الاجتماعية والسياسية بل والبيئية، بحيث تضع هذه الخطة رفاهية المجتمع الفلسطيني ومصالحه في جوهر الأهداف والسياسات. حيث يجب أن تتوفر متطلبات لا يمكن بدونها البدء بعملية الإعمار فضلاً عن تنفيذ خطة تنموية شاملة.

إن عملية إعادة إعمار قطاع غزة يجب أن تكون عملية ترميم كاملة و شاملة ليس للجوانب الاقتصادية فقط بل ترميم للنظام السياسي و النسيج الاجتماعي وتعزيز العلاقة بين محافظات الوطن و إعادة الروح للمشروع الوطني .

### تعزيز الوفاق الفلسطيني :

إن إعادة أعمار قطاع غزة هي عملية وطنية بامتياز لذا يجب أن تقودها السلطة الفلسطينية لكن دون أن تحتكرها لوحدها بل يجب إشراك القوى السياسية و منظمات المجتمع المدني بما يؤسس لمفاهيم و مبادئ الشفافية و الرقابة و مكافحة الفساد و بما يعزز و يعظم النتائج . إعادة أعمار قطاع غزة توفر فرصة تاريخية للمشروع السياسي الفلسطيني كي يمارس دوره تجاه شعبه ، لذا فمن الضروري تفعيل دور حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني و تحقيق الوحدة الوطنية فعلاً لا قولاً ، و أن يقوم المجتمع الدولي بدوره من خلال الالتزام بالقوانين الدولية لتأمين رفع الحصار عن غزة، والضغط على إسرائيل من أجل ذلك، و ضمان فتح جميع المعابر كلياً، حيث فتح المعابر جميعها وبشكل كامل شرطاً ضرورياً لنجاح عملية إعادة الإعمار التي تحتاج لمواد البناء و كل متطلبات الإعمار كاملة من الخارج. عدا عن ذلك إلغاء كافة القيود على تدفق السلع استيراداً و تصديراً و ربط جهود الإغاثة المقدمة من كافة الجهات للفئات المتضررة الفقيرة بخطة التنمية الشاملة ، و مراعاة البعد الجمالي لعملية إعادة الإعمار، و الالتزام بالمعايير الصحية و الاقتصادية و البيئية الملائمة. حيث انه يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بحكومة الوفاق أن تمارس دورها في عملية إعادة الإعمار وأن لا تترك هذا الأمر يرمته للأمم المتحدة التي تحدد عملية إدخال مواد البناء بكميات محدودة لا تفي بالحد الأدنى لمتطلبات



إعادة الاعمار، بالإضافة لفتح المجال واسعاً أمام التجار لاستيراد الإسمنت و مواد البناء الأخرى وعدم ترك هذا الأمر حكراً لشركة معينة تتاجر في عملية إعادة الإعمار.

### العمل في ميناء غزة :

يجب التسريع في عملية إعادة الاعمار يجب البدء في بناء ميناء في قطاع غزة كي يكون ممراً للمواد الخام اللازمة و تعزيز التصدير بما يحقق خلق فرص عمل و إيرادات جديدة ، و من المعروف أنه كان لغزة ميناء قبل الاحتلال الإسرائيلي في ١٩٦٧ حيث كان يتم تصدير الفواكه و الحمضيات منه إلى جميع أنحاء العالم و استيراد ما تحتاجه كذلك.

إن بناء ميناء و مطار في غزة من البنود المتفق عليها في اتفاق أسلو مع الحكومة الإسرائيلية ، فقد تم تشغيل مطار ياسر عرفات لعدة سنوات و قد وضع حجر الأساس فعلاً للميناء في منطقة الشيخ عجلين و بتمويل من بنك الاستثمار الأوربي EIB . ميناء غزة ليس ضروريا لقطاع غزة فقط بل هو كذلك لمحافظة الضفة الغربية التي تعتمد على الموانئ الإسرائيلية في التصدير و الاستيراد و ما يعنيه ذلك من قيود و إجراءات أمنية و تكاليف و ضرائب إضافية . بناء و تشغيل ميناء في غزة سيخلق ٥٠٠٠٠ فرصة عمل و سيحدث طفرة في الاقتصاد الفلسطيني و سيعمل على توطيد العلاقة الاقتصادية بين محافظات الشمال الجنوب .

### استغلال حقول الغاز في بحر غزة

يجب البحث جدياً عن سبل استغلال الغاز الفلسطيني المكتشف في بحر غزة مما سيوفر دخلاً إضافياً للسلطة الفلسطينية و بما يمكنها من تسريع عملية إعادة الاعمار . هنالك حقولين تم اكتشافهما في بحر غزة عام ٢٠٠٠ ، تقدر احتياطي الغاز بخمسين بليون متر مكعب و هي كمية من الغاز يمكن بيعها بعشرة مليارات دولار . تستحوذ شركة بريتش غاز البريطانية على حق حصري لاستغلال الغاز الفلسطيني و هناك تساؤلات كبيرة حول مدة شفافية عقد التنقيب لشركة بريتش غاز . حقول الغاز مملوكة لصندوق الاستثمار الفلسطيني كممثل للسلطة الوطنية الفلسطينية .



# تقييم أداء حكومة حماس في قطاع غزة

٢٠١٤-٢٠٠٧

عقل ابراهيم\*

يثير تقييم أداء حكومة حماس جدلاً واسعاً بين الباحثين، ما بين مؤيد ومعارض، وربما يرجع السبب إلى غلبة التوجهات الايديولوجية في هذا الموضوع. فالذين يتفقون مع الحركة يميلون إلى الدفاع عنها، والمعارضون لها يميلون لمهاجمتها. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء حكومة حماس من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٤ من النواحي السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والأمنية، والحريات العامة، والمقاومة، مع إبراز العناصر الإيجابية والسلبية.

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة منفردة، بعد رفض الفصائل الفلسطينية المشاركة فيها بسبب اختلاف البرامج السياسية، بدأ الصراع على الصلاحيات ما بين مؤسسة الرئاسة والحكومة على الرغم من تنازل حكومة حماس عن العديد من الصلاحيات، إلا أن السيطرة على الأجهزة الأمنية كانت نقطة خلاف ما بين مؤسسة الرئاسة ووزير الداخلية الشهيد سعيد صيام آنذاك حيث رفضت الأجهزة الأمنية التعاطي مع الوزير وتنفيذ أوامره، مما اضطره لتشكيل قوة أمنية عرفت بالقوة التنفيذية من أجل تطبيق القانون.

ومع تشكيل حماس للحكومة بدأ الاقتتال ما بين حماس وفتح بالتصاعد على الرغم من اتفاقات التهدئة العديدة التي وقعت من قبل الطرفين، والتي كان آخرها اتفاق مكة الذي وقع في الثامن من شباط من عام ٢٠٠٧، والذي نتج عنه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية محاصصةً بين فتح وحماس. إلا أن مسلسل سلب وتقييد صلاحيات الحكومة استمر، ولم يتم تنفيذ ما اتفق عليه في مكة مما أدى لاستقالة وزير الداخلية. فحركة فتح لم تعود على المشاركة في حكومة لا ترئسها بعد تفردا في الحكم لأكثر من أربعة عقود، ابتداءً من قيادة منظمة التحرير وانتهاءً بتروؤ السلطة الوطنية، فكان من الصعب عليها تقبل خسارتها وانتقالها من الحكم للمعارضة لأول مرة في تاريخها، مما أوصل حماس لفتاعة مفادها أنه لا يوجد طريقة لممارسة حقها في الحكم إلا عبر القوة العسكرية، فقامت حماس في الانقلاب في قطاع غزة في الرابع عشر من حزيران ٢٠٠٧. وسيتم تناول أداء حكومة حماس من خلال خمسة مستويات وهي: المستوى السياسي والإداري، والمستوى الاقتصادي، والمستوى الأمني، وعلى مستوى الحقوق والحريات العامة، وأخيراً على مستوى المقاومة.

## أولاً: المستوى السياسي والإداري

لقد أدت خطوة حماس في القطاع إلى تعزيز الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع وإلى انقسام النظام السياسي، وتبديد طاقة الحركة الوطنية، التي بدت وكأنها تتصارع مع بعضها أكثر مما تتصارع مع إسرائيل<sup>١</sup>. مما عرض القضية الفلسطينية لأزمة في وحدانية التمثيل على المستوى الدولي، فأصبح الشعب يملك قيادتين وحكومتين إحداهما وطنية في الضفة والأخرى إسلامية في القطاع<sup>٢</sup>.

وبرزت بعد الانقسام ظاهرة غياب مشاركة بعض التنظيمات في الفعاليات الوطنية، أو السياسية التي تدعو لها كل من فتح وحماس، أو عناصر محسوبة عليهما، فأصبحت المناسبات الوطنية والدينية تمر دون إجماع وطني أو إسلامي، على عكس ذكرى انطلاقة كل فصيل أو تنظيم الذي تتحرك فيه الفصائل بثقل هائل وتحشد له على مستوى الوطن وبمميزات مفتوحة<sup>٣</sup>.

بعد الانقلاب قامت حماس بتشكيل حكومة برئاسة إسماعيل هنية وخمسة من الوزراء الذين شاركوا في حكومة الوحدة الوطنية من أبناء القطاع، أما وزراء الضفة الذين كانوا قد شاركوا في الحكومة وعددهم ستة فتم استبدالهم بشخصيات من حركة حماس في القطاع، وتوزعت الحقب الوزارية المتبقية بين الوزراء، فأصبح كل وزير مسؤولاً عن حقيقتين وزاريتين أو أكثر<sup>٤</sup>.

ولم تنشئ حماس مباني ومؤسسات جديدة، وإنما استخدمت مباني ومؤسسات السلطة الوطنية، إلا أنها أخضعت الوزارات لتحويلات كاملة في هيكلها الإداري، فالموظفين السابقين استبدلوا بموظفين جدد، وفي بعض الوزارات التي بقي عدد من موظفيها وبالأخص وزارتي الصحة والتربية والتعليم تم تعيين أعضاء من حماس والمواين لها في المناصب الإدارية<sup>٥</sup>.

إن تعيين حماس لموظفين جدد في الوزارات يعود لإصدار ديوان الموظفين العام قراراً بعد سيطرة حماس على القطاع بتعليق دوام موظفي القطاع من الثالث والعشرين من حزيران وحتى إشعار آخر تحت طائلة المساءلة القانونية<sup>٦</sup>، وعليه أعطت السلطة الوطنية لحركة حماس فرصة لتوظيف عدد كبير من أنصارها بناءً على هذا القرار، فقامت حكومة حماس بتعيين أعضائها وأنصارها وموئديها، وهو نفسه ما قامت به حركة فتح عند نشأة السلطة.

لم تكن التعيينات التي قامت بها حماس مبنية أساساً على طرد موظفي حكومة فتح، وإنما حرصاً منها على استمرار تقديم الخدمات العامة للمواطنين بعد إضراب موظفي حكومة

فتح بناءً على تعليمات رئاسية. فقد سمحت حكومة حماس للعديد من الموظفين بالعودة لوظائفهم، أما المدراء وأصحاب المناصب العليا فقد تم استبدالهم بموظفين من حماس إلا أنه عرضت عليهم وظائف أخرى، فعلى سبيل المثال أصيب الجهاز القضائي بالشلل لعدة أشهر بسبب إضراب الموظفين، فقامت حماس بإقالة النائب العام والقضاة وموظفي النيابة العامة وتعيين بدلاء في جميع المناصب، وأعيد فتح المحاكم. وعليه أصبح موظفو القطاع العام في غزة ينقسمون إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي: موظفون على رأس عملهم ويتلقون رواتبهم من حكومة رام الله وبالأخص في وزارات الصحة، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية. وموظفون متواجدون في المنزل ويتلقون رواتبهم من حكومة رام الله بناءً على تعليمات مباشرة من الحكومة، وموظفون تابعون لحكومة حماس وهي تقوم بدفع رواتبهم. وبسبب التمويل المحدود اضطرت حماس لتقليص عدد موظفي القطاع العام بشكل كبير، وألغت بعض الوزارات بناءً على الوضع الجديد مثل وزارة السياحة، وحولت بعض الوزارات إلى هيئات كوزارة المعلومات<sup>٧</sup>.

أما المجلس التشريعي فعملت حماس على تفعيل دوره من خلال أعضاء التشريعي المقيمين في القطاع وضمت إليهم ستة وعشرين عضوًا من حماس ونائبًا مستقلًا مختصًا بالقانون، ولتغلب على مشكلة النواب المعتقلين ونواب الضفة، قام المجلس التشريعي في غزة بتفويض نواب غزة لتمثيل واحد أو اثنين من المعتقلين، والنواب الذين لا يستطيعون التواجد يمكنهم المشاركة والتصويت عبر الهاتف. وعقدت أول جلسة للتشريعي في أيلول ٢٠٠٧ وتم التصويت فيها لإلغاء المراسيم الصادرة عن الرئيس عباس، وتمرير العديد من التشريعات لمشروع قوانين، وأقرت الميزانية السنوية للحكومة، وكان المجلس يعقد دوراته كل أسبوعين، بينما كانت اللجان تعقد اجتماعاتها كل أسبوع<sup>٨</sup>.

قرر هنية في شباط من عام ٢٠١١ إجراء تعديل وزارتي من أجل تخفيف العبء عن الوزراء الذين يحملون أكثر من حقيبة وزارية، ولإشراك القوى والفصائل والشخصيات في الحكومة الجديدة، إلا أن القوى المنضوية تحت لواء منظمة التحرير اعتذرت بسبب الانقسام القائم، فيما اعتذرت حركة الجهاد الإسلامي لموقفها المبدئي من اتفاق أوسلو<sup>٩</sup>.

وأجرت حكومة حماس قبيل المصالحة عام ٢٠١٤ حملة ترقيات واسعة في وزاراتها أدت إلى انتقادها من قبل بعض من أعضائها، فقد انتقد النائب الحمساوي يحيى موسى اختيار وزير في حكومة حماس لوكيل عن طريق القرعة وليس الكفاءة، وبين يوسف فرحات - المدير العام للوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف في غزة - أن حملة الترقيات تفتقر للمهنية والأخلاق الوطنية، وطالب بوقفها وإحالة أمرها لأي حكومة قادمة، إلا أن موظفي حماس اعتبروا

أن هذه الترقيات حق لهم خوفاً من أن يغرقوا في السلطة برتب ومناصب منخفضة إذا عاد موظفو فتح<sup>١٠</sup>.

## ثانياً: المستوى الاقتصادي

لقد أثر الانقسام أيضاً على الوضع الاقتصادي، فارتفعت معدلات البطالة والفقر اللذان اضعفا النسيج الاجتماعي، وازدادت عمليات التهميش والإقصاء في الشرائح الفقيرة مما شكل تراجعاً في مختلف جوانب الحياة<sup>١١</sup>. فبلغ معدل الفقر عام ٢٠١٠ في القطاع ٨٠٪، بسبب أطباق كل من إسرائيل ومصر والمجتمع الدولي حصاراً على غزة لعزل حماس وإضعافها، مما أدى إلى تدهور الوضع الصحي، والتعليمي، وازدياد عدد العاطلين عن العمل بسبب فقدان عملهم داخل إسرائيل<sup>١٢</sup>.

وأصبح ما يقارب من ٣٥ ألف غزي يعيشون في الخيام والملاجئ بسبب الحصار المفروض على استيراد مواد البناء، الذي عطل بناء المنازل بعد عام على حرب الرصاص المصوب (٢٠٠٨-٢٠٠٩) مع إسرائيل، مما أثر على إعادة بناء المستشفيات والمراكز الصحية. وبسبب الدمار الذي أصاب محطات ضخ مياه الشرب، والشبكات، ومحطات تكرير المياه نتيجة للحرب، أصبح ما يقارب من ١٠٠ ألف شخص لا يحصلون على مياه الشرب إطلاقاً، ونصف السكان يحصلون على مياه ملوثة مالحة غير صالحة للشرب، مما أدى لانتشار التهاب الكبد الفيروسي والإسهالات<sup>١٣</sup>. وحاولت حكومة هنية التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية من خلال طرح برنامج لمعالجة البطالة وتم توجيه تشغيل آلاف العاطلين عن العمل، وبرنامج دعم العمال العاطلين من خلال تقديم مساعدات مالية لهم. وطرحت الحكومة أيضاً خطط لمشاريع اقتصادية مع الحكومة المصرية مثل إقامة منطقة حرة في العريش، واستنجاز رصيف خاص في ميناء العريش لتوريد البضائع إلى القطاع بعيداً عن التدخل الإسرائيلي، إلا أن هذه المشاريع بقيت طي التعاطي النظري لدى الطرف المصري دون أي تنفيذ عملي<sup>١٤</sup>.

وفيما يخص الأمن الغذائي بين مسئول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٣٠٪ فقط من الاحتياجات الغذائية اللازمة لسكان القطاع يتم تلبيتها، ١٥٪ يسمح بدخولها عبر المعابر مع إسرائيل و ١٥-٢٠٪ تدخل عبر الأنفاق الواقعة على الحدود بين مصر وغزة<sup>١٥</sup>.

ومع استلام الرئيس محمد مرسي الحكم في مصر عام ٢٠١٢، بدأ بحملة إغلاق للأنفاق مستخدماً مياه المجاري، مما أدى لتدهور الاقتصاد في القطاع وزيادة عدد العاطلين عن العمل ووقف تدفق المواد الغذائية، والأدوية، والمواد الأولية المستخدمة في البناء. وبعد عزله استمرت

الحكومة المصرية بسياسة هدم الأنفاق فوصل عدد الأنفاق التي تم إغلاقها إلى ١٢٠٠ نفق في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما شدد الحصار على غزة عبر الإغلاق شبه الكلي لمعبر رفح الذي يعتبر المنفذ الوحيد للقطاع على العالم الخارجي، فأصبحت غزة عبارة عن سجن كبير بدون سقف لما يقارب من مليوني مواطن.

## ثالثاً: المستوى الأمني

أما على الصعيد الأمني، أصدر هنية عدة قرارات تتعلق بالشأن الأمني، منها قرار بتشكيل مجلس أعلى للشرطة، وإيقاف مدير عام الأمن الداخلي عن عمله، وحل جهاز الأمن الوقائي، وإعطاء فرصة للعاملين فيه للانضمام لجهاز الشرطة، وقامت الحكومة بإنشاء جهاز أمني جديد بدلاً منه مهمته جمع المعلومات الأمنية ورصدها وتوثيقها، وتشكيل قوة بحرية تابعة للقوة التنفيذية وظيفتها حماية شواطئ غزة، كما قامت بدمج عناصر القوة التنفيذية في جهاز الشرطة، وبذلك أصبح عدد الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقاتلة خمسة أجهزة وهي: الشرطة، والأمن الداخلي، وأمن وحماية الشخصيات، والدفاع الوطني، والأمن الوطني<sup>١٦</sup>. وفي عام ٢٠١١ قام وزير الداخلية باتخاذ قرار ينص على معاقبة ١٢٠ عنصراً أمنياً بالفصل الكامل من الخدمة، بسبب تجاوزات سلوكية ومخالفات للأنظمة واللوائح الإدارية. إلا أن أبرز إنجازات وزارة الداخلية كانت في استهدافها للعلماء حيث أدت مطاردة حماس للعلماء إلى حرمان الاحتلال من خدماتهم، مما وضعه في أزمة بسبب النقص الحاد في عنصر التعاون البشري داخل الميدان<sup>١٧</sup>.

أثبتت سياسة حماس تجاه العلماء جدارتها وفعاليتها، ففي بداية حرب العصف المأكول\* في تموز عام ٢٠١٤ على القطاع لم تستطع إسرائيل استهداف أي من القادة السياسيين أو العسكريين للفصائل؛ بسبب شح المعلومات، مما حال دون تحقيقها لأي من أهدافها، وهذا ما يؤكد قصفها للمباني السكنية بشكل عشوائي. إن دهشة إسرائيل من تطور أداء وقدرات المقاومة بدءاً من الأنفاق التي كانت مجهزة للاستخدام وانتهاءً بتطور الصواريخ التي استطاعت الوصول إلى جميع أنحاء إسرائيل لأول مرة في تاريخ الثورة المعاصرة يدل على نقص المعلومات الاستخباراتية حول مدى التطور العسكري الذي وصلت له حركة حماس وبقية فصائل المقاومة.

\* سمتها حماس بالعصف المأكول، والجهاد الإسلامي بالبنين المرصوص، أما جيش الاحتلال بالجرف الصامد.

## رابعًا: الحقوق والحريات العامة

أما فيما يخص ممارسات حكومة حماس من أجل فرض سيطرتها على القطاع، فقد أفاد تقرير الهيئة المستقلة لعام ٢٠٠٧ بتفاقم مظاهر الفوضى والاقْتتال حيث قتل ٣٤٣ شخصًا في القطاع على خلفية الاقتتال الداخلي مقارنة مع ٦٥ حالة على نفس الخلفية في العام السابق، وكان شهر حزيران الذي شهد عملية الانقلاب الأكثر دموية إذ سقط خلاله ١٦٩ شخصًا. وخلال عمليات القتل ارتكبت حركة حماس العديد من الانتهاكات التي مست حقوق الإنسان، كقتل أشخاص، والتنكيل بجثثهم بعد القبض عليهم، وتجريدهم من أسلحتهم، وتصويرهم، وبث صورهم عبر فضائية الأقصى التابعة لها، وإلقاء أشخاص عن أسطح بنايات بعد قتلهم<sup>١٨</sup>.

بينما شهد عام ٢٠٠٨ أربعة حالات قتل في القطاع على خلفية الاقتتال، كما قامت حماس باستخدام القوة المفرطة بحق المطلوبين، والفارين من عائلة حلس بحي الشجاعية، مستخدمة الأسلحة الرشاشة، والقذائف الصاروخية، واستمرت المواجهات لنحو ١٢ ساعة وأسفرت عن مقتل ١٣ فردًا من عائلة حلس، واثنين من القوة التنفيذية، وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص بجروح. وتكرر نفس الحدث مع عائلة دغمش حيث استخدمت الأجهزة الأمنية التابعة لحماس الأسلحة الرشاشة، والقذائف الصاروخية، والمتفجرات، وأدت الاشتباكات لمقتل ١٢ مواطن بينهم ٣ أطفال وشرطي، وإصابة أكثر من ٤٥ مواطنًا<sup>١٩</sup>.

ووثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عشرات الحالات التي تعرض فيها نشطاء سياسيون، وبالأخص من حركة فتح، للإذلال ولإجراءات مهينة للكرامة أثناء استدعائهم من قبل حكومة حماس، فقد أفاد عدد من المعتقلين والموقوفين بأنهم تعرضوا للحجز والتوقيف لساعات طويلة في ظروف قاسية ومهينة، وتعرضوا للضرب والشح والشتم، والعديد منهم تعرضوا لخلق شعر الرأس والشوارب، في محاولة لإهانتهم والمس بكرامتهم<sup>٢٠</sup>.

وبلغ عدد المعتقلين، تعسفيًا، على خلفية سياسية خلال العام ٢٠٠٧ في غزة ٣٨ معتقلًا، وبلغ عدد الأشخاص الذين عذبوا أثناء التوقيف في النصف الثاني من نفس العام ١٤٣ شخصًا، وتوفي ثلاثة أشخاص أثناء احتجاجهم في المراكز الأمنية ٢١. وبلغ عدد الذين قدموا شكواوي بالاعتقال التعسفي عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٨ معتقلًا ٢٢. ويرى الكاتب الفلسطيني يزيد صايغ بأن حكومة هنية هدفت إلى وأد نار النزاعات المسلحة بغض النظر إن كان الخصم حركة فتح أو أي فصيل آخر، وإلى ممارسة سياسة العين بالعين بالرد على الاعتقالات والتعذيب في الضفة<sup>٢٣</sup>. كما قامت حكومة حماس بمنع مواطني غزة من التوجه إلى الضفة إلا بعد الحصول على



تصاريح، ومنعت المئات من المواطنين من الدخول أو الخروج من القطاع تحت ذرائع مختلفة<sup>٢٤</sup>. فقد منعت الحركة المحاميين في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إباد العلمي، ومحمد بسيسو من التوجه إلى الضفة، وطالب المركز في بيان له حركة حماس في غزة بوقف كافة الإجراءات والقرارات غير القانونية وغير المبررة التي من شأنها تقييد حرية المواطنين في التنقل المكفولة دستورياً، والسماح لهم بالتنقل خاصة في ظل القيود المفروضة على حركة المواطنين من قبل قوات الاحتلال<sup>٢٥</sup>.

كما انعكست ظلال الانقسام على الحريات العامة في القطاع، فقد تعرضت المؤسسات الإعلامية للعديد من الاعتداءات التي عكست حالة التراجع في الحريات الإعلامية، وظهرت وسائل جديدة تنتهك حرية التعبير كأفلام الكرتون التحريضية، وتعرض الصحفيين للاعتقال والقتل، والإيذاء، والخطف، والتهديد، وقمعهم، ومنعهم من تغطية الأخبار وصور الانتهاكات، وإغلاق محطات التلفزة والإذاعة حيث توقف عمل فضائية فلسطين في غزة، وتوقف بث إذاعات راديو الحرية، وراديو الشباب، وصوت الشعب، وتعرضت المؤسسات الصحفية للإغلاق والنهب والاعتداء<sup>٢٦</sup>. وشهدت الأعوام اللاحقة العديد من الاعتداءات على الصحفيين تمثلت بالملاحقة، والاعتقال، والتعذيب، وعرضهم على القضاء العسكري لمحاكمتهم<sup>٢٧</sup>.

ووصل الحد إلى الاعتداء على النواب، حيث قامت القوة التنفيذية باقتحام مكتب النائب أشرف جمعة والاعتداء عليه بالضرب<sup>٢٨</sup>، واعتقال ومحكمة الكتاب، حيث قام الأمن الداخلي لحكومة حماس باعتقال د. إبراهيم ابراش بعد أن رفض تقديم اعتذار عن كتاباته التي انتقد فيها زيارة القرضاوي لغزة وانتقاده لكل من قطر وحماس، لاعتبارها مسيئة للحكومة وللقرضاوي<sup>٢٩</sup>. كما قامت الحكومة بمحاكمة الكاتب طلال الشريف في نهاية كانون أول ٢٠١٣ بتهمة القذح على خلفية مقال كتبه قبل عامين انتقد فيه ممارسات جهاز الأمن التابع للحكومة<sup>٣٠</sup>.

وطالت الاعتداءات أيضاً حرية التجمع السلمي، فقد اشترطت الحكومة المقالة أن يحصل من يرغب في عقد اجتماع عام على إذن أو ترخيص مسبق من قبل وزارة الداخلية. وفي مقابل منع قوات الأمن في رام الله حركة حماس من الاحتفال بانطلاقها العشرين في الأماكن العامة مزيلة لكل مظاهر الاحتفال ومصادرة لأعلامها، قامت حماس في القطاع بعدد من الإجراءات لمنع حركة فتح من الاحتفال بانطلاقها، كاعتقال قادتها وكوادرها، واقتحام مقراتها ومكاتبها. وقامت القوة التنفيذية بإطلاق النار على المشاركين في مهرجان الذكرى الثالثة لاستشهاد الرئيس ياسر عرفات قتل على إثرها سبعة أشخاص، وتم الاعتداء على المشاركين والصحفيين<sup>٣١</sup>.

ويوضح الكاتب المصري فاروق جويدة في ما يخص استمرار منع حركة حماس إحياء ذكرى الرئيس عرفات منذ الانقلاب العسكري في القطاع بقوله أن « اغتيال ذكرى عرفات على يد رفاق السلاح خيانة لكل القيم الجميلة التي عاش من أجلها الرجل، كان ينبغي أن يصر عقلاء حماس على الاحتفال بذكرى عرفات الرمز والقضية، لأن الرجل لم يعد ملكاً لحركة فتح أو غيرها... فالرجل الآن في رحاب الله وأهل حماس يقدرون ذلك بكل تأكيد... وإن موقف حماس يتعارض مع الدين الإسلامي، ومع القيم الوطنية، وقبل ذلك كله يتنكر لقيمة عظيمة اسمها الوفاء»<sup>٣٢</sup>.

وتعرضت المسيرات والتجمعات السلمية في القطاع إلى العديد من الانتهاكات والتجاوزات، ومن أبرزها استدعاء المشاركين، أو احتجازهم، أو اعتقالهم والاعتداء عليهم بالضرب، ومنع المسيرات والتجمعات السلمية، وفضها بالقوة باستخدام الأعيرة النارية والغاز المسيل للدموع، والحصول على تراخيص من أجل تنظيمها، واستمرت سياسة التضييق من قبل الأجهزة الأمنية في القطاع على الحق في التجمع السلمي، فعملت الحكومة المقالة على منع أي مسيرة أو تجمع سلمي أو أي نشاط لحركة فتح أو بسبب مشاركة حركة فتح فيه، أما الفعاليات التي نظمتها باقي الفصائل بشكل منفرد فقد سمح لها بذلك<sup>٣٣</sup>.

ويؤكد الكاتب مهند عبد الحميد بأن «تجربة حماس تقول بأنها لم تسمح للقوى الأخرى، ولا للاتحادات الشعبية، والمنظمات الجماهيرية، والمنظمات غير الحكومية بمزاولة نشاطها السياسي والجماهيري والإعلامي إلا بشروط وبموافقة حماس، وإن حسم السيطرة بالقوة، ورفض المشاركة، ومنع النشاط، وتقييد الدخول والخروج للقوى السياسية، عطل الديمقراطية الفلسطينية على محدوديتها»<sup>٣٤</sup>.

وعلى خلفية التعصب الحزبي قامت القوة التنفيذية باقتحام الأفراح والاعتداء على المحتفلين بسبب الانتماء الحزبي لأصحابها، أو بسبب الغناء لحركة فتح، أو تزيين الفرح برايات وزينة فتحاوية، أو بسبب رفع بعض صور قادة فتح الذين قضوا على خلفية الصراع بين الحركتين. بالإضافة إلى الاعتداء على مكاتب الأحزاب، واعتقال أفرادها وكوادرها. وشملت الانتهاكات الاعتداء على الجمعيات والنقابات والمؤسسات الأهلية<sup>٣٥</sup>، فقد تركت حماس المنظمات الأهلية في البداية وشأنها، ولكن بعد قيام حكومة فياض بإغلاق مئات المنظمات الأهلية التابعة للحركة في الضفة، قامت حماس بتقليل عدد هذه المنظمات للنصف، ومن ثم طالبتها بالتسجيل بوزارة الداخلية، والحصول على إذن مسبق لممارسة نشاطها<sup>٣٦</sup>. وطالت الاعتداءات أيضاً الجمعيات الخيرية، ومن أبرزها انتهاكات تتعلق بالتسجيل، والاعتداء من خلال اقتحام الأجهزة الأمنية للجمعيات، والتدخل في إدارتها، وتجميد حساباتها البنكية، وملاحقة واعتقال

رؤسائها والعاملين فيها، بالإضافة لحل بعض الجمعيات وإغلاق بعضها الآخر<sup>٣٧</sup>.

وفيما يخص محاولة الحركة لأسلمة المجتمع، بين مركز الميزان لحقوق الإنسان أن شاباً تعرض لخلق شعره من قبل شرطة حماس، بسبب قصات الشعر الأجنبية التي يقوم بها للشباب، كما قامت شرطة حماس بملاحقة الشباب الذين يرتدون البنطالات الضيقة والساحلة<sup>٣٨</sup>. إلا أن عضو المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق أعرب عن عدم تصديقه للأخبار التي تتناول ملاحقة أجهزة حماس الأمنية للشباب بسبب شعرهم وسراويلهم الساحلة، مضيفاً بأنه «لا يتصور أن يفعل ذلك أي فرد من هذه المؤسسة التي هي في الأصل لخدمة المجتمع، نحن أمام الفئة التي تتعب ليستريح الناس، وتسهر لينام الناس مطمئنين، نحن أمام الفئة التي يجب أن تكون الأكثر انضباطاً والتزاماً واحتراماً للقانون»<sup>٣٩</sup>. إلا أن رئيس المكتب الإعلامي التابع لحماس إيهاب الغصين أقر بالحملة التي تنفذها الشرطة ٤٠، إلا أنه في الوقت نفسه حمل بشدة على سلوكيات الشرطة ولجؤها إلى أساليب العنف، وفي المقابل دافع عن الغاية من وراء ذلك بقوله «إنه ينبغي على الشاب أن يركز اهتماماته على التعليم، وعلى ما تفعله إسرائيل بالشعب، وليس على نجوم البوب في العالم وتقليدهم»<sup>٤١</sup>.

كما قامت الحركة فيما يخص المدارس بالفصل بين الذكور والإناث ابتداءً من سن التاسعة، ومنع الاختلاط بين الجنسين في المدارس والمعاهد والجامعات ٤٢، ويهدد تطبيق قرار الفصل بين الجنسين بإغلاق المدارس المسيحية، لأن عددها خمسة مدارس فقط، بسبب ما يقتضيه ذلك من متطلبات تتعلق بالمعلمين والمعلمات، وإنشاء مبان جديدة، ويعقب الأب فيصل حجازين على قرار حماس بأنه «يأمل عدم قيام حماس بالإساءة لنا، فنحن لا نملك لا المال، ولا المكان لنشر المدارس في جميع أنحاء القطاع»<sup>٤٣</sup>.

كما سنت حكومة حماس قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٣ الذي يقضي بتأنيث مدارس البنات وذلك بجعل هيئتها التدريسية وكافة العاملين فيها من الإناث ٤٤. إضافة إلى فرض الجلباب والحجاب على النساء العاملات في حقل القانون والقضاء والجامعات ٤٥. كما دشنت الحركة حملة في مدارس البنات لإقناعهن بارتداء الحجاب، ومنعت النساء من تدخين الترجيلة في الأماكن العامة، وقامت بشن حملات على حفلات الزفاف التي تجمع الرجال والنساء معاً في رقصات<sup>٤٦</sup>. ومنعت عرض المالكين وأزياء النساء الداخلية، كما منعت المرأة من الجلوس وهي تضع قدم على قدم، ومنعت أيضاً المراكز النسوية من الاحتفال بالثامن من آذار وعيد الأم، وسمحت بالاحتفال بعيد الأم في أي يوم ما عدا ٢١ من آذار مع عدم السماح للرجال والنساء بالاختلاط<sup>٤٧</sup>. كما منعت الرجال من العمل في محلات بيع الملابس النسائية، وأغلقت محال الكوافير (حلاقة السيدات) التي يديرها الرجال<sup>٤٨</sup>.

وتصف سمر زقوت - نائبة مدير منظمة الميزان لحقوق الإنسان - وضع غزة بأنها « باتت الآن أكثر توجهاً للطابع الإسلامي، وأن الأمور في القطاع تزداد سوءاً منذ تولي (حماس) الحكم»، وأوردت صحيفة الديلي تلغراف أن الحملة الحالية التي تقوم بها حماس لفرض الاحتشام والتقييد بالسلوكيات المحافظة تعد بمثابة حملة جديدة من نوعها، فحماس تحاول فرض الطابع الإسلامي على القطاع، ولكن محاولتها في تطبيق الشريعة الإسلامية فشلت، واكتفت بفرض الأصولية على المجتمع من خلال التخويف والترجيع<sup>٤٩</sup>.

وفي نفس الإطار بين خليل أبو شمالة - مدير مؤسسة الضمير في القطاع - أن ما ينفذه المكلفون بإنفاذ القانون في القطاع يمس أبسط الحقوق الشخصية المكفولة للمواطنين في القانون الأساسي الفلسطيني والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وأن هذه الممارسات تشكل تجاوزاً للقانون، مضيفاً بأن ما يحدث ليس كما يصفه البعض محاولات لأسلمة المجتمع والقوانين، لأن المجتمع الفلسطيني مسلم ويتمسك بقيم الدين الإسلامي بالفطرة ولا يحتاج لمن يعلمه تعاليم دينه، ولكن ما يحدث هو محاولات لحمسنة المجتمع وفق رؤية حركة حماس، ودون الالتزام بمواد القانون الأساسي الذي ينظم العلاقات والمعاملات بين السلطة والمواطنين<sup>٥٠</sup>.

## خامساً: المقاومة المسلحة

بعد سيطرة حماس على القطاع بدأ العمل المقاوم بشكل عام وبصفة خاصة من جانب حماس بالتراجع، وبدأت حماس تتعامل مع الفصائل الأخرى على النحو الذي كانت تتبعه السلطة الوطنية إزاءها وإزاء الفصائل الأخرى منذ تشكيلها. إذ زاد تناقص عدد العمليات الاستشهادية التي نفذت ضد إسرائيل ليس فقط منذ انقلاب حماس ولكن منذ نجاحها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة<sup>٥١</sup>.

فوفقاً للكاتب ماجد كيالي، أن المقاومة المسلحة قد توقفت في القطاع بعد سيطرة حماس، كما حصل بالضفة، فحماس لم تنجح في إقامة نموذج لسلطة أفضل في القطاع من تلك التي ترأسها فتح في الضفة، مما أدى لانحسار مكانتها، وتراجع شعبيتها مقارنة مع شعبيتها عندما كانت في المعارضة وتمارس العمل المقاوم<sup>٥٢</sup>.

فعملت حماس على تثبيت التهدئة مع إسرائيل بالتوافق مع بقية فصائل المقاومة، وبالأخص في الفترات التي شهدت تصعيداً إسرائيلياً ضد القطاع، ورداً فلسطينياً بقصف أهداف إسرائيلية، وذلك وفقاً للحركة من أجل تجنب القطاع حرباً جديدة<sup>٥٣</sup>. حيث وزعت حماس تعميماً

على عناصرها موقعاً من قبل وزير داخليتها فتحي حماد جاء فيه: أن يقوم عناصر الحركة بضبط المناطق التي يتم إطلاق الصواريخ منها، ومتابعة واعتقال كل من يطلق صواريخ، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة وإطلاق النار، وأن يتم التعامل بحزم مع مطلقي الصواريخ وفي حال اعتقالهم يتم تسليمهم للأمن الداخلي وألا يتم إطلاق سراحهم قبل محاسبتهم وتقديمهم للقضاء العسكري باعتبارهم عملاء ودخلاء على المقاومة<sup>٥٤</sup>.

وقد برر القيادي البارز في حركة حماس محمود الزهار اعتقال حكومته لمطلق الصواريخ في القطاع بأن هناك اتفاقاً على التهدئة بعد الحرب جرى عبر مصر وتم الاتفاق عليه مع كافة الفصائل، معتبراً أن مطلقي الصواريخ متمردين على فصائلهم بدليل أن لا أحد يتبناها<sup>٥٥</sup>. وقامت حكومة غزة باتخاذ إجراءات عقابية ضد أي فصيل يطلق صواريخ باتجاه إسرائيل حيث سيرت الدوريات وأقامت نقاط مراقبة لضبط الحدود<sup>٥٦</sup>.

وقد بين تقرير عبري بثه موقع والا الإخباري قيام السلطة في الماضي بمنع عمليات إطلاق الصواريخ من القطاع وملاحقة التنظيمات التي كانت تطلقها، وتحت شعار الحفاظ على المصلحة الوطنية، وكانت حركة حماس في حينه ترفض هذا الطرح وتطلق الصواريخ على إسرائيل، حيث يصف التقرير حماس بأنها تحولت إلى موقف السلطة الماضي، فهي تقوم بنفس الدور وتلاحق من يطلق الصواريخ وتمنع العمليات من القطاع، حيث تسجل إسرائيل سجلاً خالياً من العمليات لحماس منذ توقيع الهدنة عام ٢٠١٢، حيث لم تطلق حماس خلال هذه الفترة أي صاروخ على إسرائيل، وبنفس الوقت سعت وتسعى لتفاهمات مع التنظيمات الفلسطينية بالتوقف عن عمليات إطلاق الصواريخ إلا أن التقرير بين أن هناك تنظيمات حلت مكان حماس وتقوم بعمليات إطلاق للصواريخ<sup>٥٧</sup>.

ويوضح الكاتب الفلسطيني تيسير محسين أن حماس لم تستطع الجمع بين الحكم في غزة والمقاومة في الضفة، كما لم تستطع أن تجمع بينهما في القطاع، ويبين رمضان شلح أمين عام الجهاد الإسلامي بأن «المقاومة مجمدة بقرار ذاتي حفاظاً على استقرار سلطة حماس إذن ليس هناك جمع بين السلطة والمقاومة، هناك تغييب للمقاومة، وسلطان في غزة والضفة، هذه هي نتيجة المشاركة في الانتخابات، وهذا هو الفخ الذي نصب لمشروع المقاومة وحماس ركن أساسي فيه»<sup>٥٨</sup>.

إن حماس لم تتخل عن المقاومة بمنعها إطلاق الصواريخ تجاه إسرائيل، ولكنها كانت تريد من الفصائل جميعاً أن تلتزم بقراراتها بتثبيت الهدنة وأن تكون هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في الرد على أي عدوان إسرائيلي. وقد كشفت حرب العصف المأكول أن خيار

المقاومة عند حركة حماس لم يسقط بعد استلامها الحكم كما ادعى البعض، حيث كانت الحركة تعد العدة وتطور من قدرتها وخططها وتجهيزاتها العسكرية، وهذا يتضح من حفرها للأنفاق الذي يلزمه وقت طويل، بالإضافة لإطلاق العنان لجميع كتائب المقاومة للرد على العدوان الإسرائيلي على القطاع بكافة الأشكال. فحماس ليست كما شبهها البعض بالسلطة الوطنية، فالهدنة التي عقدتها مع إسرائيل لم تكن من أجل تثبيت حكمها فقط، بل ومن أجل الإعداد العسكري لأي عدوان جديد محتمل قد تشنه إسرائيل على القطاع.

ثمة فرق بين خيار المقاومة ومحاصرة المقاومين الآخرين، فحركة حماس لم تسقط خيار المقاومة ولكن وجودها في الحكم جعل منه قراراً مرهوناً بالسياسة وهذا هو الفرق بين المقاومة كخيار والمقاومة كتكتيك.

والخلاصة، لقد استطاعت حكومة حماس تحقيق العديد من الإنجازات على المستويين الأمني والمقاومة المسلحة، إلا أنها لم تستطع النهوض بالمستوى الاقتصادي وذلك يعود للحصار المفروض عليها. إلا أن ما يؤخذ عليها ممارستها للاعتقال السياسي لقادة فتح ومؤيديها، وقمعها للحريات، وملاحقتها للكتاب والصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وتدخلها المفرط في الحريات الشخصية.

## الهوامش

١. ماجد كيالي، «ما الذي أرادته حماس من قطاع غزة؟»، ١٥ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=1525>
٢. وكالة الفتح للأنباء، «خبير: الإخوان وراء إبعاد حماس عن الجهاد ضد إسرائيل»، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.alfatehnews.com/arabic/?action=detail&id=52574>
٣. أحمد يوسف، «مأساة وطن الحزبية وعفن السياسة»، ٢٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=179636>
٤. Are, Hovdenak, The Public Services Under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?, Peace Research Institute Oslo, March 2010, p 13
٥. Ibid, p 11
٦. ديوان الموظفين العام، تعليق الدوام للموظفين العاملين في ديوان الموظفين العام بالمحافظات الجنوبية، ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.
٧. Are, Hovdenak, The Public Services Under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?, pp.11-12
٨. Ibid, p 13
٩. محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، بيروت ٢٠١١، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ٣٢.
١٠. وكالة فلسطين برس للأنباء، «فضيحة حملة ترقيات واسعة بحكومة حماس ووزير يختار وكيله بالقرعة»، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=111785>
١١. عواد جميل عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٤-٢٠١٠م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، ٢٠١١، ص ١٤٩.
١٢. Byman Daniel, How to Handle Hamas: The Perils of Ignoring Gaza's Leadership, Foreign Affairs, Sep/Oct 2010, Available at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/66541/daniel-byman/how-to-handle-hamas>
١٣. علي الزين، «إحصائية: حصار غزة بالأرقام الفعلية»، صحيفة النهار اللبنانية، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠.
١٤. محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، مرجع سبق ذكره، صص ٣٣-٣٤.
١٥. علي الزين، «إحصائية: حصار غزة بالأرقام الفعلية»، مرجع سبق ذكره.
١٦. مريم عيتاني، محسن صالح (محرر)، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بيروت ٢٠٠٨، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط ١، صص ١٠٤-١٠٥.
١٧. محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.
١٨. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، ١ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٧-٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧، صص ٦٩-٧٠.
١٩. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، ١ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨-٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨، صص ٤٣-٤٥.
٢٠. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة من أغسطس ٢٠١٠-سبتمبر ٢٠١١، غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ٤ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١١، صص ٩، ١٨.
٢١. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، مرجع سبق ذكره، صص ٧٤، ٣٢٠.
٢٢. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.
٢٣. يزيد صايغ، ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة، التقرير الصادر عن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة

- برانديز، سلسلة ترجمات الزيتونة (٥٣)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آذار/مارس ٢٠١٠، ص ٦.
٢٤. عادل عبد الرحمن، «حماس تكسر الإمارة»، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.fatehwanat.ps/page-52239.html>
٢٥. فلسطين برس، «إدانة شديدة لسلك أمن حماس»، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=84961>
٢٦. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، مرجع سبق ذكره، صص ١٠٧-١١٠.
٢٧. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، التقرير السنوي (١٤) ٢٠٠٨، صص ١٣٩-١٤١. التقرير السنوي (١٥) ٢٠٠٩، صص ١٣٥. التقرير السنوي (١٦) ٢٠١٠، صص ٩٧-٩٨. التقرير السنوي (١٧) ٢٠١١، صص ٧٠-٧١. التقرير السنوي (١٨) ٢٠١٢، صص ٩١-٩٣.
٢٨. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، مرجع سبق ذكره، صص ١١٣.
٢٩. شبكة فراس الاعلامية، «أمن المقالة بغزة يختطف الوزير السابق د. أبراش من منزله»، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: [http://fparchive.mydannews.com/ar/news/115071\\_%D8%A7%D9%85%D9%861](http://fparchive.mydannews.com/ar/news/115071_%D8%A7%D9%85%D9%861)
٣٠. وكالة أمد، «حماس تقرر تقديم الكاتب المعارض د. طلال الشريف إلى المحاكمة بتهمة القذح»، ٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.amad.ps/ar/?Action=DetailLight&ID=6663>
٣١. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، مرجع سبق ذكره، صص ١١٦-١١٧.
٣٢. فاروق جويدة، «اغتيال ذكري عرفات»، صحيفة الأهرام، عدد ٤٦٣٦١، السنة ١٣٨، ١١ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٣، صص ٢٤.
٣٣. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، التقرير السنوي (١٤) ٢٠٠٨، صص ١٥٣-١٥٤. التقرير السنوي (١٥) ٢٠٠٩، صص ١٦١-١٧٠. التقرير السنوي (١٦) ٢٠١٠، صص ١٠٥-١٠٨. التقرير السنوي (١٧) ٢٠١١، صص ٧٧-٧٨. التقرير السنوي (١٨) ٢٠١٢، صص ٨١-١٠٥.
٣٤. مهند عبد الحميد، «هل ستبقى حماس مقيدة بإرثها؟»، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://sa-manews.com/ar/mobile.php?act=post&id=199869>
٣٥. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، مرجع سبق ذكره، صص ١١٨-١١٩، ١٢١.
٣٦. يزيد صايغ، ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة، مرجع سبق ذكره، ص ٦.
٣٧. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨، كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨، صص ٢١-٢٢، ٢٦، ٢٨-٢٩، ٣٤، ٣٧-٤١.
٣٨. وكالة أمد، «قصص الشعر لها ضوابطها في غزة!!»، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=120626>
٣٩. وطن للانباء، «أبو مرزوق غير مصدق ملاحقة الشباب في غزة بسبب شعرهم»، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.wattan.tv/ar/news/31616.html>
٤٠. فلسطين برس، «الحياة: حملة جديدة لحماس لفرض الجلباب بغزة ورش النساء بمادة الكلور»، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=81971>
٤١. وكالة أمد، «تليغراف: الأصولية تجتاح قطاع غزة وشرطة حماس تفرض السلوكيات الدينية بالقوة»، ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=122325>
٤٢. عادل عبد الرحمن، «حماس تكسر الإمارة»، مرجع سبق ذكره.
٤٣. وكالة سما الاخبارية، «قرارات تهدد باغلاق المدارس المسيحية»، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني:



44. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، «الصوراني: قانون تأنيث مدارس الفتيات فرض لروى ومناهج التخلف الاجتماعي في قطاع غزة»، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://pflp.ps/news.php?id=4991>
45. عادل عبد الرحمن، «حماس تكسر الإمارة»، مرجع سبق ذكره.
46. وكالة أمد، «تليغراف: الأصولية تجتاح قطاع غزة وشرطة حماس تفرض السلوكيات الدينية بالقوة»، مرجع سبق ذكره.
47. مصطفى إبراهيم، «حكومة غزة واحترام حقوق الناس»، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://samanews.com/index.php?act=Show&id=157817>
48. عادل عبد الرحمن، «محمض يحاصر حماس»، ١٤ نيسان/آذار ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=82211>
49. وكالة أمد، «تليغراف: الأصولية تجتاح قطاع غزة وشرطة حماس تفرض السلوكيات الدينية بالقوة»، ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=122325>
50. وكالة الفتح، «أبو شمالة: حماس تحاول حسمنة المجتمع في غزة وليس أسلمته»، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.alfatehnews.com/arabic/?action=detail&id=42080>
51. صبحي عسيلة، «حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة»، مرجع سبق ذكره.
52. ماجد كيالي، «ما الذي أرادته حماس من قطاع غزة؟»، مرجع سبق ذكره.
53. محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.
54. فلسطين برس، «حماس توغز لعناصرها بإطلاق النار على مطلق الصواريخ»، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=106701>
55. صحيفة الأيام، «الزهار يبرر اعتقال مطلق الصواريخ من القطاع متمردون على فصائلهم لا يلتزمون باتفاق التهدئة»، ٣١ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٠.
56. محمد حجازي، «حرك حماس بين خيارى الشراكة والتفرد»، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=97382>
57. فلسطين برس، «حماس أصبحت السلطة الفلسطينية ٢»، ٢٤ كانون ثاني/يناير ٢٠١٤، وذلك على الموقع الإلكتروني: <http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=105925>
58. تيسير محيسن، «الجمع بين الحكم والمقاومة: قراءة نقدية في تجربة حماس»، مجلة تسامح، عدد ٣٢، السنة التاسعة، نيسان/أبريل ٢٠١١، ص ٦٩.



# المنظور الليبرالي وترجماته في الحالة الفلسطينية

غسان أبو حطب \*

## مدخل نظري:

حمل مصطلح «الليبرالية الجديدة» مضامين ومعاني متغيرة طوال الوقت. يمكن التوقف عند أربعة لحظات أساسية في تاريخ تطور المفهوم: بعد الأزمة الاقتصادية في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، أطلق مصطلح «الليبرالية الجديدة» للتعبير عن اتجاه يبحث عن طريق ثالث بين الليبرالية الكلاسيكية المسؤولة عن الأزمة، وبين نظريات الاقتصاد المخطط مركزيا. اللحظة الثانية كانت في العقود التالية حيث حمل المصطلح مضمون «اقتصاد السوق الاجتماعي» أو الليبرالية المعتدلة (أي اقتصاد سوق ولكن تحت إشراف ومراقبة دولة قوية). اللحظة الثالثة بدأت بالإصلاح الاقتصادي في تشيلي تحت ديكتاتورية الجنرال بينوشيه عام ١٩٧٣، وانتهت بالسياسات الاقتصادية لكل من تاتشر وريغان (تحول الليبرالية المعتدلة إلى أفكار رأسمالية راديكالية). اللحظة الرابعة العولمة انتهاء بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

الليبرالية الجديدة هي رأسمالية بدون قفازات. من أبرز سياساتها: الخصخصة، السوق المفتوح، إعادة الهيكلة، تحرير التجارة، الحكومة المصغرة، كان الهدف منها منع تكرار الأزمات الدورية للاقتصاد. فلما فشلت تعرضت إلى انتقادات واسعة. وأورثت الإنسانية الفقر والويلات والحروب. البعض يزعم أن نجاح الليبرالية الجديدة مرتبط بحرية الصحافة وسيادة القانون. وبالتالي لا ذنب لها في تجارب غير ناجحة اتبعت طريقها مثل روسيا.

ثمة نموذج لفشل نظرية السوق: طالما أن حقوق الملكية تنتهك، ويقيد الوصول للمعلومات، فسوف يفشل السوق حتما.

أما فشل «حقوق الملكية» فتعني أن الأفراد لا يمكنهم حماية ملكيتهم الخاصة للموارد والتحكم فيما يحدث لهم، أو منع الآخرين من أخذهم بعيدا.

نتج عن فشل السوق ما يعرف برأسمالية المحاسيب؛ أي نظام اقتصادي ليبرالي يسمح فقط لبعض الناس «المحاسيب» بحق الامتلاك مقابل دعم النظام (تحالف رأس المال مع السلطة). بعض الإصلاحات الاقتصادية لإضفاء قليل من الشرعية الليبرالية على النظام مقابل فتح البلاد أمام تدفق رأس المال الخارجي.

ويمكن القول أن اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية قد أخذت في عمومها بالنظرية الكينزية، لكن في بداية السبعينات ومع حرب أكتوبر ١٩٧٣ شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى عقب ارتفاع أسعار النفط، حيث سترز أزمة اقتصادية جديدة لم تكن معروفة، وتتمثل في اقتران التضخم بالبطالة.

وقد برزت رؤية اقتصادية عملت على بلورة إطار نظري مغاير للإطار الكينزي، حيث زعمت هذه الرؤية أن سبب الأزمة لا يكمن فقط في ارتفاع سعر النفط، بل في ارتفاع نفقات الدولة على الخدمات العامة التي تقدمها للطبقات الفقيرة والمتوسطة. وكان الحل هو التراجع عن المقاربة الكينزية بالعودة إلى المنطق الليبرالي القاضي بإطلاق الفعل الاقتصادي من كل قيد خارجي. واختزال سلطات الدولة بالتقليل من مهامها ونفوذها، وجعل السوق كينونة مستقلة بذاتها. وهذا الحل سيجري الاصطلاح على تسميته بالنيوليبراليزم ( الليبرالية الجديدة ) إذا كانت النظرية الكينزية تراجعاً عن الإطلاق الليبرالي للسلوك الاقتصادي، ورفضاً لحياة الدولة بقصد معالجة أزمة عام ١٩٢٩، فإن الليبرالية الجديدة هي محاولة معالجة أزمة عام ١٩٧٣ على أساس رفض المنظور الكينزي والمناداة بالعودة إلى الانتظام وفق الرؤية الليبرالية في اشد تمظهراتها التحررية المطلقة.

وإذا كان لليبرالية الجديدة حضور كبير في الفكر الاقتصادي الأمريكي، خصوصاً في مدرسة شيكاغو مع أتباع فريدمان، إن هذه النظرية ظهرت أولاً في حقل الاقتصاد السياسي بوصفها نظيراً مرتكراً على أصول فكرية كانت قد تبلورت في مدارس أوروبية مثل: مدرسة لوزان والمدرسة النمساوية التي أسسها كارل منجر، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها وليم ستانلي جيفنز.

بيد أن التيار النيوليبرالي سينجح في تجاوز الحقل الاقتصادي إلى بلورة رؤية ليس فقط للمجتمع والدولة على مستواها النظري، بل رؤية للعالم بكل تنوعه وتعقيداته، حيث تم تبني المقاربة النيوليبرالية من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، الذي سيعمل وفق هذه الرؤية على إعادة رسم اقتصاديات الدول الفقيرة بالضغط على حكوماتها لتبني اختيارات نيوليبرالية. وفي بداية التسعينات من القرن العشرين حدث تحول كبير في الواقع الدولي، حيث

انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وباقي المنظومة الاشتراكية ، فتم الحديث عن إطار علاقات جديدة يجب أن تسود الواقع الدولي ، إطار يتسم بانفتاح الأسواق وزوال الحواجز الجمركية أمام انتقال السلع ، وتقليص نفوذ الدولة ، وهو الإطار الذي تم الاصطلاح على تسميته ب ( العولمة ) ، الأمر الذي زاد من توكيد هيمنة الرؤية النيوليبرالية ، والدفع بها لتكون المرجعية النظرية للعوالم . والفلسفة التي تهتدي بها المؤسسات التي تتحكم في الأرض ومن عليها على تعدد واختلاف أقطارها وثقافتها وأنظمتها . لقد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر ثلاث مدارس اقتصادية تؤسس للرؤية النيوليبرالية ، وهذه المدارس هي ، المدرسة النمساوية مع كارل مينجر ، ومدرسة لوزان مع فالراس ، ومدرسة كمبردج مع ستانلي جيفنز .

## الليبرالية الجديدة وسلعنة الأرض

الأرض في السياق الفلسطيني لها أهمية استثنائية ليس فقط من منظور قيمتها الاستعمالية أو الإنتاجية وإنما بوصفها تشكل محور الصراع الأساسي . باعتبارها مكون هام من مكونات الوجود الاجتماعي والهوية الوطنية . قاموس الانتهاك يشتمل على تعبيرات كثيرة : الاحتلال : الاستلاب ، الاغتصاب ، المصادرة ، الاستيطان ، الاقتلاع ، وبفعل الطبيعة الانجراف والتملح والاستنزاف . وبفعل الأداء وتأثير السياسات الليبرالية الجديدة : التسليح ، وإساءة الاستعمال وضعف البيئة القانونية ، الزحف العمراني ، تجارة الأراضي لتبييض الأموال وليس لقيمتها الإنتاجية ، وغير ذلك .

إن مهمة خلق اقتصاد سوق ذاتي التنظيم بالكامل قد استندت إلى افتراض أن كلا من الكائنات البشرية والبيئة الطبيعية قد حولت إلى سلع فقط ، أي أنها تباع وتشتري بحرية . إذا حدث هذا فإنه سيؤدي إلى تدمير كلا من المجتمع الإنساني و البيئة الطبيعية . إذا نظرنا حولنا يصبح من الواضح أن مريدي العولمة الجارية التي تقوم على إجماع واشنطن كانوا يدفون المجتمعات البشرية باستمرار نحو حافة النهاية . إن ظاهرة الاحتباس الحراري الكونية و نتائجها الحتمية هي نموذج شديد الوضوح . المتاجرة بالبشر والتجارة النامية بالأعضاء البشرية تؤشر على أن الكائنات البشرية قد اختزلت إلى مجرد سلع فقط . إن الجهود لزيادة استقلالية السوق تصل إلى حد الكيد . إن مقاومة العولمة الجارية تكتسب الزخم اليوم . يرفض الناس الخضوع لتدمير المجتمع والطبيعة ولفهم ذلك نعود إلى ما قاله بولاني . لقد عبر عن الشيء الذي ينتج بغرض البيع في سوق ما بالسلعة . من هذه الزاوية ميز بين سلعة حقيقية و وهمية . فقد اعتبر الأرض ، العمل ، المال ، سلعا غير حقيقية بل وهمية لأنها لا تنتج كي تباع في السوق . فيما يخص العمل فقد ثبت أن تحويله إلى سلعة كان كارثياً . ”أن نفصل العمل عن بقية فعاليات

الحياة و أن نخضعه لقوانين السوق عنى تدمير كل الأشكال العضوية للوجود و أن يستبدل بنمط مختلف من التنظيم ، نموذج متنافر الأجزاء و فردي» .

«كان أفضل ما خدم برنامجا كهذا للتدمير هو تطبيق مبدأ حرية التعاقد . عنى هذا في الممارسة أنه يجب تصفية التنظيمات غير التعاقدية للقرابة ، الجوار ، المهنة ، و العقيدة حيث أنها كانت تدعي ولاء الفرد و تقيده حريته . تمثيل هذا المبدأ على أنه مبدأ عدم التدخل ، كما تعود الليبراليون الاقتصاديون أن يفعلوا ، كان محض تعبير عن التحامل المتأصل لصالح نوع محدد من التدخل ، أي بكلمة أخرى ، تلك التي ستدمر العلاقات غير التعاقدية بين الأفراد و تمنع إعادة تشكيلها العفوي» . إن عملية اغتراب الكائنات البشرية عن وسائل الإنتاج أجبرهم على بيع قوة عملهم أو أن يجوعوا . هكذا أصبح عملهم سلعة . إن تدمير المجتمع البدائي مع كل أعمدته أصبح ضروريا لتسليح العمل لأن في المجتمع البدائي لم يوجد الخوف من الجوع . بالنسبة لبولاني "لقد كان غياب التهديد بالجوع الفردي هو الذي صنع المجتمع البدائي ، الذي كان أكثر إنسانية إلى حد ما من اقتصاد السوق ، و في نفس الوقت أقل كلفة» .

فيم يتعلق بالأرض فهي عنصر من الطبيعة ، التي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالمؤسسات الإنسانية . فإن عزلها و تحويلها إلى سلعة قد عاد بنتائج بعيدة الأثر نشاهدها اليوم في الكثير من بقاع العالم . لاحظ بولاني : "تقليديا لم ينفصل العمل و الأرض عن بعضهما ، شكل العمل جزءا من الحياة ، بقيت الأرض جزءا من الطبيعة ، و شكلت الحياة و الطبيعة كلاً موحداً . هكذا فقد ألحقت الأرض بتنظيمات القرابة ، الجوار ، المهنة و العقيدة - بالقبيلة و المعبد ، القرية ، النقابة و الكنيسة . إن سوقاً كبيرة واحدة هو ، من جهة أخرى ، تنظيم للحياة الاقتصادية يتضمن الأسواق كعناصر للإنتاج . و لأنه اتفق أن هذه العناصر لم يمكن تمييزها من عناصر المؤسسات الإنسانية ، الإنسان و الطبيعة ، يمكننا حالاً أن نرى أن اقتصاد السوق يتضمن مؤسسات مجتمعية تخضع لمتطلبات آلية السوق .

«إن الاقتراح فيما يتعلق بالأرض هو خيالي تماما كما هو بالنسبة للعمل . إن الوظيفة الاقتصادية ليست إلا واحدة من الوظائف العديدة الحيوية للأرض . إنها تمنح الاستقرار لحياة الإنسان ، إنها مكان سكنه ، و هي شرط سلامته الجسدية ، إنها المشهد و أوقاته . يمكننا أن نتصور كذلك ولادته دون أيدي أو أرجل عن أن يستطيع مواصلة حياته دون أرض . و أيضا فإن فصل الأرض عن الإنسان و تنظيم المجتمع بطريقة مكرسة لتلبية متطلبات سوق العقار كجزء أساسي من المفهوم الخيالي لاقتصاد السوق » .

لتحويل الأرض إلى سلعة بذل المستعمرون كل ما بوسعهم لتدمير النظام الاجتماعي و الثقافي

للسعوب المستعمرة . «كانت المرحلة الأولى هي تسليع الأرض ، محركين الدخل الإقطاعي للأرض . كانت المرحلة الثانية أن يفرض على إنتاج الغذاء و المواد الخام العضوية خدمة حاجات السكان الصناعيين الذين يزدادون بسرعة على مستوى قومي . كانت الثالثة هي توسيع نظام إنتاج فائض القيمة هذا إلى ما وراء البحار و البلدان المستعمرة . بهذه الخطوة الأخيرة أصبحت الأرض و إنتاجها متلائمة مع مشروع سوق عالمي ذاتي التنظيم» . من الواضح أن هذه التصفية كانت مرادف لتسليع الأرض أو جعلها سلعة . هكذا أصبحت الأرض واقعة في نطاق السوق . كانت الخطوة التالية هي في جعل الأرض تنتج المواد الخام و الغذاء لإطعام المصانع حديثة الإنشاء و العمال الذين يعملون هناك .

فسّر بولاني ما سمّاه «الحركة المزدوجة»: كلما تقدّمت الرأسمالية في اجتياحها للمجتمع وازداد تسليع الأرض والعمل والنقد، ارتدّ المجتمع على السّلطة مجبراً إيّاها على كبح الرأسمالية وتعزيز نفوذ الشعب على حساب السوق. الأرض، والعمل، والنقد، ثلاثة عناصر لا تستقيم فكرة «السوق الحرّة» من دون أن تسلّع وتحوّل إلى موادّ يتاجر بها في السوق، بعد فصلها عن المجتمع. عزل عناصر الحياة هذه عن مجتمعتها .

إفقار الفلسطينيين وتدمير الزراعة وسحق المنتجين سياسات وممارسات احتلالية تتناغم مع المنظور الليبرالي الجديد غالباً ما ينسى بعض الناس حينما يناقشون ظاهرتي البطالة والفقر وكيفية «محاربتهما»، بأن السبب الأساسي والمباشر لإفقار معظم الفلاحين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ أو تحويلهم إلى عمال يخدمون الاقتصاد الصهيوني بعيداً عن أماكن سكنهم، أو إلى أجراء في خدمة الاقتصاد الاستهلاكي بالمدن الفلسطينية، أو إلى عاطلين عن العمل، إنما يكمن في نهب الاحتلال لأراضيهم ومواردهم الزراعية وتخطيم الزراعة الفلسطينية التي تميزت في الماضي باعتمادها على الذات وكونها متنوعة ومتداخلة وبيئية. بمعنى أن بروز فائض في اليد العاملة الفلسطينية الزراعية المستغنى عنها في الريف الفلسطيني، لم يكن نتيجة بطالة عانت منها اليد العاملة الزراعية، غالباً ما تؤدي إلى انسلاخها عن الزراعة وانتقالها للعمل كيد عاملة رخيصة في المدينة، كما هو الحال في «العالم الثالث»، بل بسبب أن هذا الفائض أفرزته عملية تهشيم مقومات الاقتصاد الريفي والزراعي الفلسطيني بشكل مباشر. وقد لعبت هذه العملية الأخيرة دوراً أساسياً في الولادة غير الطبيعية والمشوهة للعمال الفلسطينيين، وحددت طبيعة اليد العاملة الفلسطينية ودورها في خدمة الاقتصاد الصهيوني في ظل غياب البديل الاقتصادي المحلي الذي كان يمكن أن يستوعب فائض اليد العاملة في الريف الفلسطيني. فمنذ التوقيع على اتفاق واشنطن عام ١٩٩٣ وحتى هذه اللحظة، تتواصل بكل قوة عملية تهشيم الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من خلال آلة المصادرة والاستيطان الصهيونية التي لم تتوقف عن التوسع الاستيطاني وتجريف وإغلاق ومصادرة مئات آلاف الدونمات

التي يعتبر معظمها أراضي زراعية خصبة، وذلك بالتوازي مع اقتلاع وتخريب كميات ضخمة من المحاصيل الزراعية وملايين الأشجار المثمرة، فضلا عن نهب وتدمير المياه والآبار الجوفية، مما أجبر العديد من المزارعين على الانسلاخ نهائيا عن العمل الزراعي. إزاء هذا الواقع الجيوسياسي والديموغرافي-الاستيطاني الذي يهدد بشكل خاص وجود موارد من تبقى من فلاحينا ومزارعينا على أراضيهم، فإن الطريق الوحيد أمامنا هو العمل باتجاه الاعتماد على الذات والتحرر من عقلية التبعية لمدخلات الإنتاج الخارجية بالتوازي مع العمل على محاولة تجاوز الأزمة البنوية في أنماط الإنتاج الفلسطينية السائدة من خلال:

أولاً: أن لا يكون أساس "النمو" الاقتصادي مجرد توسيع الأسواق الخارجية (زيادة الطلب الخارجي) لصالح زيادة أرباح حفنة من "رجال الأعمال"، بل إعادة توجيه الاستثمارات الفلسطينية والعربية إلى القطاعات البيئية المنتجة وعلى رأسها الأرض والزراعة المتنوعة، إذ ليس من مصلحة "المانحين" الاستثمار فيهما، لأن "إسرائيل" تمنعهم من ذلك حتى لا يتركز إنتاج الاحتياجات الأساسية للناس في إطار اقتصاد الصمود الذي يهمله كثافة العمل وليس كثافة رأس المال التي لا تضمن سوى تشغيل جزء هزيل من قوة العمل العاطلة، وتتسبب بمزيد من التدهور البيئي وتآكل التربة وتقلص التنوع الحيوي والوراثي. ثانياً: زيادة الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية عبر التدريب المستمرين في هذا الاتجاه.

ثالثاً: إنشاء وتطوير البنية التحتية التي تخدم الصناعة المعتمدة على الموارد المحلية، وخاصة الزراعية، بالتوازي مع زيادة القدرات الإنتاجية في هذا المجال. وهذا يعني إعادة تدوير الموارد والمخرجات المحلية في إطار نظام إنتاجي داخلي بيئي ومستدام. رابعاً: قياس نجاح أو فشل أي نشاط تنموي بمدى قدرة هذا النشاط على تلبية الاحتياجات الأساسية للشرائح الشعبية.

خامساً: تقوية وتعزيز ودمقرطة البنى المؤسساتية الجماهيرية كالكفالات واتحادات الفلاحين والمزارعين والأطر والمنظمات الشعبية الفاعلة في مجالات الأرض والزراعة، بحيث تساهم هذه البنى في اتخاذ القرارات الاقتصادية - التنموية والزراعية والسياسية الفعالة على صعيد التخطيط والتنفيذ.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تأسيس جمعيات لحماية المزارع وتوفير تأمين زراعي، فضلا عن تشكيل مجالس لمختلف أصناف الإنتاج الزراعي كي تساهم في رسم السياسات والخطط الزراعية وبالتالي تحديد الأصناف التي يجب التركيز عليها ومواعيد الزراعة وكميات الإنتاج والفائض، حسب الحاجة الفعلية للسوق. ولا بد أيضا من إنشاء مؤسسة إقراض أو أكثر للتنمية الزراعية، بحيث تمنح القروض الميسرة



وبشروط مريحة حقا للمزارعين، بهدف تشجيع تنوع الإنتاج الزراعي والمشاريع الزراعية المعتمدة على الموارد الذاتية والمتحررة من التبعية المهلكة للمدخلات الخارجية، وبالتالي تشجيع المزارع على البقاء في أرضه وعدم هجرها، علما بأن الاستدامة الزراعية الهزيلة القائمة حاليا تهدف أساسا إلى تكثيف رأس المال في الزراعة بهدف التصدير على قاعدة ”المنافسة الحرة“ التي لا ترحم الضعفاء، وبالتالي الوقوع في مصيدة الديون والزيادة المستمرة في مدخلات الإنتاج من الخارج والغرق في مزيد من القروض والديون لزراعة المحاصيل الأحادية بدل التنوع الزراعي، ومن ثم الإدمان على الديون وتعميق التبعية للأسواق الخارجية وقوانينها. إن الزراعة على قاعدة ”اقتصاد السوق“ والمدخلات الخارجية الكبيرة، قد تم تطويرها في الغرب أصلا لتتلاءم مع مناخات وأنماط زراعية مختلفة عن منطقتنا ولا علاقة لها بالاحتياجات الحقيقية لمزارعنا. وبالتالي هناك غياب في التوجه نحو الموارد والإمكانيات المحلية وتغييب للممارسات والتجارب والمعارف الزراعية المحلية التي اكتسبها وطورها مزارعوننا القدامى، فضلا عن عدم الاهتمام بالمحاصيل والبذور والحيوانات البلدية مع أن البحث الزراعي الرسمي غالبا ما يركز على دعم المزارعين الميسورين والقادرين على شراء التقنيات والمستلزمات الزراعية ”الحديثة“ التي لا يستطيع معظم المزارعين الحصول عليها.

إن ”تحرير التجارة“، فلسطينيا، لن يستند إلى التكافؤ التبادلي والتنافسي، بل سيأتي تجاوبا مع مطالب أميركية وأوروبية، تماما كمطلب الاتحاد الأوروبي الذي يشترط على دول ”المتوسط“ التي تطالب بمساعدات مالية واقتصادية ”تحرير اقتصادها وفتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية عبر إلغاء تدابير الحماية“. ناهيك عن التجاوب مع مطلب واشنطن المتمثل بفتح أسواق الضفة والقطاع وإلغاء كافة القيود أمام السلع الأميركية. وهذا سيفرض تشريع قوانين فلسطينية لا تتجاوب مع الاحتياجات والمصالح الفلسطينية الوطنية الحقيقية، بل تتجاوب أساسا مع مطالب أطراف العولمة المهيمنة، ناهيك عن مطالب اتفاق باريس الاقتصادي الموقع مع الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٩٤. وفي النهاية، سيتم تثبيت وتعميق الاحتكار الأجنبي والإسرائيلي للسوق الفلسطينية خاصة فيما يتصل بتسويق المنتجات الزراعية والغذائية، ما يعني اجتثاث المزارعين الفلسطينيين من السوق المحلي ومن أراضيهم، وإطلاق طلبة الرحمة على ما تبقى من الإنتاج الزراعي الفلسطيني وسحق المزارعين ومنتجي الغذاء الفلسطينيين بعد أن عمل الاحتلال بشكل منهجي طيلة عقود على مصادرة ونهب أخصب الأراضي الزراعية.

## الأرض والزراعة:

تنبع أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ليس من كونه يمثل نسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠-٣٥٪) فحسب، بل من مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات

الغذائية للشعب الفلسطيني، وفي مدى مساهمته في تغطية ميزان المدفوعات التجاري، والأهم من هذا وذاك ارتباطه بالأرض والماء جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وبالرغم من صغر مساحة الأراضي الفلسطينية إلا أنها تمتاز بالتنوع الطوبوغرافي وما يتبعه من تنوع في المناخ، مما يتيح الفرصة لانتشار العديد من الأنماط الزراعية، فبينما ترتفع جبال القدس والخليل أكثر من ١٠٠٠م فوق سطح البحر تنخفض بعض أراضي وادي الأردن إلى ما يقارب ٣٩٠م تحت سطح البحر السيادة على الغذاء تتناغم مع مناهضة الليبرالية الجديدة لاقى نموذج السيادة على الغذاء قبولا قليلا خارج المنظمات التي تركز في عملها على تغيير أنظمة الأغذية الزراعية القائمة. وذلك ربما لأن انعكاسات هذا النموذج على العمال، والصناعة، والخدمات، وسائر قطاعات الاقتصاد غير واضحة. إن نموذج السيادة على الغذاء، يتناغم مع المدرسة المناهضة للعولمة.

مناهضة العولمة، تحديدا، لا تعني الانسحاب من الاقتصاد العالمي، بل إنها تعني جعل المشاركة في هذا الاقتصاد وسيلة لبناء وتعزيز قدرات الاقتصاد المحلي وليس هدمها، كما تفعل سياسات التجارة النيوليبرالية. ومن هنا، فإن مناهضة العولمة تنطوي على ما يلي:

- تركيز الإنتاج الزراعي من أجل السوق المحلي أساسا، وليس التصدير.
- تكريس مبدأ التشعب (اللامركزية) في الحياة الاقتصادية، من خلال تشجيع الإنتاج السلعي في المستوى المحلي (المجتمعي الصغير) والمستوى القومي، إذا ما كان ذلك ممكنا من ناحية التكلفة المعقولة، لحماية المجتمع المحلي.
- استخدام السياسة التجارية لحماية الزراعة المحلية من الدمار بسبب إغراق الأسواق الفلسطينية بالسلع الأجنبية والإسرائيلية الاحتكارية المدعومة والمسوقة بأسعار مخفضة بشكل مصطنع.
- استخدام السياسة الصناعية لتنشيط وتقوية قطاع التصنيع.
- تنفيذ الإجراءات التي طالما تم تأجيلها، والمتعلقة بإعادة توزيع المداخيل والأراضي (بما في ذلك الإصلاح الزراعي في المدن)، لخلق سوق داخلية تنبض بالحياة وتكون بمثابة مرسة للاقتصاد، وتنشئ موارد مالية محلية للاستثمار.
- التقليل من أهمية النمو (الاقتصادي) والتركيز على تحسين جودة الحياة، وتحقيق أقصى قدر من المساواة، لتقليص اختلال التوازن البيئي.
- عدم ترك القرارات الاقتصادية الإستراتيجية للسوق أو للتكنوقراط، بل توسيع نطاق اتخاذ القرار الديمقراطي في الاقتصاد؛ بحيث تصبح كل المسائل الحيوية خاضعة للخيار الديمقراطي؛ ومن بين هذه المسائل مثلا: أي الصناعات يجب دعمها وتطويرها، وأيها التخلص التدريجي منها؛ أي نسبة من الموازنة الحكومية يجب أن تخصص للزراعة... إلخ.

- إخضاع القطاع الخاص والدولة للرقابة والإشراف المستمرين من قبل المجتمع المدني (النقابات، الاتحادات... إلخ).
- مَوْضَعَة الملكيات العقارية (العامة والمملوكة أجنبيا) بشكل أساسي في إطار «الاقتصاد المختلط» الذي يشمل التعاونيات المجتمعية، منشآت القطاع الخاص ومنشآت الدولة، ويستثني الشركات الاحتكارية العابرة للقوميات.
- تشجيع عملية تطوير وتعميم التكنولوجيا الصديقة للبيئة والملائمة للزراعة والصناعة المحليتين.

وتهدف كلا مدرستي السيادة على الغذاء ومناهضة العولمة، إلى تجاوز المفهوم الضيق لكفاءة الاقتصاد والمتمثلة (أي الكفاءة) في أن معيارها الرئيسي هو خفض كلفة الوحدة، بصرف النظر عما يسببه ذلك من زعزعة للاستقرار الاجتماعي والبيئي (البعدان الاجتماعي والبيئي يعتبران في الاقتصاد الرأسمالي عوامل خارجية). وفي المقابل، الاقتصاد الفعّال، نقيض الاقتصاد المعولم والمنسجم مع مبدأ السيادة على الغذاء، هو ذلك الاقتصاد الذي يعزز التضامن والتكافل الاجتماعي، من خلال إخضاع عمليات السوق لقيم المساواة والعدالة والمجتمع المحلي عبر توسيع دائرة اتخاذ القرارات. وبكلمات أخرى، السيادة على الغذاء ومناهضة العولمة تعنيان «إعادة إجلاس» الاقتصاد في المجتمع، بدلا من أن يكون المجتمع مقودا من قبل الاقتصاد. ومع تداعي النظام المالي العالمي، وما ترتب عليه من انهيار «الاقتصاد العالمي» الذي هو تركة عصر الليبرالية الجديدة، فإن مدارس السيادة على الغذاء ومناهضة العولمة أصبحت ذات صلة تماما بعالم خاب أملة من الليبرالية الجديدة ويبحث يائسا عن بدائل.

لقد أطعم المزارعون والفلاحون في كل مكان مجتمعاتهم المحلية وأوطانهم؛ وهذا هو الوضع الاقتصادي-الزراعي الطبيعي الذي كان سائدا في فلسطين وسائر أنحاء الوطن العربي. أما الرأسمالية، وتحديدا بطبيعتها النيوليبرالية بشكل عام، والرأسمالية الكولونيالية بطبيعتها الصهيونية في فلسطين بشكل خاص، فقد عملت على استبدالهم بالزراعة الأحادية كقيمة رأس المال الموجهة أساسا إلى «السوبر ماركت» العالمية التي تشكل النخبة الرأسمالية والطبقة الوسطى مستهلكيها الأساسيين. وفي سياق الترويج لهدفها المتمثل بتغيير كامل النظام العالمي لإنتاج الأغذية وتوزيعها، فإن أحد المبررات الذي طالما تذرعت به الشركات الزراعية الصناعية لنشر يد الفلاحين وصغار المزارعين، يقول بأن الأخيرين لا يملكون القدرة على إطعام العالم. وفي الحقيقة، صغار المزارعين والفلاحين لا يطمحون إلى إطعام العالم، بل إن آفاقهم تقتصر على توفير الطعام لمجتمعاتهم المحلية والوطنية. فمن خلال توفير القوت لمجتمعاتهم بأفضل ما في وسعهم، يمكن القول بأن الفلاحين والمزارعين في كل مكان يطمعون العالم. وعلى الرغم من مزاعم مثلي تلك الشركات بأن الزراعات

الكبيرة والاحتكارية أفضل لإطعام العالم، فقد اقترن إنشاء سلاسل الإنتاج العالمي ومحلات السوبر ماركت العالمية، مدفوعا بالبحث عن الأرباح الاحتكارية- اقترن بمزيد من الجوع، وبنوعية أسوأ من الطعام، وبمزيد من خلخلة التوازن البيئي بسبب الزراعات الكيماوية كثيفة رأس المال، وذلك في جميع أنحاء العالم وأكثر من أي وقت مضى في التاريخ. وإجمالاً، أسفرت أيديولوجية السوق الليبرالية الجديدة التي يروج لها في ما يسمى تحرير التجارة، عن انعدام التكافؤ الصارخ والمجاعة والفقر المدقع بين شرائح شعبية واسعة تم تهميشها وإفقارها. لذا، السيادة الغذائية تعتبر نموذجاً بديلاً يشجع على ممارسة الحق في التنظيم الجماعي لإنتاج الغذاء ولإدارة الأراضي والموارد الطبيعية.

وفي الوقت الذي يترك فيه العديد من مزارعي «رواد الأعمال» الزراعة الرأسمالية، نجد حركات عالمية تدعو إلى العودة للحياة الفلاحية ورد اعتبارها، كما يزداد عدد أهل المدن الذين يمارسون الزراعات الصغيرة. ويمكننا القول بأن نشوء الزراعة الحضرية في العديد من مناطق العالم، يشير إلى بروز أعداد جديدة من الفلاحين (بدوام جزئي)، بالتزامن مع تحول مكاني للشريحة الفلاحية من الريف إلى المدن الكبرى في العالم.

### ترسيخ البنية الاستهلاكية وتعميق البنى الطفيلية

من الواضح أن تدفق أموال «المانحين» يصب أساساً باتجاه تدعيم وترسيخ البنية الاستهلاكية والخدماتية للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي تعميق حالة اللاتنمية، حيث أن الحدودى التنموية الحقيقية للمساعدات والاستثمارات الخارجية تقاس بمدى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتحديد الزراعة والصناعة، وبالتالي ارتباط تنمية وتطوير هذه القطاعات بمدى تثبيت وتعزيز حالة الأمن الغذائي الفلسطيني. إلا أن إحجام الدول «المانحة» عن الاستثمار الجدي في القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة، يعود لأسباب سياسية وإستراتيجية، بالدرجة الأولى، حيث أن الزراعة مرتبطة بالأرض والمياه اللذين يقعان تحت السيطرة المطلقة للاحتلال، وهما يشكلان جوهر الصراع بين الشعب الفلسطيني والمحتل. وحيث أن حركة الأموال المتدفقة إلى الضفة والقطاع تمر عبر المؤسسة الصهيونية وبموافقتها، فلا يمكن إذن أن تسمح تلك المؤسسة باستثمار الأموال الخارجية في التنمية الزراعية والبيئية الشاملة التي تعني توسعاً أفقياً وعمودياً في القطاع الزراعي، وتأهيل مساحات واسعة من الأراضي، وزيادة كمية ونوعية في الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، فضلاً عن زراعة الاحتياجات الغذائية الأساسية للشرائح الشعبية وصولاً إلى تحقيق الاستدامة والأمن الغذائيين وتثبيت السيادة الإنتاجية الفلسطينية على الأرض. فمثل هذه السياسة تتناقض جوهرياً مع المشروع الصهيوني الهادف إلى تهويد وتثبيت «السيادة» الصهيونية على الأرض والموارد.

وهنا يجب ألا يغيب عن بالنا أن أكثر ما يتهدد الاقتصاد الفلسطيني هو تعميق البنية الاستهلاكية والطفيلية لهذا الاقتصاد فمجتمعنا الفلسطيني ينتج حاليا أقل بكثير مما يستهلك، ولا توجد مؤشرات فعلية تدل على أن الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك آخذة في التقلص.

إن حقيقة كوننا مجتمعا استهلاكيا يشتري معظم طعامه من إسرائيل والخارج، بما في ذلك الغذاء الاستراتيجي، تعني بأننا نفتقر إلى الأمن الغذائي، وبالتالي السيادة على غذائنا. وهنا بالذات يكمن السبب الأساسي في تبعيتنا للخارج. وافتقارنا للسيادة على غذائنا يعني أيضا افتقارنا للأمن الوطني الذي لا يمكننا توفيره ما دامت إسرائيل والاقتصاديات الخارجية تتحكم في عملية إطعامنا أو تجويعنا.

إن استمرار التدفق المالي الخارجي المضارب (ليس معظمه ذا طابع سياسي فقط، بل ينفق أيضا على الخدمات والاستهلاك) قد نَقَلَ الواقع الاقتصادي في الضفة والقطاع عن نمط إنتاج كولونيالي - استيطاني صاغه الاحتلال عبر تحويلنا إلى مستوردين للسلع التي نستهلكها ومصدرين لقوة العمل، إلى نمط اقتصاد التسول الذي يُروى بجرعات مالية متواصلة من الخارج ويرتبط به عدد كبير من الناس غير المنتجين، فيعيد في النهاية إنتاج البطالة والفقر.

ومن الأهمية بمكان القول إن الفرضية الداعية إلى ترجمة الاتفاقات السياسية إلى «حركة حرة» لقوة العمل والمنتجات بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية والخارج، والتي صيغت على قاعدتها «الخطط» الاقتصادية الدولية والفلسطينية ليست خاطئة فحسب، بل إنها لم تستند أصلا إلى المعطيات والوقائع السياسية-الاقتصادية الحقيقية على الأرض خاصة وأن «الحركة الحرة» تتمتع بها فعليا إسرائيل لو حدها.

إن سيطرة إسرائيل التي تعمل على فرض إرادتها بالقوة علينا، واستمرار الخلل البيوي العميق في العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية-الفلسطينية الناتج أصلا عن انعدام التكافؤ السيادي والسياسي والاقتصادي والتنموي بين الطرفين، سوف يبقى العائق الأساسي أمام أية تنمية حقيقية، وتحديدا التنمية الزراعية التي تضمن الأمن الغذائي للناس. وهذا الوضع يجعل من المستحيل القيام بعملية تغيير جذرية للواقع الاقتصادي - الاجتماعي الراهن. لهذا فإن ما نحتاجه هو بداية عملية تغيير داخلية تؤدي بالمحصلة إلى تغيير المعايير الراهنة. ويتطلب ذلك أولا هدم وإعادة بناء المؤسسات والبنى التي خلقها الاحتلال ويواصل من خلالها التحكم في مواردنا ويعبث بشؤوننا بشتى الطرق.

## المصادر:

- كرزوم، جورج، البيئة والتنمية، تموز-أب ٢٠١٣، العدد ٥٦ (مجلة الكترونية يصدرها مركز العمل التنموي-معا)
- كرزوم، جورج، البيئة والتنمية، تشرين الثاني ٢٠١١، العدد ٤٠ (مجلة الكترونية يصدرها مركز العمل التنموي-معا)
- محسن، عامر، قبل أن تسرق الثورة، صحيفة الأخبار الالكترونية.
- مازن كم الماز، كارل بولاني والعولمة لغيريش ميشرا، الحوار المتمدن، العدد ٢٤٦٢، محور أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية.
- محيسن، تيسير، الليبرالية الجديدة وملكية الأراضي في غزة، مداخلة مقدمة لصالح مركز دراسات التنمية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٣

قوانين  
وتشريعات





# سبل محاسبة الاحتلال الإسرائيلي ودعم حقوق الشعب الفلسطيني

صلاح عبد العاطي \*

## تمهيد:

في ظل الظروف الدقيقة والخطيرة التي مرت وتمر بها القضية الفلسطينية وخاصة على اثر العدوان الإسرائيلي الهمجي غير المسبوق الذي تعرض له شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة على مدار ٥١ يوماً، ارتكبت خلاله قوات الاحتلال جرائم ارتقت إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أدت إلى استشهاد (٢١٥٣) فلسطيني غالبيتهم من المدنيين منهم (٥٨١) طفل و٤٦٤ امرأة، ١٧ صحفي، ١١ من العاملين في وكالة الغوث، ٩ محامين، ٩ من الأطقم العاملة في البلديات وشركة الكهرباء، واقترفت قوات الاحتلال ١٤٤ مجزرة بحق العائلات الفلسطينية التي قضت كلها أو جزء منها تحت ركام منازلها بعد أن دمرت قوات الاحتلال المنازل على ساكنيها. وتشير المعطيات بأن (١٠٧٣) من الشهداء قد استشهدوا داخل منازلهم أو عند مداخلها أو بينما كانوا يحاولون الفرار منها، وجرح قرابة (١١٤٢٠) مصاب من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال أصيب ثلثهم بإعاقات دائمة، بالإضافة إلى تهجير قرابة ٥٠٠ ألف مواطن قسراً من منازلهم، بقي منهم حتى الآن قرابة ١٢٠ ألف مواطن بلا مأوى ويعيشون الآن في مراكز الإيواء ولدي بيوت الأقارب والأصدقاء.

وقامت قوات الاحتلال بتدمير أكثر من ١٧٨٠٠ وحدة سكنية ما بين تدمير كلي وجزئي وأضرار متفاوتة، و١٤٠ مسجد بشكل كلي وجزئي، ٤٣ مقر تابع للشرطة والأجهزة الأمنية، وتدمير ٨ مستشفيات ٦ منها توقفت عن العمل وتدمير جزئي، ٢٥ مركز صحي، وتدمير واستهداف ٢٤٤ مدرسة حكومية ومنها ٧٥ مدرسة تابعة للوكالة و٥ مدراس خاصة، وتدمير واستهداف مباني ٦ جامعات وكليات، وتدمير ٣٩ مؤسسة أهلية، وتدمير ٥٤ قارب صيد، و٢٩ سيارات إسعاف وثلاث سيارات للدفاع المدني، وتدمير ١٠٠٠ منشأة تجارية

\* محامي وكاتب وناشط حقوقي - غزة

منها ٢٦٤ من المصانع، وتدمير الآلاف من الدونمات الزراعية ومزارع الحيوانات والطيور ومشاريع الثروة السمكية، وكذلك تدمير مئات المركبات الخاصة للمواطنين، ١٦ خزان مياهو ٩ محطات للصرف الصحي وآبار المياه، إلى جانب قطع خطوط الكهرباء المغذية لقطاع غزة وتدمير خزانات الوقود في محطة الطاقة الوحيدة في قطاع غزة وتعطيلها، ليصبح قطاع غزة بدون كهرباء أو مياه، لجعل حياة السكان المدنيين مأساوية وكارثية، فيما يقدر الخبراء الاقتصاديين في حصيلة أولية لخسائر قطاع غزة الاقتصادية بسبب العدوان ما يزيد عن ستة مليارات دولار، فيما بلغت عدد الهجمات ٦٢ ألف هجمة صاروخية ومدفعية وبحرية وبما يزن قرابة ٢٠ ألف طن من المتفجرات، فيما تؤكد مشاهدتنا ومشاهدات الأطباء والخبراء بأن قوات الاحتلال استخدمت أسلحة محرمة دولياً في هجومها على قطاع غزة، منها قنابل الديم والفسفور إلى جانب استخدام قذائف متشظية ومسمارية تحتوي كل قذيفة منها على ٣٠٠٠ مسمار، تنتشر في كل الأنحاء. بمجرد انفجارها ما يوقع عدداً كبيراً من الإصابات.

مع بدء الهجوم البري، ونظراً لعجز قوات الاحتلال عن التوغل البري بسبب تصدي المقاومة لها، قامت تلك القوات باعتماد تكتيك هجومي يقوم على إقامة حزام امني عسكري في المناطق الواقعة شرق شارع صلاح الدين وعلى امتداد قطاع غزة والتي تبلغ مساحتها ٤٤٪ من مساحة قطاع غزة من خلال خط ناري عبر إطلاق حمم القذائف الصاروخية من الطائرات والدبابات وبشكل عشوائي انتقامي اتجاه السكان المدنيين ومنازلهم الأمر الذي أدي وقوع مجازر بحق المدنيين، وقد أدت جرائم الاحتلال إلى هجرة ونزوح قرابة نصف مليون مواطن معظمهم من المناطق التي تمتد شرق شارع صلاح الدين الذي يتوسط قطاع غزة وحتى الشريط الحدودي من بيت حانون لرفح وشمال بيت لاهيا والذين باتوا بدون مأوى ويعيشون في ظروف إنسانية كارثية في مراكز إيواء. بمدارس تابعة لوكالة الغوث الحكومة والمدارس الخاصة والمؤسسات الأهلية، ولدى بيوت الأصدقاء والأقارب. ويعد نزوح السكان قسراً جريمة ضد الإنسانية والأخطر انه بعد نزوح السكان وفي جريمة حرب قامت قوات الاحتلال بعمليات تدمير وإحراق واسع بمنازل المواطنين وممتلكاتهم والمنشآت العامة والبنية التحتية في تلك المناطق في صورة تشبه أعمال تجريف حربي باستخدام قذائف الدبابات وصواريخ الطائرات الحربية، وقذائف الدبابات العشوائية وبراميل البارود وفق ما يعرف بسياسية الأرض المحروقة والإبادة والتي بات المدنيين يدفعون ثمنها والتي تكشف حقيقتها. وتعد هذه الممارسات أركان كاملة لجريمة الإبادة الجماعية التي يتخللها مجازر وأعمال قتل عمد جماعية عن سبق إصرار وتخطيط وقرارات من حكومة الاحتلال وقيادتها العسكرية السياسية، وتهدف إلى قتل المدنيين وإلحاق أذى بليغ وأضرار وإصابات جسدية في صفوف المدنيين، إلى جانب إخضاع السكان لظروف معيشية قاسية يقصد من ورائها القضاء عليهم كلياً أو جزئياً.

ومن جهة أخرى يستمر الاحتلال في أعمال الاستيطان وبناء الجدار والتهويد لمدينة القدس، وسياسيات العزل والحصار والإبعاد والتهجير؛ والتنكيل واحتجاز الآلاف من الأسرى ومواصلة سياساته العنصرية والتدميرية التي تهدف إلى قطع السياق التنموي التطويري للمجتمع الفلسطيني منذ ما يقارب ٦٦ عام على يد حكومة عنصرية، يمينية، تمارس إرهاب الدولة المنظم .

إن جريمة حصار وقتل واستهداف المدنيين وتدمير الأعيان المدنية تعد وفق مبادئ القانون الدولي الإنساني جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يترتب على ارتكابها مثول مرتكبيها المدنيين والعسكريين، وبغض النظر عن مواقعهم ومراتبهم، أمام المحاكم الجنائية الدولية، ولا يجب أن يفلت مرتكبوها من العقاب. كما أن الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة، تظهر ليس فقط تحلاً من التزاماتها القانونية بل ومدى عنصرية ودموية تلك القوات وتعمدتها ارتكاب جرائم إبادة جماعية وتحويل حياة من بقي من السكان إلى مستوى الكارثة الإنسانية.

تظهر الحصيلة السابقة بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، وأنها تعمدت استهداف المدنيين بالقتل والإصابة والتهجير القسري وعدم الاكتراث بالحماية العامة والخاصة للمدنيين ولاسيما الأطفال والنساء والشيوخ والمسعفين و الصحافيين وقصف وتدمير المنشآت المدنية وممتلكات المواطنين الأمر الذي يعكس أقصى درجات إرهاب الدولة المنظم والاستهتار بأرواح المواطنين الفلسطينيين. كما وأنها تعد من جهة أخرى أعمالاً انتقامية وعقاباً جماعياً للمواطنين الفلسطينيين خلافاً للمادة الثالثة والثلاثون من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. كما يظهر بأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كان يهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني في تحقيق حقوقه الوطنية وحقه في تقرير مصيره، وان لا أساس قانوني لقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بخنق ما يقارب من مليوني فلسطيني في قطاع غزة داخل سجن كبير، ووقف وتدمير محطة الطاقة وقطع خطوط الكهرباء وتدمير آبار المياه ومنع الإمدادات الطبية والغذائية والإنسانية عنه كعقاب جماعي له، وكجريمة إنسانية تخالف كل المواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، ويشكل مخالفة فاضحة لاتفاقية جنيف الرابعة ويعد جرائم حرب وجرائم إبادة بامتياز، ذلك أن القانون الدولي الإنساني يحظر بصورة مطلقة تعريض المدنيين للخطر ولا يمنح أي من أطراف النزاع المسلح الحق في فرض العقاب الجماعي على المدنيين وتعريضهم لانتهاكات جسيمة بدعاوى الانتقام أو ردع الانتهاكات التي يرتكبها الطرف الآخر. كما يحظر أيضاً استخدام القوة دون تمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية مثلما يحظر الاستخدام غير المتناسب للقوة أو دون ضرورة حربية.

إن استمرار حكومات الاحتلال المتعاقبة في سياسة العدوان وفرض الأمر الواقع المتمثلة في مواصلة الحصار والهجوم على قطاع غزة واستهداف المدنيين وهدم البيوت والمنشآت، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة عليها في الضفة الغربية، وخاصة في مدينة القدس الشريف وتهويدها وعزلها وحصارها مع مدينة بيت لحم بالمستوطنات وطمس معالمها وملاحمها الدينية والتاريخية والحضارية وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وإيجاد خلل في تركيبها الديمغرافي، وبناء جدار الفصل العنصري والتنكيل بالأسرى. وكل هذه الأعمال والمحاولات المحمومة تتناقض وقواعد القانون الدولي الإنساني ويضرب بعرض الحائط قرارات الشرعية الدولية وشرعة حقوق الإنسان والاتفاقات المبرمة، فالأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته، فهي التي صادقت على القرار ١٨١ الصادر عنها والخاص بتقسيم ارض فلسطين وهي التي أكدت من خلال عشرات القرارات لقيتها المختلفة على عدالة وشرعية حقوق الشعب الفلسطيني، لهذا فإن الأمم المتحدة تقع على عاتقها مسؤولية دائمة تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة إلى حين التوصل إلى حل يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته واستقلاله وإقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وفق قرار ١٩٤ وفي الوقت الذي نعبر فيه عن الإدانة والغضب الشديد لاستمرار عجز وشلل المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية والتي تقضي بحماية المدنيين ووقف جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال وفي ظل مؤامرة انحياز وصمت دولي وعربي فاضح، وبالرغم من اختلال موازين القوى إلا أننا نجد العزم من اجل العمل لعزل ومقاطعة ومحاسبة الاحتلال على جرائمه وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، وهذا يتطلب منا المسارعة في الانضمام إلي ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية وتبني إستراتيجية وطنية شاملة تعمل على تشكيل هيئة وطنية عليا تضم الأطراف الرسمية ومنظمات حقوق الإنسان تعمل على حشد أوسع ائتلاف عربي ودولي لضمان ملاحقة قادة الاحتلال لدفع ثمن جرائمهم، صيانة للعدالة وحقوق الضحايا ومنعاً لاقتراف جرائم جديدة، وهنا نناشدكم كأصدقاء ومنظمات حقوقية الانضمام لهذا المسار ودعم شروط نجاحه.

إن العديد من الأطراف الدولية والعربية المؤثرة والمعنية تملك بالفعل الوسائل اللازمة وفقاً للقانون الدولي وطبقاً لالتزاماتها القانونية والسياسية والأخلاقية التي توّهلها للقيام بهذا الدور الفاعل والمؤثر والبناء، وذلك من خلال المتابعة الجادة لضمان الضغط من اجل عقد اجتماع الدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وذلك للتحضير لعقد مؤتمر لضمان احترام بنود تلك الاتفاقية وحماية المدنيين. وكذلك في دعم مسار محاسبة الاحتلال، وتفعيل قيام هيئات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الوطنية بواجباتها، لتفعيل كافة أشكال الدعم الإنساني والدعم الشعبي والإعلامي والحقوقى لحملة محاسبة وعزل ومقاطعة

الاحتلال في كافة دول العالم وبما يضمن مأسسة وتفعيل حركة التضامن الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني العادل.

## المساءلة والمحاسبة

ظلت عقبات كثيرة تعترض العقل القانوني، سواءً على الصعيد السياسي أو الواقعي، لخوض معركة مخوفة بكل العراقيل والتي ليس اقلها الانحياز الأميركي ومؤامرة الصمت الدولي وضعف النظام العربي الرسمي، يضاف إلى ذلك عدم إبلاء مؤسسات المجتمع المدني الدولية ما يستحقه هذا الأمر في الحشد والتعبئة، وبالتالي في تكوين رأي عام مساند للفكرة، فحتى الآن لم تصبح مسألة ملاحقة مجرمي الحرب هما لكل نشطاء ومناضلي العالم، وطالما أن هناك تقاعساً أو نكوصاً رسمياً أو حسابات خاصة تحول دون ملاحقة المرتكبين لتقديمتهم إلى القضاء الدولي، وخاصة في ظل وجود اتجاه يقول بأنه لا يتعين الحديث عن محاكمات لمجرمي الحرب حرصاً على إنجاح المفاوضات وجهود عملية السلام، بالرغم من أن التجربة الفلسطينية قد أكدت سابقاً بأن التضحية بحقوق الإنسان سوف يزيد ويعطي الاحتلال الإسرائيلي مزيد من الوقت والحصانة لاستمرار الجرائم والعدوان على شعبنا ومقدراته.

لذا فإن الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحكمة الجنايات الدولية عزز ويعزز من مكانة دولة فلسطين، خصوصاً وأن مبدأ العقوبة فردية، ويعني ذلك ضمناً تحميل إسرائيل والولايات المتحدة المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية عن كل ما حصل وما يحصل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، لاسيما بحق السكان المدنيين الأبرياء والعزل.

وينبغي اعتبار الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية والاتفاقيات والأجسام الدولية المعنية عملاً تحضيرياً لسيناريو قادم في المستقبل، رغم أن كل ما حولنا مدعاة للتشاؤم، لكن التشاؤم لا يعني اليأس، انه يعني الاعتراف بأن التغيير ضرورة لا مفرّ منها، فلازلنا في دولة فلسطين (تحت الاحتلال) ولكن قلوبنا النابضة بالحياة تحلم بمحكمة كل من أجرم بحق شعبنا والإنسانية، وينبغي أن تدرك دولة الاحتلال بأنها عليها أن تدفع ثمن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الفلسطينيين، الأمر الذي يتطلب تهيئة المستلزمات الضرورية للشروع بملاحقة مجرمي الحرب و من يساندتهم، ومتابعة ذلك في كافة المحافل الدولية.

## مسؤوليات الاحتلال الجنائية

تنص المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال للعام ١٩٤٩ على أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرن باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية، المبينة في المادة التالية: «يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص، وعلى كل طرف متعاقد اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الأفعال التي تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية بخلاف المخالفات الجسيمة المبينة في المادة التالية:» «ويتنفع المتهمون في جميع الأحوال بضمانات للمحاكمة والدفاع الحر لا تقل ملائمة عن الضمانات المنصوص عنها بالمواد ١٠٥ وما بعدها من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩».

وتعرف المادة ١٤٧ المخالفات الجسيمة بأنها «ما يتم اقترافه ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية».

وتعتبر انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي مثل قتل المدنيين عمدا وخارج نطاق القانون، والحصار، والعدوان ومصادرة أو تدمير الممتلكات الخاصة والعامة على نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية، من الانتهاكات والمخالفات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب للعام ١٩٤٩، وقد اعتبرت المادة الخامسة من البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف للعام ١٩٧٧، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية أن الانتهاكات والمخالفات الجسيمة للاتفاقية والبرتوكول تعد جرائم حرب.

كما حددت المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للعام ١٩٨٨ نطاق جرائم الحرب لتشمل، بالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه، تعمد شن هجوم مع العلم

المسبق أنه سيسفر عن خسائر تبعية في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو إلحاق أضرار مدنية، تعتمد توجيه هجمات ضد المباني الدينية أو العلمية أو الخيرية أو المستشفيات، قتل أفراد منتمين إلى دولة معادية أو أصابتهم غدرًا، والاعتداء على كرامة الشخص أو الحط من كرامته. وبموجب المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، « يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو الأمر باقترافها، وتقديمهم إلى المحاكمة أيا كانت جنسيتهم ».

وبموجب المادة ٨٦ من البروتوكول الأول تترتب مسؤولية مباشرة وجماعية تقع على عاتق الدول الأعضاء في اتفاقية جنيف الرابعة، والتي من واجبها التحرك لمواجهة الأطراف التي تعتمد خرق أحكام هذه الاتفاقية (سلطات الاحتلال)، وذلك بأن «تعمل الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع على قمع الانتهاكات الجسيمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى للاتفاقيات ولهذا البروتوكول التي تنجم عن التقصير في أداء عمل واجب الأداء».

ووفقاً للمادتين ٢٧ و ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يكون القادة العسكريون مسئولين جنائياً عن الجرائم التي يرتكبها الجنود الخاضعون لإمرتهم وسيطرتهم الفعلية. كما قد يتعرض رؤساء الدول أو أعضاء الحكومات للعقاب الجنائي إذا ارتكبت جرائم حرب بناء على أوامر صادرة منهم حتى وإن كان القانون الوطني لا يعاقب على مثل هذا العمل، فالصفة الرسمية ليست سبباً في تخفيف العقوبة.

وقد شهد العالم مجموعة من السوابق القضائية الدولية بشأن محاكمة أشخاص ارتكبوا جرائم حرب أو أمروا بارتكابها. من ذلك محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية (محاكم نورمبرغ)، ومحاكمة مجرمي الحرب في كل من يوغسلافيا وروندا. وتتنوع أشكال المحاكمة، فقد تكون أما محاكم خاصة مؤقتة تشكل لمحاكمة أشخاص معينين في مكان معين ووقت معين بسبب ارتكاب جرائم معينة، أو المحاكمة أمام القضاء الوطني في الدول التي تكون طرفاً في اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تجيز قوانينها الوطنية تلك المحاكمات.

كما يحق للأطراف المتضررة من الانتهاكات الجسيمة وفق المادة ٨٨ من البروتوكول الإضافي الأول، ملاحقة الأميين بارتكاب مثل هذه الجرائم ومرتكبيها ومسائلتهم كمجرمي حرب. وتعتبر جرائم الحرب من الجرائم التي لا تسقط بمرور الزمن أو التقادم، وفقاً لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لعام ١٩٦٨، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨.

إن ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين وقادة الاحتلال على الانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين الفلسطينيين تقتضي رصد هذه الانتهاكات وتوثيقها في ملفات رسمية، تتضمن الأدلة المادية التي تثبت ارتكابها وإسنادها للمسؤولين عنها، ومتابعة تقديم مجرمي الحرب إلى القضاء الدولي لمعاقبتهم على ما اقترفوه من جرائم بحق الفلسطينيين وضد الإنسانية وهذا أمر تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بكفاءة وكذلك السلطة الوطنية الفلسطينية.

## الخيارات والآليات القانونية المتاحة

أخذت اتفاقيات جنيف بمبدأ مسؤولية الفرد الجنائية عن الأفعال التي يأتيها بالمخالفة لنصوصها وقد نصت المادة ١٢ من الاتفاقية وتقع المسؤولية الجنائية الدولية على الفرد أيضاً كان مركزه، فالمرکز الرسمي لمقترف الجريمة لا يعفيه من المسؤولية والعقاب وهو ذات المبدأ الذي أقرته لجنة القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية لمجرمي حرب البوسنة من الصرب وقد نصت على «لا يعفى مقترف الجريمة الدولية من تحمل المسؤولية الدولية ولو كان قد تصرف بوصفه رئيساً للدولة أو حاكماً أثناء ارتكابها» وهذا ما أكدته المادة ١٢٩ من اتفاقية جنيف بقولها «يلتزم كل طرف من الأطراف المتعاقدة بالبحث عن الأشخاص المتهمين باقتراح مثل هذه المخالفات التي أمروا بها» والاتفاقية هنا لا تكتفي بمسؤولية مرتكبي الجرائم بل تقرر مسؤولية الرؤساء الذين يأمرهم بارتكابها. وقد حددت اتفاقية روما المؤسسة لمحكمة الجنايات الدولية بأنه لا يجوز محاكمة هيئات أو دول، واقتصرت على محاكمة أفراد مسؤولين حتى وإن كانوا رؤساء دول أو رؤساء حكومات (رؤساء وزراء) والمسؤولين الآخرين، بمن فيهم القيادات العسكرية العليا.

وبناء على ما سبق فنحن عندما نلجأ إلى ملاحقة قادة الاحتلال فإننا نستخدم حقوقنا المتاحة طبقاً للقانون الدولي والأعراف الدولية وجرائم الاحتلال تكاد لا تعد ولا تحصى، وتكاد تكون ثابتة بأدلة قطعية، والأمر بأيدينا، ملف الجريمة أماناً ثابت وموثق، يبقى أن نستخدم عقولنا وإرادتنا، فحق المحاكمة والملاحقة بات أكثر إتاحة لنا، فحصول فلسطين على عضوية المراقب في الأمم المتحدة يمكننا أن نطالب بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق طبقاً لنص المادة ٩٠ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ويعطني الحق في المطالبة بالتعويضات وتوقيع الجزاءات الجنائية، وهنا علينا تحدي الاحتلال في كافة المحافل الدولية والعمل على كسب الرأي العام العالمي، وفضح الاحتلال وسياساته، وكشف جرائمه الجنائية الدولية، إنها فرصة دولية لنا للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب، ولعل هناك أكثر من خيار قانوني دولي يمكن اعتماده لملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجريمة العدوان وتهديد السلم والأمن الدوليين، ولكن هذه الخيارات تعترضها عقبات



لعل إبرازها يتمثل بمواقف الولايات المتحدة والقوى المنتفذة في نظام العلاقات الدولية التي حالت على مدى ٦٦ عاماً من ملاحقة إسرائيل وتجريمها قضائياً. بموجب أحكام القانون الدولي.

## خمس خيارات فلسطينية للملاحقة القانونية:

أولاً العمل على إحالة قيادات الاحتلال إلى المحكمة الجنائية الدولية وهذا يتطلب من دولة فلسطين بعد انضمامها إلى ميثاق روما المؤسس للمحكمة أن تحضر ملفات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لوضعها أمام المحكمة ، حيث يعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، معاهدة دولية تلزم جميع الدول الأطراف، وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة التي تقضي «بتقييد التعاقد بتعاقد» باعتبارها قاعدة أساسية في كافة الأنظمة القانونية، ويترتب عليها أن احترام المعاهدات أمر يعلو إرادة الدول المتعاقدة . وهنا يثار تساؤل، حول إمكانية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت في فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وذلك في ظل رفض دولة «إسرائيل» الانضمام إلى المعاهدة الدولية المنشئة لهذه المحكمة؟

تجدر الإشارة إلى انه من حيث المبدأ، لا تخضع دولة «إسرائيل» بوصفها دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، للولاية القضائية لهذه المحكمة تطبيقاً لمبدأ «الأثر النسبي للمعاهدات الدولية» وانطباقها على أطرافها فحسب. غير أن هذا المبدأ تنظمه وتقيده العديد من الاستثناءات المقررة لصالح إعمال العدالة الجنائية الدولية، وعدم إفلات مرتكبي أشد الجرائم خطورة على المجتمع الدولي من العقاب، وإن إعمال الاستثناءات الواردة على المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى إلزامية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك استناداً على أن اختصاص القضاء الجنائي الدولي هو اختصاص مكمل لاختصاص القضاء الوطني، فإن الاختصاص ينعقد لقضاء دولة «إسرائيل». بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، من الجنود والمدنيين الذين ارتكبوا جرائم الحرب ، حيث أن القانون الدولي الإنساني يلزم دولة «إسرائيل» باتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وقضائية وتنفيذية لضمان المعاقبة على جرائم الحرب ، وذلك وفقاً لنص المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة الملزمة لإسرائيل باعتبارها طرفاً في هذه الاتفاقية وباعتبارها سلطة احتلال.

وهذا ما لم تقم به سلطات ودولة الاحتلال فاخصاص محكمة الجنايات سيكون مكملاً للاختصاص القضائي الوطني، في حال كان النظام القضائي الوطني فاعل ونزيهة وذو مصداقية ويلتزم بالمعايير الدولية ، لذا نجد بأن المحكمة بإمكانها ممارسة اختصاصاتها في حالتين، الأولى عند انهيار النظام القضائي والثانية عند رفضه أو فشله من القيام بالتزاماته

القانونية بالتحقيق ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم، وهذا ما تؤكده وقائع وتقارير المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية وتقارير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وأيضا ما أكدته بعثة تقصي الحقائق بشأن العدوان على قطاع غزة عام ٢٠٠٩، وبالنظر إلى أن السوابق التاريخية يتبين بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تقم بالوفاء بالتزاماتها الدولية الخاصة بملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت من قبلهم في حق الشعب الفلسطيني. فإن هذا يعني، أن دولة «إسرائيل» غير راغبة في محاكمتهم أو غير قادرة على ذلك لأي سبب من الأسباب، وهنا يأتي دور المحكمة الجنائية الدولية، بنظر هذه الجرائم ومعاينة المتورطين فيها، يصبح اختصاصا إلزاميا. وذلك لأن الدول غير الأطراف في النظام الأساسي ومن بينها دولة «إسرائيل» يمكن أن تلتزم بأحكام هذا النظام قسرا في حالتين رئيسيتين، تدور وجودا وعدما حول عجز الدولة غير الطرف في ملاحقة الجناة أو عدم رغبتها في محاكمتهم أو عدم قدرتها على ذلك لأي سبب من الأسباب وهو الأمر الذي كان سببا في إحالة مجلس الأمن ملف دارفور للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ورغم أن السوابق التاريخية لقرارات مجلس الأمن تنبئ باحتمال فشل مجلس الأمن في إصدار قرار ملزم إحالة ملف جرائم الاحتلال الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الفيتو الأمريكي، إلا أن المحاولة في حد ذاتها سوف يكون لها مردود إيجابي بالنسبة للقضية الفلسطينية، وذلك من جهة كشف الجرائم غير الإنسانية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وحشد مزيد من التأييد الدولي تجاه ضرورة الإسراع في تبني حل عادل لها، وتعرية سياسة الازدواجية والكيل بمكاييلن التي يتعامل بها مجلس الأمن مع القضايا العربية التي تتشابه فيها مصلحة الاحتلال الإسرائيلي مع مصالح الإدارة الأمريكية المنحازة دائما لجانب دولة الاحتلال. إلا انه يتبقى وفق ميثاق روما المؤسسة لمحكمة حالتين يمكن إلزام دولة الاحتلال «إسرائيل» بالخضوع للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قسرا، هما:

الحالة الأولى: اللجوء إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك وفقا للمادة ١٥ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يجوز للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يقوم من تلقاء نفسه بمباشرة التحقيق في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة، وذلك دون الإحالة من قبل الدول الأطراف (مادة ١٣ (أ)، ١٤) أو من قبل مجلس الأمن (مادة ١٣ ب) أو دولة غير طرف (مادة ١٢/٣). ولكن يجب على المدعي العام أن يقوم، قبل البدء في إجراءات التحقيق، بتقديم طلب مدعم بالمستندات المادية للدائرة التمهيديّة للمحكمة (مادة ١٥/٢) والحصول على موافقتها (م/١٥/٤) بأغلبية أصوات لا تقل عن ٢ صوتين من واقع ثلاثة أصوات.

وهذا الخيار فشل سابقا في عام ٢٠٠٩، رغم تقديم السلطة الفلسطينية طلب قبول ولاية المحكمة على فلسطين ونظرا لتذرع المحكمة بعدم حصول فلسطين على عضوية الدولة، وقد قدم مدعي عام محكمة الجنايات الدولية السابق اوكامو توصية بان تعمل السلطة الوطنية على ترقية عضوية فلسطين في الأمم المتحدة .

الحالة الثانية : هي طلب دولة عضو في ميثاق روما المؤسس للمحكمة من مدعي عام المحكمة فتح تحقيق بناء على طلب الدولة وهذا ما يتيح الآن حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب وتصديقها على الميثاق وبما يعني اعترفا من دولة فلسطين باختصاص المحكمة ولايتها، وهذا ما ينبغي أن تحشد الجهود له الآن وخاصة في ظل استمرار تنكر دولة الاحتلال الإسرائيلي لكافة قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي وانتهاكها المنظم لحقوق الإنسان الفلسطيني فهذه وسيلة قانونية وقضائية باتت من حق ضحايا حقوق الإنسان التي يجب تمكينهم من الحصول على الانصاف والعدالة من خلال العمل على محاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الجنائي الدولي.

وبالرغم من التخوفات التي يبدها البعض بأن الذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية سلاح ذوي حدين خاصة في ظل اختلال ميزان القوي الدولي، وانه بمقدور إسرائيل محاكمة قادة المقاومة، وهنا نود التوضيح بأن القانون الدولي يمنح شرعية لأعمال المقاومة الوطنية أو التحرر الوطني ويضفى عليها مشروعية وقبولاً في حالتين اثنتين، الأولى اعتمادها وسيلة لممارسة الحق في تقرير المصير والتحرر من الاستعمار، والثانية اللجوء إليها للتخلص من الاحتلال وظلمه. ولذا فالتمييز القانوني بين الإرهاب وبين المقاومة الوطنية ضروري.

وقد أكدت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أن لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها وأشارت في مواد أخرى إلى أهمية هذا الحق، ثم عمدت الجمعية العامة إلى إصدار الإعلانات المتعاقبة حول هذا الموضوع، وأبرزها الإعلان الصادر في العام ١٩٦٠، والذي أكد أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وانسجاماً مع هذا الإعلان صدرت الاتفاقيتان الدوليتان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاجتماعية والاقتصادية في العام ١٩٦٦. وأكدت هاتان الاتفاقيتان حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي إنمائها، كما بررتا الكفاح الشعبي من أجل ذلك، بما قد تستدعيه الحاجة من مقاومة للمستعمر وصمود في التصدي له.

بما أن الاحتلال عمل قسري يهدف إلى اكتساب الأرض بالقوة، يشكل انتهاكا لأحكام القانون الدولي. فالمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تحظر على كل الدول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أخرى. وعلى هذا

الأساس كانت القرارات الدولية (بما فيها القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧) تدين اكتساب الأرض بالقوة، وتصنفها قانوناً بالأراضي المحتلة. وهذا يعنى أنها خاضعة في ترتيب أو ضاعها المؤقتة للأحكام الدولية المتعلقة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وتحديدًا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، والتي تشكل جزءاً أساسياً من القانون الإنساني الدولي. وتجدر الظروف والشروط التي تمارس حركات التحرر الوطني عملياتها العسكرية والعنيفة في إطارها قبولاً من الموثيق والأعراف الدولية ومن المجتمع الدولي، ومن أهمها وضوح هدف هذه العمليات وهو إزالة الاحتلال أو الاستعمار الذي تفرضه إحدى الدول أو الشعوب على غيرها من الدول أو الشعوب. وهذا الهدف يجد قبولاً من المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، كما أن الأمم المتحدة خصصت أحد أجهزتها لتصفية الاستعمار وتقرير حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال وأكد ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق.

لذلك لا بد أن تغتنم دولة فلسطين هذه الفرصة لضمان أن تمارس محكمة الجنائيات الدولية لاختصاصها في إنفاذ القانون الدولي الإنساني والمساهمة في حماية ضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم التطهير الجماعي والعنصرية التي مارستها سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وبما يسمح للفلسطينيين بسد ثغرة إفلات قادة الاحتلال الإسرائيلي من العقاب في ما يخص جرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين وبما يساعد الدولة الفلسطينية على تخطي العقوبات القانونية الإجرائية التي كانت ستقصف حائلاً دون المطالبة بتطبيق العدالة الجنائية الدولية على مجرمي الحرب الإسرائيليين .

#### ثانياً: الاختصاص العالمي

وهذا الخيار يعني بأنه من حق أية دولة طبقاً لاتفاقية جنيف الأربع للعام ١٩٤٩، محاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، بصرف النظر عن مكان وقوع هذه الجرائم، طبقاً لقوانين الدولة ذاتها. ويستند مبدأ الاختصاص العالمي على أساس تعاقدية، نجده واضحا، بلا لبس أو غموض، فيما تنص عليه نصوص المواد ٤٩، ١٢٩، ٥٠، ١٢٩، ١٤٦ المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) التي أُلقت على الدول التراماً باتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وتنفيذية لقمع جرائم الحرب وضمان توقيع العقاب على الفاعلين لها، وذلك بغض النظر عن مكان ارتكاب تلك الجرائم أو جنسية مرتكبيها. حيث ألزمت هذه النصوص، الدول الأطراف فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات الأربع، بالبحث عن المتهمين بارتكاب هذه الانتهاكات «بغض النظر عن جنسيتهم» وتقديمهم للمحاكمة أمام محاكمها الوطنية أو تسليمهم للمحاكمة من جانب دولة أخرى، وذلك طبقاً للمبدأ القاضي بالتزام الدول بـ «إما المحاكمة أو التسليم». ولعل الاختصاص الجنائي الدولي يتيح نظرياً على الأقل لنحو ٤٧ بلداً (معظم دول الاتحاد الأوروبي) التقدم أمام المحاكم الوطنية

ورفع دعاوى تطلب جلب المتهمين إلى العدالة لمقاضاتهم، حتى وإن كان الجناء يتمتعون عن جنسية بلد آخر، حيث يمكن رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الوطنية لملاحقة المتهمين، ويكفي أن يحمل الضحية جنسية البلد الذي يرفع الدعوى أمام قضاء بلده، ليحق له مقاضاة المتورطين في جرائم يقدّمها ضد مجهول أو ضد شخص بذاته من المسؤولين الإسرائيليين، حتى وإن كان يتمتع بحصانة، لأن هذه الأخيرة لا تعفيه عن المساءلة بارتكاب الجرائم. ورغم أن هذه إمكانية اللجوء إلى الاختصاص العالمي ما تزال متوفرة حتى الآن حيث أن هناك عدداً من الدول تسمح قوانينها ونظامها القانوني بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلا أن الأمر لم يجر استثماره من جانب الفلسطينيين والعرب على نحو مؤثر، فالسلطة والحكومات العربية لم تدخل هذا الباب بعد، أما المجتمع المدني فإمكاناته شحيحة وأهالي الضحايا بأوضاع صعبة ولا تسمح لهم اختيار هذا الطريق لتكليفها الباهظة.

وقد قامت دولة الاحتلال مؤخراً بتكليف محامين دفعت ملايين الدولارات لمعرفة القوانين التي تنطبق على مسؤولين يمكن اتهامهم بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، كما قامت وبمساعدة وضغط أمريكي بالعمل على إجبار بعض الدول الأوروبية لتعديل قوانينها مثلما حدث مع بلجيكا وبريطانيا وأسبانيا، خصوصاً بعد قبول قضائها دعاوى ضد مسؤولين إسرائيليين.

ولعل هذا يفسّر ضيق صدر إسرائيل وتبرّمها، وهي التي لا تكتثر بالقانون الدولي كثيراً، حيث شنت هجوماً ضد رئيس لجنة التحقيق الدولية وويليام شابس وأيضاً ضد تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان للأراضي الفلسطينية المحتلة، ريتشارد فولك، وتقرير غولدستون وكذلك ضد تقرير بوستروم، لأنهما يعرّضاً «مشروعية» وجودها للتساؤل المشروع، خصوصاً وأن هذه التقارير توجهان اتهامات صريحة إلى قيامها بارتكاب حرب تستحق إحالة المرتكبين إلى القضاء الدولي.

ورغم عدم تفعيل هذه الآليات وعدم الرجوع إليها لدرجة كافية حتى الآن، إلا أن الكثير من المسؤولين الإسرائيليين أصبحوا يخشون السفر إلى أوروبا، تحاشياً لاحتمال إلقاء القبض عليهم، لاسيما إذا كان هناك من سيرفع أو رفع شكوى ضدهم. بموجب الاختصاص الجنائي الدولي.

وهنا يجب على دولة فلسطين ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية العمل مع الدول وبالذات الإفريقية والأوروبية ودول آسيا ودول أمريكا اللاتينية التي يرتادها الإسرائيليون ومنهم ضباط وقادة عسكريون وسياسيون من المتورطين في ارتكاب جرائم

الحرب، وذلك إما بالتخطيط لها، أو إعطاء الأوامر بارتكابها، كي تفتح ولايتها الجنائية لملاحقة مجرمي الحرب وفاءً لالتزاماتها التعاقدية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة.

وكما يتطلب الأمر أيضاً العمل على تعديل قوانين الجزاء والعقوبات الفلسطينية والعربية، لكي تقبل دعاوى ضد مسئولين إسرائيليين متهمين بارتكاب جرائم، خصوصاً إذا مرّوا عبر أراضيها، إذ يتعين في هذه الحالة وجود تشريعات قانونية تسمح بتجريم ومحكمة المتهمين بارتكاب الجرائم، وهذا هو الأساس الذي استندت إليه المحاكم في عدد من الدول في قبول النظر في الدعاوى التي أقيمت ضد متهمين باقتراف جرائم حرب، علماً بأن إسرائيل هي أول من لجأ إلى استخدام هذا « الحق » رغم أنها قامت بمخالفة صريحة وسافرة لقواعد القانون الدولي، عند اختطاف ايخمان من الأرجنتين العام ١٩٦٠ وقامت بنقله إلى مطار بن غوريون، وأعلنت عن بدء محاكمته ثم قامت بإعدامه (بعد صدور الحكم ضده).

إن اللجوء إلى هذا الخيار ممكن رغم أنه غير مضمون، لاسيما من خلال الضغوط السياسية والتعقيدات القانونية، التي قد تجعل الجناة يفلتون من يد العدالة كما حدث عندما تراجعت بعض الدول الأوروبية عن مبدأ الولاية القضائية الدولية لاسيما دول مثل (بلجيكا، واسبانيا، وبريطانيا) على اثر تقديم دعاوى بحق عدد من المسئولين الاسرائيليين، وحتى بالدول التي تراجعت عن مبدأ الولاية القضائية يمكن رفع دعاوى على من خدموا في جيش الاحتلال من مزدوجي الجنسية.

ثالثاً:- الطلب من مجلس الأمن في الأمم المتحدة إنشاء محكمة خاصة مؤقتة على غرار محكمة يوغسلافيا ورواندا وسيراليون وكمبوديا والمحكمة الدولية لملاحقة قتلة الرئيس رفيق الحريري، ولكن العقبة الأساسية التي قد تحول دون تحقيق ذلك هي: استخدام واشنطن حق الفيتو، وانحيازها لصالح إسرائيل، الأمر الذي يعرقل اتخاذ مثل هذا القرار، وهو ما ينبغي أخذه بالحسبان عند التفكير باتخاذ خطوة جديّة ناجحة.

رابعاً: إحالة الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء محكمة دولية خاصة من قبلها طبقاً لمبدأ « الاتحاد من أجل السلام » الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٧٧ في العام ١٩٥٠ (بشأن كوريا). ورغم النزاع الفقهي بشأن القرار المذكور، إلا انه يعدّ إحدى السوابق التي يمكن اعتمادها والبناء عليها، الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من الأنشطة لحشد وتعبئة الكثير من الطاقات للحصول على قرار يمكن بموجبه مقاضاة مرتكبي الجرائم. ولكن هذا الخيار قد لا ينجح بالحصول على أغلبية في الأمم المتحدة، وإن نجح فقد تمتنع الأمم المتحدة من تمويل المحكمة، وهذا ما هو متوقع

، الأمر الذي قد يؤدي إلي انحسار فرص هذا الخيار، ولكنه يبقى احد الخيارات الهامة التي يمكن من خلالها فتح اشتباك سياسي ودبلوماسي وقانوني من خلال الجمعية العامة لطلب أيضا إنهاء الاحتلال وأخذ صلاحيات مجلس الأمن لضمان إيقاع عقوبات رادعة على دولة الاحتلال. بموجب الباب السابع في ميثاق الأمم المتحدة ، وهو أمر سيؤدي بالضرورة إلي فتح نقاش واسع وعميق لإصلاح آليات العدالة الدولية والأمم المتحدة.

الخيار الخامس : اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ورغم أن اختصاص المحكمة هو الفصل في النزاعات الدولية(من الدول) التي تُعرض عليها وتفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية، وكذلك إصدار فتاوى استشارية وبهذا المعنى فإن اختصاص المحكمة يتعلق بإصدار أحكام مدنية وليست جزائية على المتهمين، وهي «محكمة حقوقية» تقضي بالمسؤولية المدنية والتعويض، وهناك سابقة البوسنة حيث أقامت دعوى لدى محكمة العدل الدولية العام ١٩٩٣ ضد صربيا بسبب المجازر المرتكبة. ولعل صدور أحكام بالتعويض المدني سيسهم لاحقاً بملاحقة المرتكبين عبر محكمة جنائية، لاتخاذ عقوبات ضدهم وتجريمهم طبقاً للقانون الدولي الإنساني. وهنا يمكن استعادة قرار محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية بناء جدار الفصل العنصري العام ٢٠٠٠، ودعوتها إلى عدم إكماله بل هدمه وتعويض السكان الفلسطينيين المتضررين بسبب ذلك.

وفي هذا الإطار يمكن الاستنتاج بأن حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب ساهم في تقوية خيارات الملاحقة للاحتلال وفق الآليات الخمسة سابقة الذكر ، الأمر الذي يعني تعظيم قدرة الفلسطينيين على اللجوء إلي هيئات الأمم المتحدة كي تعمل على ضمان امتثال دولة الاحتلال لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان والعمل على تأمين حماية دولية للشعب العربي الفلسطيني في إطار تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه العادل والمشروع في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وتأمين حق العودة طبقاً للقرار ١٩٤ ، وإرغام إسرائيل على الامتثال للقرارات الدولية وتفكيك المستوطنات، وكذلك تقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى القضاء الدولي.

### المسؤولية المدنية للاحتلال

من أهم نتائج تحريك المسؤولية الدولية هو الالتزام بإصلاح الأضرار الناجمة عن العدوان غير المشروع، سواء عن طريق إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الفعل غير المشروع المتمثل في العدوان والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، أو التعويض المالي عن كافة الأضرار الناجمة عن الأفعال غير المشروعة، أو بالترضية، وخاصة فيما يتعلق بالأضرار المعنوية

أو الأدبية. فوفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، يقع على عاتق سلطات الاحتلال التزامان مدنيان. يتمثل الأول في ضرورة التوقف الفوري عن الانتهاكات والأعمال غير المشروعة، وخاصة العقوبات الجماعية. بمختلف أنواعها، واستخدام القوة المفرطة والمميّطة ضد المدنيين، والقتل خارج نطاق القانون.

أما الثاني فيتمثل في التعويض العيني والمالي عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، وذلك بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الانتهاك. وإذا لم يكن بالإمكان ذلك، فإن سلطات الاحتلال ملزمة بدفع تعويض مالي عن الأضرار التي لحقت بالسكان والممتلكات جراء هذه الانتهاكات. وعليه، يقع على الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية تعويض المواطنين الفلسطينيين والسلطة الوطنية الفلسطينية عن المباني والمنشآت الخاصة والعامة التي قصفتها قوات الاحتلال وخربتها، والأراضي التي جرفتها والأشجار التي اقتلعتها، والبنية التحتية التي دمرتها، والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الحصار والقصف والعدوان المستمر. هذا بالإضافة إلى تعويض الجرحى والأسرى وذوي الشهداء الأبرياء عن الألم والمعاناة التي حلت بهم، وعن الخسائر المادية التي تم تكبدها نتيجة للأسر أو الجرح أو القتل غير المشروع.

لقد نصت المادة ٣ من اتفاقية لاهاي للحرب البرية لسنة ١٩٠٧ على « أن الدولة التي تخل بأحكام هذه الاتفاقية تلتزم بالتعويض إن كان لذلك محل. وهي تكون مسؤولة عن كافة الأعمال التي تقع من أي فرد من أفراد قواتها المسلحة ». ونصت المادة ٥٢ من نفس الاتفاقية على أن «تقوم دولة الاحتلال بدفع مبالغ نقدية للسكان عن إتلاف الممتلكات والأضرار بها، بحيث تدفع المبالغ فوراً للمتضررين. وفي حالة عدم الدفع الفوري، فإن الدولة المحتلة تمنح هؤلاء السكان إيصالات بهذه المبالغ، على أن تقوم بدفع هذه الإيصالات بأسرع وقت ممكن ». وتعتبر إسرائيل ملزمة بأحكام اتفاقية لاهاي هذه باعتبارها جزءاً من القانون الدولي العرفي. يكفي الإشارة إلى أن سويسرا ما زالت تدفع تعويضات إلى إسرائيل لأنها قامت بغلق حدودها أمام الفارين اليهود في الحرب العالمية الثانية، لأنهم كانوا معرضين للموت من جانب النازية، فمن سيدفع ثمن إغلاق معابر غزة ومن سيتقاضى لمسؤولياته المدنية والجنائية؟

ولقد أكدت بعض قرارات الأمم المتحدة، مثل قرار الجمعية العامة رقم ١٤٤/٣٨ لسنة ١٩٨٣، على حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في استعادة مواردها وثرواتها وأنشطتها الاقتصادية، وفي نيل تعويض كامل عما أصاب تلك الموارد والثروات والأنشطة من استغلال واستنزاف وإضرار. وهناك مجموعة من السوابق الدولية التي تلزم الدولة المحتلة بتعويض المتضررين بسبب الاحتلال، مثل قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٤، ٦٨٦، ٦٨٧ لسنة ١٩٩٠، والتي أكدت مسؤولية العراق عن تعويض



الكويت عن الأضرار المادية، بما في ذلك أضرار البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية أو الأضرار التي لحقت بالحكومة أو المؤسسات أو الأفراد. إن انطباق نفس المعيار يوجب تعويض المتضررين الفلسطينيين نتيجة ممارسات قوات الاحتلال غير القانونية من قبل دولة إسرائيل.

خامساً: فرص متاحة.. وقيود غير محدودة

#### ١. دور حركة حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية

تمكنت الحركة الحقوقية الفلسطينية من تطوير جهودها على نحو متقدم في مجال توثيق جرائم الاحتلال على نحو مهني رفيع المستوى، وتقديم المعلومات الموثقة، واجتذاب دائرة الدعم الدولي لا سيما على الأصعدة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني غير المسييسة.

كما كانت قادرة على اختراق جدار الحماية للاحتلال من خلال توفير ملفات قضائية متكاملة عن عدد من جرائم الحرب والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة التي تستوجب المساءلة، وتجاوز العقبات التي تُكبل المحاسبة عبر مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، عبر اللجوء لمحاكم الاختصاص القضائي الجنائي الدولي في الدول التي تسمح تشريعاتها الوطنية بذلك، وبات المئات من المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين رهن المراجعة قبل سفرهم للخارج خشية التوقيف. بموجب هذه القضايا في ٢٥ دولة.

كما أسهمت في توفير العديد من الملفات الموثقة والمدققة للجنة تقصي الحقائق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (لجنة غولدستون) التي رفعت تقريرها عن الجرائم المرتكبة في سياق عدوان ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ والذي يتيح ملاحقة قادة إسرائيل قانونياً عبر المحافل الدولية، ولا يحد من إمكانية استخدام هذا التقرير نكوص رئاسة السلطة الفلسطينية عن متابعة تحريكه في ظل الضغوط والابتزاز السياسي الأمريكي.

غير أن المنظمات الحقوقية الفلسطينية تشهد تضيقاً سياسياً على تحركاتها في دول الاختصاص القضائي الجنائي الدولي التي عمدت حكوماتها في بعض القضايا إلى تهريب المتهمين المطلوبين تجنباً للأزمات السياسية، وسعى بعضها لمحاولة تغيير التشريعات لمنع استمرار القضاء في نظر القضايا، بالإضافة إلى التضيق مالياً من مصادر تمويلها التقليدية، وفي ظل انعدام التمويل العربي عنها، في وقت خصصت فيه حكومات عربية اعتمادات مالية ذهبت سدى لمؤسسات غير قادرة وغير خبيرة في مجالات الملاحقة.

لم تتخاذل المواقف الحقوقية العربية عن النهوض بمسئوليات إدانة العدوان والدعوة لوقفه وإنهاء الاحتلال والمحاسبة على جرائمه، والتحرك على المحافل العربية والدولية من أجل تعزيز الدعم لحقوق الشعب الفلسطيني وفق الشرعية الدولية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التأكيد على مشروعية مقاومة الاحتلال، والدفع باتجاه توفير الدعم السياسي العربي للحقوق الفلسطينية ولحمل المجتمع الدولي على الاضطلاع بمسئولياته، وحث الحكومات العربية كذلك على الوفاء بتعهداتها لتقديم الدعم المالي الضروري لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال والعقوبات الجماعية والحصار وحرب التجويع والإفقار التي يشنها على المجتمع الفلسطيني.

غير أن قدرة الحركة الحقوقية في الوطن العربي على التأثير تبقى محدودة بمقدار قدرتها على التأثير في تعديل وتعزيز السياسات العربية المساندة للحقوق الفلسطينية، حيث تركز هذه القدرة على التضامن والتأييد والموازرة، بما في ذلك في المحافل الدولية، لكن حتى هذه الجهود تتراجع حالياً في ظل الانشغالات الداخلية من ناحية، واضطراب عدد البلدان العربية التي يتهددها الانهيار الشامل، فضلاً عن انقسامات الحركة الحقوقية بين مواقف ذات طبيعة سياسية وأيدولوجية، بالإضافة إلى تأثر فعل القاطرات الإقليمية الرئيسية في الحركة بالقيود السياسية وانحسار مواردها المالية.

## ٢. الموقف الرسمي العربي وتراجع مظاهر التأييد الشعبي العربي

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة حرجة في ظل الأوضاع العربية الراهنة والانقسامات السياسية والاستقطابات الحادة التي طالت كذلك حركة حقوق الإنسان، فقد تراجعت على نحو مريع مظاهر التأييد الشعبي العربي للحقوق الفلسطينية متصلة بتنافسات المحاور الإقليمية وانقسام البلدان العربية، إضافة إلى التأثير على نحو يكاد يكون مباشر بالانقسامات الفلسطينية الداخلية.

وعقب ظهور الميل الشعبي الجارف للاستقرار في ظل مظاهر الفوضى التي عمت بلدان التغيير العربية التي شهدت ثورات وانتكاسات في مساراتها الانتقالية، فقد انعكس ذلك ضمناً على المواقف الشعبية من القضية الفلسطينية، أو على الأدق على مظاهر الفعل والتأثير الشعبية، بحيث باتت مظاهر التأييد الشعبية العالمية - بما في ذلك الغربية - ملموسة أكثر من مظاهر التأييد الشعبية العربية. ويتسق مع ذلك أيضاً مواقف بعض الدول اللاتينية التي بادرت لاتخاذ إجراءات بحق الاحتلال الإسرائيلي تعاطفاً مع الضحايا الفلسطينيين.

في ظل حالة الانقسام العربي والتنافس الإقليمي، لم يكن الموقف الرسمي العربي ملموساً على نحو كاف في ظل حملات الدعاية والتشكيك المتبادلة. فعلى الرغم من أن اجتماع وزراء الخارجية العرب في منتصف يوليو/تموز قد انتهى إلى تبني مشروع قرار مطروح على

مجلس الأمن الدولي ينص مضمونه على إجراءات لإنهاء الحصار والإغلاق عن قطاع غزة ومناطق في الضفة الغربية وفتح المعابر الستة التي يغلقتها الاحتلال الإسرائيلي بإشراف حكومة التوافق الوطني وفي ظل آلية مراقبة دولية، وإعادة فتح المطار المدمر في قطاع غزة وإنشاء ميناء بحري للقطاع، وإطلاق سراح الأسرى المحررين الذين أعيد احتجازهم والدفعة الرابعة من الأسرى المفترض الإفراج عنهم، بالإضافة إلى تبني مبادرة التهدئة، إلا أن الانقسام وحملات التشكيك والاتهامات المتبادلة أسفرت عن إهدار الوعي بالموقف الرسمي العربي. وضاعف من ذلك، عدم الإصرار على طرح مشروع القرار للتصويت على مجلس الأمن، والذي يجري تفسيره على أنه يؤدي لإفساح المجال أمام جهود التفاوض التي شاركت فيها السلطة الفلسطينية والعديد من القوى الدولية المؤثرة لضمان وقف إطلاق النار وحقق دماء المدنيين بداية.

### ٣. الدولة الفلسطينية والمصالحة الوطنية

وتتمثل أبرز عوامل القوة التي اكتسبها الشعب الفلسطيني في نضاله مؤخراً في الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، وهي الدولة التي وإن كان ينقصها عضوية الأمم المتحدة بسبب التعسف الأمريكي - الغربي، إلا أنها باتت دولة طرف في اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩، وانضمام الدولة الفلسطينية إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وبالتالي يتوافر لها الحق في دعوة الآليات الدولية ذات الولاية والاختصاص للنهوض بمسئولياتها في مواجهة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، غير أن ذلك يكتنفه قدر من المخاطرة بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي تتجسد فيها أيضاً مؤسسات الدولة الفلسطينية المعترف بها دولياً، حيث سيكون ممثليها عرضة لملاحقة الاحتلال لأشخاصهم بأشكال مختلفة، كما يمكن النيل من الشعب الفلسطيني ذاته عبر منع المعونات الدولية عن السلطة على نحو يضر بقرابة الستين في المائة من السكان الفلسطينيين الذين يعتمدون على السلطة في معاشاتهم، ولا يعد ذلك خياراً ممكناً في ظل عدم وفاء الحكومات العربية بتعهداتها المالية.

يعد الانقسام الفلسطيني أحد العوامل القوية التي تقوض قدرة الداعمين لحقوق الشعب الفلسطيني، سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد الدولي، ففضلاً عن تركيز الاحتلال الإسرائيلي على توفير كافة العوامل والدعايات لإذكاء هذا الانقسام لإضعاف حقوق الشعب الفلسطيني، يؤدي التنافس العربي والإقليمي إلى مفاخرة تأثير هذا العامل على قوة القضية الفلسطينية وحضورها على المستوى الدولي، كما على قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود واستمرار مختلف أشكال نضاله من أجل نيل حقوقه المشروعة.

## سادسا : خاتمة وتوصيات

لقد أكد العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة مرةً أخرى على الضرورة الاستثنائية والعاجلة والمُلحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونيل شعبنا حريته واستقلاله كما أكد هذا العدوان أيضاً على تمسك الحكومة الإسرائيلية بنهج الاحتلال وإرهاب الدولة المنظم والقوة الغاشمة والحرب، ما يفرض على المجتمع الدولي والعربي الاضطلاع بمسؤولياته نحو الشعب الفلسطيني، كما أكد العدوان على ضرورة الوحدة الوطنية وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية تكفل بناء إستراتيجية وطنية موحدة تعزز من صمود شعبنا ومقاومته للاحتلال، وتضمن التصدي للتدهور غير المسبوق في أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة والضغط من أجل إنهاء الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على قطاع غزة وفتح كافة المعابر فوراً، وإعادة الاعمار والإيواء للنازحين وضحايا العدوان، وتضمن تعزيز الشركات العربية والدولية من أجل العمل الجاد لإنهاء الاحتلال الحربي الإسرائيلي طويل الأمد لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، باعتباره سبباً رئيساً فيما يقترف من جرائم حرب وعقوبات جماعية ممنهجة في قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشكل عائقاً أمام حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتقرير مصيره وضمان حقوقه الغير قابلة للتصرف التي كفلتها له قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكافة الأعراف والمواثيق الدولية.

### لعل المطلوب فلسطينياً وعربياً ودولياً :

١. البدء في إقرار وتطبيق إستراتيجية شاملة تقوم على استخدام كافة الأدوات والتحرك الكفاحية والدبلوماسية والسياسية الهادفة إلى عزل ومقاطعة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي وإعادة القضية الفلسطينية إلى رحاب الشرعية الدولية. بمؤسساتها وقراراتها بعد أن صادرت دورها لفترة الرباعية الدولية والمفاوضات الفاشلة بمختلف صيغها واعتماد توجه جدي لتبني إستراتيجية بديلة، رغم الضغوط على القيادة الفلسطينية وخاصة في ظل وهن الواقع العربي إلا أن حقوق الضحايا في العدالة تقضي محاسبة قادة الاحتلال وأيضاً لمنع أي عدوان جديد على فلسطين.
٢. مواصلة الاشتباك السياسي والدبلوماسي وحملة المقاطعة والمحاسبة للاحتلال باعتبار ذلك ركيزة رئيسية لإستراتيجية جديدة تكتمل بالتوحد في إطار إستراتيجية وطنية تقوم على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية وطنية جديدة تستفيد من حالة التضامن الدولي مع فلسطين في مواجهة العدوان والحصار والاستيطان ومن حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب وتراكم عليها.
٣. تشجيع حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وخاصة الحقوقيين والنقابات في العالم والمؤسسات الحقوقية الدولية ومطالبتهم بسرعة التحرك والعمل على ملاحقة مجرمي

- الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة ومحاسبتهم علي ما اقترفوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومطالبة مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع العربي و العالم بمواصلة فعاليتها الضاغطة على حكوماتها لمقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي باعتبارها دولة إرهاب منظم، وحث الدول والأفراد على مقاطعة وعزل إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وثقافيا وملاحقة قاداتها المتهمين بارتكاب جرائم حرب وملاحقتهم .
- ٤ . الانضمام وبشكل فوري لكافة الأجسام وباقي الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتعديل التشريعات والممارسات المؤسساتية الفلسطينية لضمان التقيد بأحكام هذه الاتفاقيات على الصعيد الوطني، وحث الخطي باتجاه التوجه نحو عضوية المنظمات الدولية من أجل الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لصالح قضيتنا وشعبنا .
- ٥ . تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية والعربية الرسمية والشعبية من خلال وضع إستراتيجية تعمل على تفعيل دور السفارات والمؤسسات العربية وضمان تعاونها مع الجاليات وأحرار العالم .
- ٦ . متابعة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لضمان قيام الأطراف السامية المتعاقدة علي اتفاقيات جنيف بأن تقوم بواجباتها بالضغظ علي سلطات الاحتلال من أجل أن توقف عدوانها واحتلالها للشعب الفلسطيني، وإجبارها على الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين زمن الحرب وتحت الاحتلال . ومطالبة الأجسام التابعة للأمم المتحدة بممارسة دورها في حماية حقوق الإنسان، وقرارات الشرعة الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية بما يكفل حق تقرير المصير للشعب .
- ٧ . تعزيز كل صور التضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي في كامل الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة المحتل، وأدانه مؤامرة الصمت وتراخي المواقف العربية والتباطؤ في دعم نضال الشعب الفلسطيني والقيام بتدابير فعالة لوقف الانتهاكات الجسمية وجرائم الاستيطان والحصار وتهويد القدس والتنكيل بالأسري .
- ٨ . دعم التحركات الفلسطينية والعربية الجادة عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز والعمل الجدي على مقاطعه الاحتلال ومحاصرته سياسيا واقتصاديا، وثقافيا وفضح سياساته العدوانية التوسعية، واستثمار فتوى محكمة العدل الدولية وتقرير ”لجنة غولدستون“ والضغظ على الدول الأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف لعقد مؤتمر عاجل للدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتطبيق الاتفاقية وفرض الحماية للمدنيين الفلسطينيين والنظر في جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي والمساءلة عنها .
- ٩ . دعم جهود منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لتشكيل أوسع هيئة عربية ودولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، والعمل على إنجاح مهمة لجنة تقصي الحقائق المقررة من مجلس

حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، موجهة الضغوط التي يتعرض لها أعضائها من قبل اللوبي الصهيوني وحلفاء دولة الاحتلال.

١٠. تنشيط مختلف أشكال التضامن الشعبي العربي والضغط من أجل موقف عربي جاد لمساندة الشعب الفلسطيني، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية للتحرك العاجل لتقديم كافة أشكال التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي مع الشعب الفلسطيني

١١. مساندة جهود إعادة الاعمار وإنهاء الانقسام والاستمرار في عزل القضية الفلسطينية عن الخلافات العربية - العربية والإقليمية، ومناهضة محاولات شيطنة الفلسطينيين، وكذلك مساندة جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية وإنجاح مسار العدالة الانتقالية في فلسطين وإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية.

وختاماً فالمطلوب من كافة أصدقاء الشعب الفلسطيني وكل محبي الحرية والعدل والسلام والديمقراطية في العالم تكثيف جهودهم وتفعيلها وبذل جل مساعيهم لمؤازرة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل إنهاء الاحتلال، ومحاسبته على جرائمه، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة حتى يتسنى له العيش بحرية وكرامة على أرض وطنه مثله في ذلك مثل كل شعوب الأرض .

تقارير





## واقع المرأة في عيدها العالمي

وفيق الهواري \*

تحتفل البشرية في الثامن من آذار من كل عام بيوم المرأة العالمي وهي مناسبة للتأكيد على مسيرة المجتمع نحو المساواة ما بين الرجل والمرأة، وان المطالب النسوية لا يمكن تحقيقها الا اذا تحولت الى مطالب مجتمعية.

على الرغم من أن المرأة تعاني من العنف منذ فترة طويلة، إلا أن العنف أخذ مكانته الفعلية بعد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥. حيث كشفت الأرقام التي قدمت في تقارير المؤتمر عن حجم معاناة النساء من جرائم العنف الممارس عليهن. قبل ذلك كان الحديث عن العنف ضد المرأة خافتاً وأحياناً ممنوعاً لأسباب اجتماعية ودينية، فالأعراف والتقاليد والعادات تبرر العنف ضدها. وفي التدقيق ببنود اتفاقية سيداو (إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة) الصادرة عام ١٩٧٩ لا نجد بنداً يشير بشكل واضح إلى العنف، لكن اللجنة المسئولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية، ألزمت الدول الموقعة تضمين تقاريرها معلومات عن العنف الممارس ضد المرأة، وفي عام ١٩٩٣ رأى مؤتمر فيينا أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وهذا ما شكل الأرضية التي من أساسها أصدرت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة إعلان مناهضة العنف ضد المرأة.

وفي العالم العربي، واقع المرأة العربية بعيد عن المساواة مع الرجل، إذ إن الكثير من القوانين والتشريعات والممارسات لا تزال تميز ضدها. وخطورة ذلك أنه يحول العنف إلى جزء من الحياة اليومية.

وتغيب عن الدراسات والتقارير الصادرة من البلدان العربية أية أرقام أو معلومات أو إحصاءات دقيقة، لأن حياة النساء مازالت في حيز "التابو". وأفضل مثال هو العنف المنزلي، فهو مقبول اجتماعياً والحديث عنه يفضح خصوصيات العائلة و يمس شرفها وخصوصاً أن موروثنا الثقافي ينتج خطاباً يبرر العنف ضد المرأة، ففيه ما يجعل جسد المرأة ملكاً للزوج أو الأسرة وهو مجال رأسمال رمزي للرجل الذي لا يتلوث بما يعقده هو من علاقات.

\* صحفي لبناني - عضو هيئة تحرير تسامح

وفيه ما يفرض واجب الطاعة على المرأة ويعطي الرجل حق التأديب لها في المجال المنزلي ويمنع من امكانية مقاضاتها للرجل.

واليوم يزيد الخلط في مجتمعاتنا العربية ما بين حيّز الدين باعتباره علاقة روحية تربط الإنسان بما يعتقد به وبين حيّز المواطنة باعتبارها انتماء للدولة المؤسسة، هذا الخلط أدى إلى التمسك بالقوانين التمييزية في مجال الأحوال الشخصية وهي كثيرة جداً .

ومن الأمثلة غير المعروفة لدينا أن المرأة الأجنبية غير المسلمة والمتزوجة من رجل مسلم لا تترث زوجها حتى ولو حصلت على جنسية زوجها، والمرأة المسلمة المتزوجة من رجل غير مسلم لا يُعترف بزواجها .

ويروّج حالياً خطاب ثقافي ديني يكرّس العنف ضد المرأة لأنه ينظر إلى الفوارق بين الرجل والمرأة بصفتها طبيعة فطرية، وان تحرر المرأة من الأدوار النمطية هو خروج على النظام الإلهي ، ويرفعون من قيمة العادات إلى درجة القداسة على الرغم من عدم ورودها في الكتب المقدّسة ويحرمون موانع الحمل وحق المرأة بالإنجاب أو عدمه بالرغم من عدم وجود أي نص مقدس بشأنه .

## وضع النساء في لبنان؟

على الرغم من التطورات التي حصلت خلال العقود الأخيرة التي ضمنت وكرّست حقوق المرأة الإنسانية وخصوصاً بعد مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ ومؤتمر بكين ١٩٩٥ غير أن أشكالاً من التمييز لا تزال قائمة ضد المرأة وعلى مستويات عدّة.

في لبنان، على الرغم من توقيعه اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٩٧، وتحفظه على بعض بنودها، لكنه يبدو مقصراً في تنفيذ البنود التي وافق عليها أصلاً، ويتأثر في سياسته هذه ليست النساء اللبنانيات فحسب بل النساء المقيمات على أرضه.

ففي موضوع مكافحة استغلال المرأة، فإن مجلس النواب في لبنان أصدر في آب ٢٠١١ قانوناً يمنع الاتجار بالبشر حيث عدّل قانون العقوبات و أكد على أن الاتجار بالبشر جريمة، لكن نص القانون يركز على العقاب أكثر مما يركز على الوقاية والحماية والمقاضاة ، وفي هذا المجال يمكن الحديث عن واقع النساء العاملات الأجنبية اللواتي يعانين الكثير من التمييز والعنصرية وانتهاك الكرامة ، وخصوصاً خضوعهنّ لنظام الكفالة وهو نظام استعباد جديد بالإضافة إلى

المعانة في المنازل وهي كثيرة وكبيرة من حيث المعاملة والأجر وظروف العمل .

في السنوات الأخيرة و بعد نزوح الآلاف من السوريين والسوريات إلى لبنان بدأت وسائل الإعلام تتحدّث عن عمليات استغلال للنساء والاتجار بهنّ، والتزويج المبكر لفتيات لا تتعدى أعمارهنّ سن ١٢ عاماً والتواطؤ ما بين بعض رجال الدين وأولياء أمور الفتيات لتسهيل هذا الزواج وهو الطريق الأقصر لطلاقهن لاحقاً وانحراف الكثيرات منهنّ .

أما حول اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، أي أن يكون لهنّ الحق بالتصويت الانتخابي وأن تكون ممثلة في مؤسسات الدولة . فإن المرأة اللبنانية نالت حق الترشح والانتخاب عام ١٩٥٢ أي قبل نساء سويسرا ب ١٩ عاماً . إلا أن مشاركتها في الحياة النيابية مازالت خجولة، وأن ١٢ امرأة ترشحت عام ٢٠٠٩ للمجلس النيابي نجح منهن أربع نساء فقط وبظروف لا علاقة بهن كنساء بل بأوضاعهن الاجتماعية والعائلية، وفي مجال السلطات المحلية أي البلديات فإن ٩١ امرأة نجحت في بلديات الجنوب التي يبلغ عدد مقاعدها أكثر من ثلاث آلاف مقعد، وعلى الصعيد الوزاري فإن وزيرة واحدة موجودة في حكومة مؤلفة من ٢٤ وزيراً، وهي محسوبة سياسياً على الرئيس السابق ميشال سليمان أي لا علاقة لها بالقوى السياسية الأساسية في لبنان و المهيمنة على مؤسساته. وإذا كانت المرأة تحتل مواقع عدّة في الإدارات العامة إلا أن وصولها إلى مواقع سياسية شبه خجول .

على الرغم أن الدستور اللبناني الصادر عام ١٩٢٦ ينص على أن اللبنانيين متساوون في الحقوق والواجبات إلا أن قانون الجنسية الصادر عام ١٩٢٥ ينص على أن اللبناني هو كل من يولد من أب لبناني ، وهذا يعني أن لبنان يحصر حق نقل الجنسية للولاد والزوجة بالأب فحسب .

وترى جمعيات ناشطة أن السبب وراء منع المرأة من إعطاء جنسيتها لعائلتها مرتبط بقرار سياسي، وترى جمعيات أخرى أن السبب يعود للتوازن الطائفي في البلد. وتشير دراسة أعدتها برنامج الأمم المتحدة الإغاثي و اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة عام ٢٠١٠ إلى أن عدد النساء اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين فاق العشرين ألف امرأة ما بين ١٩٩٥-٢٠١٠ . وإن ٧٧٤٠٠ قد تضرروا من قانون الجنسية وأن عدد الأشخاص الذين ولدوا من أم لبنانية نحو ٤١٤٠٠ شخصاً.

أما بشأن حصول المرأة على حق متساو مع الرجل في ميدان التعليم ، وإن الوضع في لبنان ليس جيداً بالنسبة لأنظمة التعليم وعلى الرغم من أن عدد الصبيان والبنات متساو تقريباً في

المدارس الثانوية إلا ان تمييزاً واضحاً بينهما تظهر في مناهج التعليم العام.

ففي كتب القراءة والتربية، تظهر صور النساء كزوجة و أم و الرجل كقائد، مدير، نائب، مؤلف، شاعر، وفي مجال التوصيف، تصف الكتب الرجال بالعقلانية والقيادية و الإدارة والإبداع. وتصف النساء بالحنان و العطف كما يتم مخاطبة الطلاب بالأسئلة عبر صيغة المذكر.

و في مجال التخصص، فإن النساء تختار اختصاصات تعيد ترتيب الأدوار النمطية حسب الثقافة السائدة (تدريس، تمريض.....)

وإذا كانت الاتفاقات والعهود الدولية تطلب إلغاء التمييز ضد المرأة في ميدان العمل، ومع أن الدستور اللبناني في مادته السابعة تنص على المساواة الكاملة في الحق بالوصول إلى عمل إلا أن الواقع يشير إلى شأن آخر، فعدد النساء العاملات أقل بكثير من عدد الرجال العاملين، كما أن المرأة تعمل في مجالات لها علاقة بالأدوار النمطية للمرأة. كما أن معدلات البطالة بين النساء أكثر منها عند الرجال، وإذا تساوى المستوى المهني والمؤهلات بين الرجل والمرأة، فإن الرجل يتقاضى راتباً أعلى.

وفي مجال العمل فإن النساء يحصلن على إجازة تبلغ سبع اسابيع بسبب الأمومة، وتحصل على كامل راتبها أثناء إجازة الأمومة ويمنع صرفها أو توجيه إنذار بالفصل أثناء مدة العمل. أما بالنسبة للمرأة العاملة في الريف فإنها محرومة من الضمانات الصحية والاجتماعية كافة ولا يخضع عمل المرأة في الريف لقانون العمل.

ويلاحظ أنه لا يوجد تمييز قانوني بحق النساء في مجال المساواة أمام القانون، ففي عام ١٩٩٣ نالت المرأة في لبنان الاعتراف بأهلية للشهادة في السجل العقاري، و عام ١٩٩٤ بأهلية لممارسة التجارة من دون إذن الزوج، وفي عام ١٩٩٦ نالت الاعتراف بأهليتها لتوقيع عقود التأمين على الحياة لكن المرأة تشهد في هذا المجال تمييزاً مجتمعياً. وعلى الرغم من حق النساء بحرية التنقل قد أقرّ قانونياً عام ١٩٧٤ فإن المرأة تواجه قيوداً فعلية بالنسبة لحرية التنقل والحركة.

بالنسبة للمساواة في قانون الأسرة فإن قوانين الأحوال الشخصية في جميع الطوائف تميز بين اللبنانيين بسبب الجنس فالتمييز بين الرجل والمرأة يبدأ مع الزواج ويستمر بعد انحلاله، في الطلاق، الإرث، الحضانة، الولاية أو القوامة.

في لبنان، ١٥ قانون للاحوال الشخصية تطال ١٨ طائفة وبالتالي لا تخضع النساء لنفس القانون ومن الأمور التمييزية في قوانين الأحوال الشخصية. نرى شهادة رجل واحد معادلة لشهادة إمرأتين. الرجل رأس المرأة والعائلة ، على المرأة إطاعة الرجل وهي بحاجة إلى إذن للخروج من المنزل، واذن للعمل خارج المنزل.

وعليها تلبية طلبات زوجها في العلاقة الجنسية وأن تقبل بتعدد الزوجات وهي مجبرة لتسكن مع زوجها حيث يشاء.

وللزوج حق التأديب ، كما تتفق الطوائف المختلفة على حرمانها من حضانة دائمة لاطفالها ويختلف سن الحضانة بين طائفة وأخرى.

كما يجري التمييز ضد المرأة في قوانين العقوبات وخصوصاً جرائم الشرف وارتكاب الزنا ، كما تميز القوانين ضدها في حال تعرضها لعنف منزلي .

## وضع المرأة بعد الحراك العربي:

لايد من الحديث عن أوضاع المرأة ودورها النسوي في اللحظة الراهنة في المنطقة العربية ، لا يفيد السجال حول ماإذا كان هناك ربيع عربي أم لا، شئنا أم أئبنا هناك حراك في المنطقة العربية من أقصاها إلى أقصاها، حراك تصدّرت النساء عناوينه ككتلة مجتمعية تطالب بالتغيير والحرية وتطالب بإسقاط النظام ، تصدّرت النساء المواجهة مع كل أشكال الاستبداد ، وهذا لا يعد جديداً إذا تكلمنا عن الوسط الفلسطيني لأن المرأة الفلسطينية واجهت العدو خلال الثورة الفلسطينية وكانت دائماً في الصدارة .

ماذا يعني أن تكون المرأة عنوان الحراك وعنوان التصدر والمشاركة في الثورات ؟ هذا يعني أن المرأة تنظر إلى نفسها على أنها مواطنة كاملة المواطنة رغم كل التمييز والعنف الممارس عليها؛ وتعد نفسها عنصراً أساسياً في محاولة التغيير الديمقراطي. وعلى الرغم من كل المناظر السوداوية التي نراها الآن يبقى مشهد النساء والشباب مضيئاً لأن النساء خرجن من قمع المجتمع الذكوري ليطالبن بالحرية ، كسرن الصورة والأدوار التقليدية النمطية التي رسمها المجتمع، وهذا هو الانجاز الأساسي للنساء مهما كانت النتائج ، لقد تخطين المحظور ، لذلك فإن كل أشكال العنف الجنسي الذي تبع وترافق مع هذا الحراك هو شكل منظم من أشكال قمع النساء ومحاولة إعادتهن إلى المنزل وإلى دورهن النمطي ، لقد خرجت مظاهرات نسوية بعد سقوط حسني مبارك في مصر في يوم المرأة العالمي ٨ آذار، فتعرّضت النساء

للتحرش الجنسي والاغتصاب والعنف حتى من قبل من تظاهر معهن في ساحة التحرير مطالبين باسقاط النظام .

تنامت ظاهرة العنف الجنسي التي نراها وبشكل اساسي في مجتمعات ذكورية ، أسهل شيء لتبقي المرأة في منزلها أن تتكلم بقصص الشرف ، العنوان الأساسي في المنطقة العربية لضرب النساء هو العنف الجنسي .

إن الفلسطينيين عانوا من هذا الموضوع حين كان الاحتلال يدخل المدارس ويضايق النساء ويجبرهن على التعري أمام زملائهن الذكور ، وهكذا امتنعت الفتيات من الدخول إلى المدرسة .، المقدسيات وثقن هذه العملية الممنهجة. هذه السياسة اعتمدت لأن للشرف مفهوماً خاطئاً قي مجتمعاتنا .

وماتعانيه المرأة العراقية من سبي وتجارة جنس وتجار بالبشر يعد كارثة ؛ و لكن الكارثة الأكبر هي ردة فعل بيئتها . مثال : النساء الايزيديات اللواتي أسرتهن داعش ثم أطلقت سراحهن تم قتلهن من قبل ذويهن بداعي الشرف! جريمة ترد بجريمة أشجع!  
ومن جهة مقابلة عادت بعض النساء حوامل فتبين لهم أن الإجهاض حرام! فانظروا إلى هذا التناقض المخيف والخطير ، مع أن القانون في حال الاغتصاب يتساهل مع موضوع الاجهاض .

خلال هذه الفترة رغم كل منظومة التمييز ضد النساء لكن ثقتهم بمواطنيتهم لمن تكن منقوصة بالرغم من ان القوانين تتعامل مع مواطنة المرأة بأنها منقوصة.

نضال المرأة خلال فترة الحراك لم يكن نسوياً، بل كان من أجل الحريات العامة وقضايا الثورة ، العبرة في هذا المجال تأتي من تونس حيث عرفت المرأة التونسية أن تربط موضوع الحريات بموضوع المساواة ، لا يوجد مواطن تونسي إلا ويعتبر «مجلة قانون الحريات الشخصية» مكسباً وطنياً ونتاج نضالات شعب عبر سنين، و الانقضاض عليه يمثل الانقضاض على الحرية .

تونس أول بلد عربي دستر المساواة بين المرأة والرجل وفي الانتخابات اعتمد مبدأ التناسف فيما في لبنان مازلنا نتكلم عن نسبة ٣٠٪ . في مصر و بعد أقل من شهر على اسقاط حسني مبارك قالت المنظمات النسائية انه لا يمكن طرح قضايا المرأة وهناك أولويات وطنية ثم تأتي قضايا النساء . بذلك رجعت النساء إلى العصر الحجري .

بيت القصيد ماهي قضية المرأة العربية بشكل مبسط؟  
قضية المرأة هي قضية عنف وتمييز ممارس ضدها ، هذا جزء من منظومة الاستبداد الموجودة بالمنطقة . فالمعركة ليست مع الرجل . فالرجل كشخص لم يكن يوماً الخصم بل الفكر الذكوري، هذا الفكر الإقصائي الذي يبرر الهيمنة . وهذا الفكر موجود عند الرجال والنساء وان تجليات الفكر الذكوري عند النساء أصعب مما هي عند الرجال ، الثقافة الموجودة بالمجتمع هي ثقافة ذكورية ولا يمكن أن نقرأ الثقافة الذكورية خارج سياق الثقافة الاستبدادية السائدة في المجتمعات ذات الحريات المخنوقة والتي يوجد فيها تمييز فظيع بين المواطنين .

مثال على ذلك، لبنان هو بلد ذكوري ضد النساء فقانون العقوبات والأحوال الشخصية وقانون منح الجنسية كل هذه القوانين تتضمن تمييزاً وفيه مساس بالكرامة الإنسانية للمرأة . فجريمة الاغتصاب يعاقب عليها بالسجن من ٣ اشهر لست سنين، واذا تم الزواج تتوقف الملاحقة . هناك فرق بالحكم بين هتك العرض وبين الاغتصاب بحيث اذا لم تكتمل عملية الاغتصاب تكون العقوبة مخففة بالرغم من ان المساس بكرامة المرأة بحده ذاته جريمة كبرى . العقوبة بالسنتمتر فيما يتعلق بجرائم الشرف . واذا قال تقرير الطبيب الشرعي ان الايلاج اقل من ٦ سنتمتر تكون العقوبة مخففة .

وبموضوع اثبات زنا الرجل هناك استحالة . يجب وجود شاهدين ويجب ان يكون في فراش الزوجية وجهاً ومراةً وتكراراً ومن ثم إقرار خطي من الزوج بيده يعترف بالزنا .

هل التمييز في لبنان قائم بوجه النساء فقط؟ الواقع أن التمييز ضد النساء هو جزء من منظومة التمييز العامة الموجودة على أسس متنوعة، من طبقية وطائفية وغير ذلك ، من هنا يبدو أن تغييراً جوهرياً في وضع المرأة لن يحصل إلا في سياق تغيير عام سياسي واجتماعي وثقافي .

لماذا لم تحقق المرأة اللبنانية إنجازات مهمة حتى الآن؟  
الجواب بسيط؛ وهو أن حراك المرأة يصطدم بالحائط الطائفي و يبدو ان معظم الجمعيات النسائية لا تمتلك الجرأة للحديث عن هذا الموضوع! مثال على ذلك : قانون العنف الأسري يصطدم بقانون الأحوال الشخصية؛ وفي حال تعارض أي مادة من قانون العنف الأسري مع قانون الأحوال الشخصية ترجح أحكام القانون الأخير .

مثال آخر، يتم نقاش قضية الاغتصاب الزوجي في معظم الأوساط اللبنانية، وحتى البرلمانية، وكأنه حق مباح للزوج، على عكس الاغتصاب غير الزوجي! .. الأسوأ من ذلك تساءل بعض النواب حول إمكانية إثبات الاغتصاب الزوجي ، وكان هذه المسألة مرتبطة فقط بغشاء

البكارة وليس بعملية الإكراه في حدّ ذاتها! لذلك أكرّر القول بأن قضايا المرأة جزء من قضية النضال الديمقراطي والقضايا العامّة، و على رأسها قضية تغيير النظام السياسي الطائفي .

اما على صعيد المرأة الفلسطينية فإن مشاركتها في النضال الوطني عظيمة و باهرة ، من دون أن تلتفت كثيراً إلى خصوصيتها ك امرأة ، هكذا اندمجت في الأحزاب والمنظمات السياسية، لكنها بقيت في القاعدة ، بينما استلم الرجال المواقع القيادية .

هناك جمعيات نسائية جديدة تهتم بالجندر، ولكنها في الواقع معزولة وهذا أمر طبيعي ومفهوم في ظل الواقع الراهن. إذ كيف يمكن العمل على تمكين المرأة اقتصادياً من دون النظر إلى عملية إفقار الشعوب ، ومن دون النظر إلى منظومة القهر التي تكبّل المرأة؟! .. إن المسألة المركزية لدى المرأة الفلسطينية هي المساواة باعتبارها الركيزة الأساسية للحريّات، ومن منظور الشرعنة العالمية لحقوق الإنسان.

أما إذا نظرنا إلى المرأة الفلسطينية بوصفها لاجئة، فإن منظومة التمييز ، بما في ذلك العنف، تصبح أشدّ وأدهى! فاللاجئة، في ظروف سياسية مأزومة وبيئة مخيّمات مغلقة، تتعرّض للعنف الأسري والمعاملة التمييزيّة بدرجة أشدّ مما تتعرّض له المرأة بوجه عام.. وحتى داخل فلسطين، وفي ظل السلطة الوطنية، هناك فتيات يُقتلن من قبل ذويهنّ بتهمة الشرف!.. وبعد أن كلّف الرئيس محمود عباس مجموعة من القانونيين لوضع قانون بهذا الشأن، لكن الأمر لم يصل إلى نتيجة، بسبب سياسة مراعاة خواطر القبائل والعشائر والتقاليد.. ان هذا النقاش العام يثير الشهية حول عدد من المواضيع يمكن النظر إليها بصفتها عناوين بحاجة الى مزيد من النقاش والبحث ومنها:

ان الفروق الفيزيولوجية لم يخترها لا الذكر ولا الأنثى ، والأدوار الفيزيولوجية لم تتغير عبر التاريخ إلا عندما اكتشفت المرأة الزراعة وربطتها بعملية الانجاب . أي أن الولادة عند المرأة تحتاج إلى فترة حمل وانتظار، مثلما تحتاج البذرة إلى فترة انتظار كي تنبت.. في فترة الحمل تكون المرأة ضعيفة أو هشة جسدياً وتلتصق بالأرض، بينما يمارس الرجل قوّته الجسدية.. هذا ما يقوله علماء الطبيعة .

نشير الى مساواة في الحقوق بين النساء والرجال، و لا يمكن أن تكون هناك أم بلا حقوق . عليها أن تتمسك بدورها الانجابي، وتنتقص من وصايتها على الطفل .. وهذه قضية معروفة أمام المحاكم الشرعية ومن منظور قوانين الأحوال الشخصية.



والمساواة التي تطالب بها المرأة، أي المساواة في الحقوق لن تتحقق إلا في إطار ديمقراطية مجتمعية شاملة وعدالة اجتماعية. لذلك فإن قضية المرأة تقع في صلب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.. لا أحد يختار أن يكون فقيراً، بل هناك عملية إفقار جزء سياسات الدولة ونظرتها الاجتماعية.. وهنالك الموضوع!

مسألة مهمة أخرى، أن هناك نوعاً من قسمة الأدوار التاريخية بين الرجال والنساء. مهما تعلّمت المرأة وعملت فإنها ستعيد انتاج الواقع المؤلم ما لم تتغير في طبيعة هذه القسمة. تحدّثنا عن نضالات المرأة الفلسطينية قبل الثورات العربية، ولكنها لم تمارس بعد دورها السياسي الحقيقي في عملية التحرّر. هذا الدور لا ينفصل عن النضال من أجل قضيتها الأساسية وهي التمييز والعنف اللذين تتعرض لهما في حياتها. لقد وقعت في فخّ مقولة خاطئة مفادها أن الأولوية الآن لمواجهة العدو الإسرائيلي، وما سواها مؤجل!.. لكننا نعلم أن أساس التغيير في تونس كان في «مجلة الأحوال الشخصية» عام ١٩٥٨ وهو اول إنجاز بعد إعلان الاستقلال. تعليم المرأة ووضع قوانين تعزّز توزيع السلطة بينها وبين الرجل هما نواة التغيير على مستوى المجتمع، لأنهما يحدثان توازناً داخل الأسرة... ومع قوانين الأحوال الشخصية السائدة سيبقى دور المرأة إلى تراجع.

نشهد انحداراً مرعباً مع تنامي الحركات الدينية الأصولية، في ظل هشاشة ثقافية. مثال على ذلك: لبنان بلد يبدو متقدماً في المظاهر والقشور، ولكن حقيقة التخلف تظهر عند أول نزاع!.. لقد ارتفع معدل سنّ الزواج في لبنان، في مرحلة سابقة، إلى نحو ٢٨ سنة.. للأسف، ومع أزمات اللجوء المتلاحقة، ولا سيما اللجوء الأخير من سوريا، رجعنا إلى ظاهرة تزويج القاصرات بعمر ١٠-١٢-١٤ سنة!....

### كيف يمكن تمكين النساء ؟

إذا خرجت المرأة إلى العمل ولم تجد بيئة حاضنة ومتفهمّة فإنها تضطر لتحمل العنف والتمييز... ينبغي خلق بيئة رافضة للعنف ضد المرأة، وخلق مؤسسات وآليات تحمي النساء... كل الأنشطة التي تتكلم عن قضايا المرأة من دون التركيز على قوانين الأحوال الشخصية هي أنشطة لا تؤدي إلى نتيجة ايجابية في لبنان وزعت الدولة السيادة على الطوائف عبر قوانين الأحوال الشخصية، وعلى كل طائفة أن تنظّم شؤون رعاياها بنفسها!.. أما المرأة الفلسطينية الضنينة بنضالها وشجاعتها. لقد زوّدتها الثورة بالعنفوان وبفكرة الحق، أي أنها إنسان له حقّ مقدّس وعليه تحصيله.. للأسف هناك مشكلة كبيرة في الأحزاب السياسية: كل الأحزاب الفلسطينية ذكورية، ولا تهتمّ ببناء الكادر النسوي!.. في الختام أن الرجل والمرأة صنوان، وهما معاً يشكلان المجتمع. ولا يمكن ان مجتمعاً فيه

تميز ضد المرأة (أي نصف المجتمع) يمكن أن يتقدم ويتطور .. يجب كسر الصورة النمطية السائدة: « هي تربّي وهو يشتغل في السياسة..» وحتى إذا اقتصر دورها على التربية، في ظل أعراف وقيم اجتماعية مختلفة، فإنها ستنشئ أطفالاً معوقين... وهذا مانسميه العنف الرمزي، أي عنف القيم الاجتماعية القاسية على المرأة وعلى الرجل أيضاً

# السعوديون ومبادرات التسامح الأهلية

محمد محفوظ\*

ثمة عوامل عديدة تساهم في تشكيل المشهد الثقافي والاجتماعي في المملكة ، وطبيعة علاقته بخيار وحقائق التسامح . وهذه العوامل هي كالتالي :

١. إن المجتمع السعودي كغيره من المجتمعات الإنسانية ، يحفل بالعديد من عناوين وحقائق التعدد والتنوع . وأنه أمام هذه الحقيقة لا يمكن حمايتها وصونها من عادات السياسة وبعض خياراتها ، إلا بتعزيز حقائق التسامح والقبول بمقتضى التنوع الأفقي والعمودي في المجتمع .

لأن هذه الحقائق ليست عيبا يجب إخفاؤه ، وإنما هي من نواميس الوجود الإنساني ، التي تتطلب مشروعات حماية قانونية وسياسية ، لا يمكن إنجازها بدون قيم العفو والتسامح وتنمية المساحات المشتركة .

٢. على ضوء تطورات المنطقة المتسارعة ، ثمة انفجار ملحوظ في شعور جميع الجماعات بهويتها الفرعية .. بحيث أضحى المواطن السعودي بصرف النظر عن منابته الأيدلوجية وأصوله العرقية وطبيعة خياراته الثقافية ، يفكر في تحديد ( من هو ) على المستوى المذهبي والقبلي والمناطقي .

وهذا الشعور المتعاظم بالهويات الفرعية ، إذا لم يقابله اهتمام ملحوظ بقيم الحرية والتسامح ، فإن هذا الشعور سيتحول على ضوء المباحكات الأيدلوجية وطبيعة التطيف البارز لكل أحداث المنطقة إلى مشكلة حقيقية سيعاني منها المجتمع السعودي بكل أطرافه .

لذلك فإن الاهتمام بثقافة التسامح ومضمونها الثقافي والحضاري ، هو شكل من أشكال إدارة هذه الهويات الفرعية بطريقة مرنة وحضارية وبعيدا عن الصدام بينها الذي قد يكلف الوطن الشيء الكثير على مستوى الأمن الأمني والاجتماعي والسياسي .

٣. إن المجتمع السعودي بكل أطرافه وأطيافه ، لا يمتلك ذاكرة تاريخية مشتركة طويلة ،

فكل مناطق المملكة لها ذاكرة تاريخية مختلفة ومتمايزة عن المناطق الأخرى ، مما يجعل العلاقة بين هذه التعبيرات والمكونات هشة وغير عميقة وفي بعضها ذات أحن وأحقاد تاريخية .

إضافة إلى أن الدولة ومنذ تأسيسها الحديث والتحاق بقية المناطق بمملكة نجد وملحقاتها كما كان أسمها الأولي ، لم يتم العمل على بناء مشروع وطني متكامل للاندماج بين مختلف هذه التعبيرات في سياق متحد وطني منسجم ومتضامن .

لذلك فإن الشعور العميق بالهوية الوطنية ، لدى الكثير من تعبيرات المجتمع السعودي ، ليس عميقا . بسبب غياب المشروع الوطني الجامع .

وكان العطاء الريعي للقبائل وأصحاب النفوذ الاجتماعي ، هو البديل الذي مارسه أجهزة الدولة في ظل غياب مشروع الاندماج الوطني .

وبفعل هذه العقلية الريعية ، أضحت العلاقة مع مفهوم الوطن ، قائمة على مدى قدرة هذا الوطن عبر سلطته السياسية على توفير متطلبات العيش والحماية ، وأي خلل على هذا الصعيد ، سينعكس بشكل مباشر على مدى شعور هؤلاء الناس بوطنهم ووطنيته .

والصورة المثالية التي تجعل المواطن السعودي يحصل على كل بركات الدولة ، هو أن يكون المواطن من أصول نجدية وينتمي إلى المدرسة السلفية الوهابية ، إن هذا الانتماء المزوج ، هو الذي يؤهل البعض من السعوديين للحصول على كل شيء . فانتماءه النجدي والوهابي ، يجعله يحصل على ما يستحق وما لا يستحق .

### وتبقى درجات الوطنية بعد ذلك متأرجحة كالتالي :

- ١ . النجدي غير الوهابي يحظى ببعض الخيرات ، دون أن تكون كل الأبواب مفتوحة إليه .
- ٢ . الوهابي غير النجدي تفتح له بعض الأبواب ، وتبقى هناك أبواب موصدة في وجهه .
- ٣ . أما المواطن الذي لا ينتمي إلى منطقة نجد ولا ينتمي إلى المدرسة الوهابية ، فهو يكافح بكل ما يملك من أجل أن ينال بعض الحدود الدنيا لمتطلبات المواطنة .

وعليه فإن المجتمع السعودي ، لا يعيش الوثام والانسجام الداخلي بين فئاته وأطيافه ، وأي خلل في الوضع السياسي ، سيساهم في تظهير هذه العلاقة غير الودية والحذرة دائما بين مختلف التعبيرات والمكونات ، لذلك فإننا نعتقد أن الاهتمام بثقافة التسامح هو الخيار المتاح

لسد ثغرات العلاقة بين المكونات ، ولإزالة عناصر التوتر التي قد تفجر الأوضاع الاجتماعية والسياسية في لحظة ضعف الدولة وانكسار هيبتها .

لذلك فإن مقولة وحقائق التسامح ، تضحى ضرورة للأمن الاجتماعي والسياسي السعودي ، من هذا المنظار تشكلت مبادرات أهلية عديدة ، إضافة إلى فعاليات ثقافية فردية ، تستهدف تنمية الاهتمام السعودي بثقافة التسامح ، وتعمل هذه المبادرات على تعزيز هذه القيمة كبديل متكامل عن واقع التمييز الطائفي والعرقي والمناطقى الذي تشهده المملكة .

وهذا تعريف موجز ببعض المبادرات الأهلية- الوطنية ، التي تعمل من أجل تعزيز قيمة التسامح وتركيزها في البناء الوطني .

١ . أحذية الدكتور راشد المبارك وهي من أوائل المنتديات الثقافية الأهلية في العاصمة الرياض . ومؤسسها هو أول متخصص وأستاذ فيزياء من المملكة ، وهو من الشخصيات المحترمة ، والذي يحظى بتقدير جميع التوجهات والتيارات في المملكة ، واحديثه أسبوعية ، متنوعة ، ويحاضر فيها شخصيات من مختلف التوجهات .

وتعتبر هذه الأحذية لانفتاحها على جميع الأفكار والتيارات ، ولطبيعة الجمهور المتفاعل مع الندوات الأسبوعية ، وهو جمهور متنوع ، وإن غلب عليه الأكاديميين وأساتذة الجامعات ، لهذه الاعتبارات نعتقد أن هذه الأحذية ، تعتبر من مشاعل تعميم ثقافة التسامح في الرياض . والجدير بالذكر أن عمر هذه الحذية يتجاوز أكثر من عشرين سنة ، وفي الفترة الأخيرة للظروف الصحية التي مر بها صاحبها ، لم تنتظم على مدار العام .

٢ . منتدى الثلاثاء الثقافي وعمره يصل إلى ( ١٥ ) عاما ، ومؤسسة وراعيه هو الأستاذ المهندس جعفر الشايب وهو من الناشطين الحقوقيين والاجتماعيين على مستوى المملكة ، ويحظى منتداه بمتابعة من جمهور متنوع المشارب المذهبية والفكرية والأيدلوجية على مستوى المنطقة الشرقية من المملكة .

ويمتاز هذا المنتدى بميزات فكرية أساسية من أهمها :

- انفتاحه الثقافي والفكري على مختلف التوجهات والتيارات . لذلك يعد هذا المنتدى على المستوى الأهلي منبر لكل التيارات الموجودة في المملكة .
- جرأة وشجاعة هذا المنتدى في اقتراجه الدائم من موضوعات سياسية وحقوقية حساسة .
- مشاركة المرأة في أنشطة هذا المنتدى ، وكذلك في إلقاء وإدارة الندوات والمحاضرات .

- استقطابه الدائم لجيل الشباب ، وتخصيصه بعض المناشط المنبرية في كل عام لقضايا الشباب المختلفة . ويعتبر هذا المنتدى في هذه الفترة ، من أهم المنتديات التي تبشر وتدعو إلى ثقافة الحوار والتسامح في المملكة .

٣. الملتقى الثقافي وهو منتدى شهري برعاية الأستاذ نجيب الخيزري وهو ناشط سياسي ويتبنى الرؤية اليسارية في النظر إلى القضايا المعرفية والسياسية ، ولعل من أهم ما يميز هذا المنتدى هو : -

- اهتمامه بالقضايا الفكرية - الوطنية ، التي تشغل اهتمام النخبة الثقافية في المملكة .
- تعاطيه مع الشأن والقضايا السياسية بشكل مباشر .
- حضور هذا المنتدى ، يتشكل بالدرجة الأولى من الناشطين الحقوقيين والسياسيين في المملكة .
- انفتاحه وتواصله مع التيارات الدينية ، ومساهمة هذه التيارات في أنشطته المنبرية .
- ولكون هذا المنتدى يعبر عن انتماء أيديولوجي وسياسي محدد ، فهو أيضا من الناشطين في الدعوة إلى مقولة التسامح ، والحث للالتزام بكل مقتضياتها ومتطلباتها .
- لذلك فإننا نعتبر هذا الملتقى ، إضافة نوعية للمشهد الثقافي الوطني ، الذي يرفع لواء التسامح ويدعو إليها .

٤. منتدى بو خمسين الثقافي ، وهو منتدى شهري تقيمه أسرة بو خمسين في الإحساء ، وهي من العوائل الدينية والاقتصادية الكبيرة ، والتي تحظى باحترام وتقديرين رسمي وأهلي ، ويرعى هذا المنتدى أحد رجالات الدين من العائلة [ الشيخ عادل بو خمسين ] ، ويرتاد هذا المنتدى مختلف شرائح المجتمع الأحسائي . ولعل أهمية هذا المنتدى نابعة ، من أن منطقة الإحساء وهي المنطقة المحاذية لدولة قطر ، من المناطق المختلطة مذهبياً ، لذلك ثمة ضرورة لمنبر يعنى بشؤون الحوار الثقافي ويبحث على قيم التعايش والتسامح ، ولقد أبلى هذا المنتدى خلال الست سنوات الماضية بلاءً حسناً على هذا الصعيد . ولكون هذا المنتدى يعقد في منزل أحد رجالات الأعمال الكبار من ذات العائلة [ محمد بو خمسين ] ، فإن هذا المنتدى أيضا يحظى بحضور متميز لرجال الأعمال من الإحساء ، كما تتفاعل معه أغلب العوائل الاجتماعية والاقتصادية الكبرى . ولعل ما يميز هذا المنتدى هي النقاط التالية :-

- لعله من أوائل المنتديات في الإحساء ، الذي يعتني بقيم التعايش والتسامح ، ويعمل على تظهير القيم والعلاقة المشتركة بين السنة والشيعية في الإحساء ، ويدفع باتجاه تجاوز مرحلة الأصولية التي أضرت بطريقة أو أخرى بحقيقة التعايش المذهبي في الإحساء .
- تنوع المتحدثين في هذا المنتدى فكرياً ومناطقياً ومذهبياً ، مما وفر للجميع فرصة

- التعارف الثقافي على بعضهم البعض .
- تفاعل النخبة الدينية في الإحساء مع أنشطة هذه المنتدى ، ومشاركة بعضهم من مختلف الاتجاهات في أنشطته المنبرية .
- تحظى أنشطة هذا المنتدى بتغطية إعلامية في الصحف المحلية ، مما يزيد من موقعه في المشهدين الإعلامي والثقافي .

إضافة إلى هذه المنتديات ثمة منتديات متفرقة ، وتمارس ذات الدور التوعوي ، وتمارس الانفتاح والتواصل مع مختلف التوجهات الثقافية في المملكة من قبيل [ منتدى قس بن ساعدة ] في نجران ، وأثنية عبر المقصود خوجة في جدة ومنتدى الوسطية في الشرقية ومنتدى سيهات الثقافي في ذات المنطقة ، ومنتدى حمادي السالمي في مدينة الطائف وغيرها من المنتديات التي تسير على هذا المنوال ..

ومع هذه المنتديات ثمة شخصيات ثقافية وفكرية عديدة تعمل على بث قيم الحوار والتسامح والعيش المشترك في المجتمع السعودي ، وهي شخصيات ناشطة سواء على مستوى الكتابة والتأليف أو المشاركة في وسائل الإعلام والأنشطة المدنية المختلفة ، وتحظى أغلب هذه الشخصيات باحترام اجتماعي وثقافي متميز .

ولعل من أبرز هذه الشخصيات التي تحث على التسامح وتدعو إلى العيش المشترك [ تركي الحمد ، حسن الصفر ، عبد الله الحامد ، إبراهيم البليهي ، محمد علي المحمود ، توفيق السيف ، عبد العزيز القاسم ، جابر الحريش ، زكي الميلاد ، حسين بافقيه ، حسن المصطفى ، أبو بكر باقادر ، بدر الابراهيم ، زيد الفضيل ، صادق الجبران ، يوسف أبا الخيل ، فوزي السيف ، جبير المليحان ، عبد الله البريدي ، احمد الملا ، نواف القديمي ، علي الدميني ، عبد الله الغدامي ، محمد الدميني ، يوسف مكّي ، زكي أبو السعود ، سعود كابلّي ، منصور النقيدان ، حسن المصطفى ، يوسف أبا الخيل ، عبد العزيز الخضر وغيرهم من الفعاليات الثقافية والإعلامية التي تعتبر قيم التسامح والعيش المشترك من ضرورات الأمن الاجتماعي والسياسي للمجتمع السعودي بكل أطيافه وألوانه .

ولعل ما يميز هذه الكتلة الثقافية التي تنشط في حقل تعميم قيم التسامح والعيش المشترك ، هي النقاط التالية :

١. إن أفراد هذه الكتلة مختلطة مذهبياً وأيدلوجياً ومناطقياً ، مما يوفر لهذه الكتلة فرصة التواصل مع مختلف المساحات الاجتماعية في المملكة .
٢. إنها تضم أجيالاً متعددة ، فبعض الأسماء أعلاه تقاعد من التدريس في الجامعة أو دوائر

حكومية مختلفة ، ولذلك يصح أن نسميها أنها أجيال مخضرمة ، وبجانها جيل شباب ، يحمل ذات الهموم الثقافية والاجتماعية .

٣ . لكون الكتلة من مواقع أيديولوجية مختلفة ، فثمة إثراء معرفي على صعيد مقارنة مفهوم التسامح والعيش المشترك ، من جراء تعدد المرجعيات الأيدلوجية لأفراد هذه الكتلة .

٤ . أغلب أفراد هذه الكتلة ، ناشطين في الحقل العام ، ولا زالوا يباشروا دورهم التوعوي والمعرفي . لذلك فهم من أقطاب المشهد الثقافي على المستوى الوطني .

إلا أن الطريق أمام هذا الجهد المتواصل ، ليس معبدا ، فثمة عقبات ومشاكل تعترض طريق عمل هذه المؤسسات الأهلية وكذلك الفعاليات الثقافية ، ولعل أبرز هذه المشاكل والعقبات هي النقاط التالية :

١ . طبيعة الأنظمة السياسية الشمولية وإجراءاتها الردعية ، لمختلف الأنشطة المدنية والأهلية ، التي لا تنسجم ورؤيتها بشؤون الوطن والمجتمع ، لذلك فإننا نعتقد أن من أبرز العقبات التي تعترض طريق تعزيز قيم التسامح والعيش المشترك ، هو الإجراءات التقييدية ، التي تقوم بها السلطة ، للحوّل دون انتشار هذه الثقافة ، أو تفعيل المؤسسات الأهلية على هذا الصعيد على أكمل وجه .

وتتخذ هذه الإجراءات الرسمية أشكالا شتى ، من استدعاء أمني والتوقيع على تعهد لدى ذات الجهات من قبل راعي ومؤسس المنتدى ، تمنعه من مواصلة نشاطه الثقافي ، أو منعه من استضافه بعض الشخصيات ، إلى الضغط على بعض الفعاليات الثقافية لمنعها من المشاركة في بعض هذه المنتديات ، وتنتهي هذه الضغوطات بإقفال هذه المنتديات بقرار أمني .

٢ . الحالة الدينية الواسعة الانتشار والنفوذ ، والتي تمنع أي نشاط ثقافي حر ومدني ، لأن هذه الحالة تعتبر بعض هذه الأنشطة منافية ومناقضة إلى رؤيتها ومشروعها للأمور ، فالمختلف الديني أو الفكري أو المذهبي في رؤيتها ، ليس فضاءا للنفو والتسامح وتنمية المساحات المشتركة ، وإنما للنبد والإقصاء ومحاکمته شرعا على أفكاره غير الإسلامية .

٣ . طبيعة الأوضاع الاجتماعية والمعيشية ، القائمة على نظام ريعي ، يجعل الكثير من المواطنين غير معينين بشؤون الفكر والثقافة ، بوصفها حالة ترفية ، وليست ضرورية .

لذلك فإن الغالبية من المجتمعات الريعية ، تعاني ضمورا في الاهتمام بالشأن الثقافي والشأن العام .

أحسب أن هذه الحالات [ السياسية - والدينية والاجتماعية - الاقتصادية ] من أبرز الحالات



التي تساهم في تعويق وعرقلة النشاط الثقافي - المدني ، الذي يتجه صوب إرساء معالم وحقائق التسامح في الفضاء الاجتماعي والوطني .

ولكن لا خيار أمامنا ، إلا الاستمرار في هذه الأعمال والأنشطة ، وتحدي كل العراقيل والعقبات ، التي تحول دون استمرارنا في هذا النشاط ، لأننا نعتقد أن هذا النشاط بتراكمه المعرفي واتساع دائرته الاجتماعية ، سيساهم في وقف حالة الانحدار التي يعيشها المجتمع السعودي على أكثر من صعيد .

وإذا انسحب الواعون وأهل الاعتدال والوسطية من الساحة الوطنية ، فإن الجهات التي تملأ هذا الفراغ ، هي جماعات العنف والتشدد والإرهاب .



ثقافة



## حقوق الإنسان في فكر حامد عمّار

علي خليل حمد \*

ولد حامد مصطفى عمار عام ١٩٢١ في قرية «سلوا». بمديرية أسوان في مصر، وبدأ دراسته في كتّاب القرية ثم في مدرستها حديثة الإنشاء عام ١٩٢٦، وفي مدارس مديرية أسوان؛ ثم تابع دراسته الثانوية في سوهاج؛ وساعده تفوقه الدراسي على الالتحاق بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) عام ١٩٣٧، حيث تخرج بشهادة ليسانس في التاريخ عام ١٩٤١.

وبعد ممارسة التدريس بعض الوقت، تابع دراسته العليا، فحصل على درجة ماجستير في التاريخ من جامعة القاهرة؛ ثم التحق بجامعة لندن في بعثة لدراسة أصول التربية، حصل فيها على شهادة الماجستير وكانت رسالته فيها «بحث في عدم تكافؤ الفرص التعليمية في مصر»، كما حصل على الدكتوراه، وكانت رسالته بعنوان «التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية» عام ١٩٥٢.

عاد حامد عمار إلى مصر ليعمل في كلية التربية بجامعة عين شمس، مدرّساً فأستاذاً (١٩٥٢-١٩٧٥)؛ وفضلاً عن ذلك، تولى مناصب تربوية رفيعة، منها: رئاسة قسم التدريب بالمركز الدولي لتنمية المجتمع في العالم العربي بسرّس الليان (١٩٥٥-١٩٦٨)، ورئاسة قسم الدراسات التربوية في معهد البحوث والدراسات العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ٢٠٠٣م.

تجدر الإشارة إلى أن زوجته ليلي صلاح اللبابيدي، ابنة أخي يحيى اللبابيدي الملحن والموسيقيار الفلسطيني المعروف.

ترك حامد عمار عدداً كبيراً من المؤلفات والمقالات التربوية، وهو أحد كتّاب جريدة الأهالي المصرية؛ ومن كتبه: أسس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي المحلي (١٩٥٩)، و«في بناء الإنسان العربي» (١٩٨٨)، و«من القدس يبدأ السلام» (١٩٩٧)، و«في التنمية البشرية وتعليم المستقبل» (١٩٩٩)، و«آفاق الحرية والديموقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع»

(٢٠٠٧)، و«الإصلاح المجتمعي» (٢٠٠٦)، و«خطى اجتريتها: سيرة ذاتية» (٢٠٠٦). توفي حامد عمار في كانون الثاني ٢٠١٤، عن عمر يناهز ٩٣ عاماً، وهو يلقب بحق «شيخ التربويين العرب».

يعرض هذا المقال أفكار حامد عمار ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما يأتي: الأيديولوجية، التعليم وحقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل، الحرية الديمقراطية، تعليم الكبار، العدل الاجتماعي، التسامح والحوار.

## الأيديولوجية

حامد عمار مفكر تنويري اشتراكي. وسنعرض هذا التوجّه لديه من منظوره التربوي، المستند إلى بعدين أساسيين: التنمية والقومية.

يتضمّن التنوير مبادئ أهمها: العقلانية، والانفتاح على الآخر، ومرجعية الطبيعة (والواقع)، وتاريخية النص، وصنع الإنسان لتاريخه الخاص، ومناصرة حقوق الإنسان.

### • العقلانية

تعني العقلانية ربط الأسباب بمسبباتها، أي الظواهر بأسبابها، بحسب ابن رشد؛ وعماد العقلانية العلم والتفكير النقدي؛ وفي هذا الشأن، يقول حامد عمار، في كتابه «في بناء الإنسان العربي» (ص. ١١٩):

«ترتّب على ضعف سيطرة منهج التفكير العلمي التكنولوجي والإبداعي أن تكوّنت في الثقافة العربية أنماط من الشخصية تستند في مجمل تصرفاتها وسلوكها واختياراتها على التفكير الغيبي الذي لا يربط النتائج بأسبابها الموضوعية، أو على تفكير «الخّم» والاحتيال الظريف، أو على التفكير التواكلي الاستسلامي».

### • الانفتاح على الآخر

في هذا الشأن يقول حامد عمار في كتابه «في بناء البشر» (ص. ٢٨)، مُستنداً إلى الميثاق الناصري:

«ينبغي أن يكون الفكر في ثقافتنا مفتوحاً لكل تجارب الإنسانية، يأخذ منها ويعطيها». وفي أهمية التفاعل بين مختلف الحضارات، يقول، في كتابه «التنمية البشرية وتعليم المستقبل» (ص. ٤٥):

«إن ذلك التزاوج الناقد لرصيد مختلف الحضارات [ومنها حضارتنا] في مناهجنا التعليمية،

هو أداتنا للتجديد والتطوير، مقترناً بروح الثقة في مقاصدنا وقدرتنا البشرية التي لا تختلف في جوهرنا عن غيرنا، طالما تغذت بمصادر التعليم والثقافة الملائمة التي تجدها في خبراتها أو في خبرات البشر في مشارق الأرض ومغاربها، وفي شمالها وجنوبها».

### • مرجعية الطبيعة (والواقع)

يقصد بمرجعية الطبيعة الاعتماد على الطبيعة في بناء المعرفة، كما يعتمد على النصوص؛ وكذلك الرجوع إليها في التحقق من صحة الآراء والأفكار. وفي التمثيل لمرجعية الطبيعة عند حامد عمار، نقدّم النص الجميل الآتي الذي تتجلى فيه هذه المرجعية تربويًا، لا بطريق الوعظ والتلقين، بل بعرض التجربة الفعلية التي عاشها المؤلف نفسه. يقول في سيرة حياته «خطى اجتنزناها» (ص. ٢٥٤).

«ما أزال حتى اليوم مسحوراً بانفلاق الحبة في حديقتي الصغيرة، وبصغار القلط وهي تلتف حول أمها تتبعها أينما ذهبت.. أقول إنني ربّما قد تماهيت مع ظاهرة النمو الطبيعية وشروطها في مسيرة حياتي: تربية أسرية صالحة وقابلة بخيالها لمجالات توفير شروط النماء كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ومعها تولدت لديّ الرغبة الملحة في النماء، مع حفزها وتضحياتها التي تطلّ بداخلي وأمامي تستحث طاقات المثابرة والمقاومة والتميز؛ حتى لا يخيب رجائي ورجاء أهلي في حصاها المأمول».

### • تاريخية النصّ

يقصد بتاريخية النصّ تأثره بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه، وهذا هو ما دعا إليه حامد عمار في كتابه «من همومنا التربوية والثقافية» حول ضرورة إرجاع الفكرة إلى منبتها التاريخي، حيث يقول (ص. ٥٠):

«نحن في حاجة إلى منهج النّيش في عالم الأفكار والمعارف والنظم، بحيث لا نكتفي بوصف أو تحليل معطياتها كما تتمثل أمامنا، وإنما علينا أن نتعمّق لنصل إلى الجذور والبذور التي كوّنتها في تربية مجتمع معيّن، وظروف وقوى اقتصادية وسياسية معيّنة؛ وأن يرتبط هذا التعمق بالمسيرة الزمانية أي تطور الفكرة أو النظام في تلك الأوضاع الاجتماعية؛ ومن ثم ترتبط النظرية النقدية ارتباطاً عضوياً بجماعية المعرفة والنظم، وبتاريخية المعرفة والنظرية، لكي يتم الفهم والوعي المتكامل بأبعاد ووظائف كل منها».

كما يقول في كتابه «في بناء البشر» (ص. ٣٧):

«إن من التعصب مثلاً أن نقول إن العرب قد برزوا في العلوم الطبيعية والكيميائية والفلكية لأن العرب آمنوا بالعلم وقيّمته في الحياة، دون أن نبين القوى السياسية والاجتماعية التي أدت

إلى قيام هذا الفكر العلمي عند ابن حَيَّان والبيروني وابن سينا وابن الهيثم وغيرهم...».

### • الإنسان صانع التاريخ

يختلف الليبراليون واليساريون في تأويل مقولة «الإنسان يصنع تاريخه الخاص»؛ ففي حين يرى الليبراليون أن النخبة هي المسؤولة عن التغيرات التاريخية، يلح اليساريون على دور الجماهير في صنع التاريخ.

وما من شك في أن حامد عمار كان يقف مع اليسار في هذا الشأن؛ ونجد هذا الموقف متكررا في مؤلفاته ومقالاته المختلفة، ومن ذلك قوله في كتابه «في بناء الإنسان العربي» (ص. ٢٧٢): «في كتابة التاريخ وتدريسه، ما زلنا نجد أن تاريخنا أسير في معتقل الملوك والخلفاء والحكام يحتلون مكان الصدارة ودور البطولات على مسرحه، بهم يبدأ وإليهم ينتهي، ويختفي بين البداية والنهاية تاريخنا الاجتماعي.. ماذا فعل المحكومون الذين يزرعون ويقلعون، والذين يتاجرون، والذين يصنعون ويتجون. ليس لجهود هؤلاء أو معاناتهم صدى مسموع، وإن تردّد فهو خافت المواقع باهت اللون».

وينسجم هذا الموقف مع توجهات حامد عمار الاشتراكية التي تقوم على دور الدولة والقطاع العام في تحقيق العدل الاجتماعي؛ ومن ذلك قوله في كتابه «في بناء البشر» (ص. ١٢): «لكن الاشتراكية إذ تعني ضمن ما تعني سيطرة المجتمع على وسائل الإنتاج ضماناً للكفاية والعدل، فإن معنى ذلك أن النشاط الإنتاجي قد احتل مكانة جديدة، وأصبح للعمل منظور جديد... وإذا كانت الاشتراكية تعني أن العمل هو مصدر كرامة الإنسان، وليس حظ من لا حظ له، فإن نظرة جديدة إلى العمل ومتطلباته، لا بد أن تتكون لدى جميع القوى الاجتماعية العاملة».

ويعين حامد عمار في الكتاب نفسه (ص. ١٣١-١٣٤) بعض القيم الاشتراكية المطلوب غرسها في مناهج التعليم: «قيم الملكية العامة والملكية التعاونية، والارتباط الوثيق بين العمل كحق وشرف والعمل كواجب ومسؤولية، والقيم المرتبطة بقدرة الإنسان على صناعة مصيره... والنظرة إلى التلميذ باعتباره فرداً في جماعة».



## التعليم وحقوق الإنسان

في مناقشة مسألة إن كان التعليم نظاماً محايداً لا علاقة له بما تفعله وتخطط له القوى المجتمعية من سياسات ومصالح، وإن كان تعليماً مجرد العلم والاستنارة، أم إن له دوراً مهماً في تعزيز مصالح هذه الطبقة أو تلك على حساب غيرها من الطبقات في المجتمع، يتحدث حامد عمار عن نظريتين اجتماعيتين أو أيديولوجيتين متعارضتين: النظرية الوضعيّة التي ترسخ الواقع، والأخرى النظرية النقدية التي ترمي إلى تغييره.

وقد فصل حامد عمار القول في الأيديولوجية الوضعية، فهي تعتمد المعيار البراجماتي وهو معيار المنفعة والصلاحية بتقديم الحلول الآنية [الترقيع] في المدى القريب، كما أنها تنظر إلى ظواهر الواقع ومكوناته [نظرة ميتافيزيائية] في الانفصال كلاً على حدة، وتهتم بالطموحات الفردية [الليبرالية] بصرف النظر عن العوائد المجتمعية للتعليم [الاشتراكية].

وقبل أن يتحدث حامد عمار عن النظرية الأخرى، أي النظرية النقدية [التي يتبنى توجهاتها]، تحدث عن التطور التاريخي الذي قامت على أساسه هذه النظرية، فأشار إلى أن الماركسية الأصلية، كانت ترى في الأيديولوجية الفكرية من معارف وثقافة وغيرها بناءً فوقياً تابعاً للبنية التحتية المكونة من الاقتصاد والعوامل المادية ونمط الإنتاج وعلاقاته، (من همومنا التربوية والثقافية، ص. ٢٠)؛ ولكن التطور الذي حدث بها لاحقاً، كما هو الحال عند «التوسير» وآخرين، جعل «الجهاز الدولة الأيديولوجية الذي يؤثر من خلال التقبّل والتشكيل (ويتمثل في المدرسة، والأسرة، والنظام القانوني وأجهزة الإعلام) - جعل له [= لذلك الجهاز] من التأثير ما لغيره من أجهزة القهر والقوة التي تملكها الدولة كالشرطة والجيش والمحاكم والسجون.. وفي الوقت نفسه، يرى «التوسير» أن للمدرسة أو النظم التعليمية بصورة عامة قدراً من الاستقلالية [= الدور الإشكالي للمدرسة]، ولكنه ظلّ مشدوداً إلى دورها في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة، وما تتضمنه من تعبير وتجسيد لمصالح القوى الاجتماعية المهيمنة وعلاقتها بالطبقات العاملة». (من همومنا التربوية والثقافية، ص ٢٠).

يرفض حامد عمار هذه النظرية «التسطحية»، ويرى أن معالجة قضايا التربية في العمق هي معالجة سياسية اجتماعية في المقام الأول، كما تؤكد النظرية النقدية، التي تأثرت بأراء مفكري اليسار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤكد على العلاقة الجدلية بين نظم المعرفة الأيديولوجية والتعليمية ومؤسساتها من ناحية، وبين النظام الاقتصادي والبنية الاجتماعية من ناحية أخرى، كما في كتابات «بورديو» وغيره من مفكري اليسار الفرنسي (من همومنا التربوية، والثقافية، ص. ٣١، ٣٢).

وفي هذا السياق يتحدث حامد عمار عن وسائط إعادة إنتاج الأوضاع الراهنة، ومن ذلك إعادة الإنتاج الثقافي كأداة للسيطرة والتحكم والقهر؛ وذلك بأن «يقوم التعليم بنقل رأس المال الثقافي للطبقات المهيمنة إلى التلاميذ والطلاب بما في ذلك اللغة واللهجات وأنماط السلوك وطرق التفكير وغير ذلك من الميول والاهتمامات مما يتسم بقيمة اجتماعية عالية لدى الفئات والطبقات المسيطرة وفي نظم الحياة لدى عائلاتهما». (ص. ٢٣٠).

ولكن عملية النقل الثقافي هذه، بالرغم من خطورتها البالغة، لا تتم من دون مقاومة، بل تبدي الطبقات المقهورة بإزائها ضروبا متنوعة من الاحتجاج والمقاومة والصراع الخلاق من أجل التغيير، كما يبين «جيرو»... إن «الثقافة المهيمنة لا تنتقل إلى فراغ أو صحائف بيضاء، بل إن مستقبلها من الطلاب، بل وناقليها من المعلمين قد يمثلون توجهات ثقافية مغايرة، ومن ثم قد يتخلق في رحم الثقافة المهيمنة ثقافة مضادة قد تظهر في صور مختلفة من المقاومة السلبية أو الإيجابية (من همومنا التربوية والثقافية، ص ٢٥).

## حقوق المرأة

شغل موضوع حقوق المرأة مساحة كبيرة مما كتبه حامد عمار حول حقوق الإنسان، وقد جاء تناوله لهذا الموضوع من زوايا عدة:

ففي الحديث عن صورة المرأة، يؤكد حامد عمار أن صنع ماضينا وحاضرنا هو ما استأثر به الرجل، وأن المرأة قد أذعن لذلك كارهة مقهورة، أو راضية قانعة. (بناء الإنسان العربي، ص. ٢٨٦).

وعدّد حامد عمار المفاهيم والتصورات المشوّهة للمرأة، والتي ترد عادة في صورة ثنائيات متقابلة في ثقافتنا الذكورية:

- الحكمة للرجل والعاطفة للمرأة.
- غلبة الموضوعية والواجب في فكر الرجل وسلوكه، وسيطرة الأهواء والغرائز لدى المرأة.
- اتّسام الرجل بالعقل، والمرأة بالخيال.
- وصف شخصية الرجل بالقوة والحزم، واتصاف المرأة بالضعف والرفقة.
- يسعى الرجل إلى الطموح، بينما تؤثر المرأة القناعة والرضا.
- الرجل قادر على الإحاطة بالكميات، بينما هي مقتصرة على إدراك الجزئيات والدقائق.
- اقتصار شؤون الحكم والتشريع على الرجل.
- ثنائية المالك والمملوك (الموروثة من أيام الانحطاط الفكري).
- الاختلاف بالتكوين البيولوجي كمسوِّغ لاستغلال المرأة.

- القيم المجتمعية التي تخصص أعمالاً ملائمة للرجل وأعمالاً أخرى للمرأة.

## العلاقة بين المرأة والتنمية:-

يعيد حامد عمار القول الدائع بأنها تشكل نصف المجتمع، ومن ثم فإن التخطيط ينبغي أن يأخذ في الاعتبار دور المرأة لتحقيق التنمية الشاملة السديدة (أسس التخطيط الاجتماعي، ص. ١٣٤)؛ بيد أنه لا ينسى: أن يلفت النظر إلى حقها في المشاركة في اتخاذ القرار في ذلك؛ يقول في كتابه (بناء الإنسان العربي، ص ص. ٧٥، ٧٦):

«مما يستحق الالتفات أيضاً في مخزون القوة العاملة في الوطن العربي معدّل مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية وهو معدّل متدنٍ للغاية... وإدماج المرأة في جهود التنمية القطرية والقومية مخزون يستوجب إعداد المرأة وفتح الفرص أمامها للإسهام الاقتصادي على أساس من الاختيار وحرية القرار، وعلى أساس من ضرورات تنمية ذاتية تقوم على تكامل الطاقة العاملة ومواجهة الاختلالات القطرية والقومية في الموازين البشرية العربية».

ومما لفت حامد عمار النظر إليه في شأن المرأة أنها لا تشكّل كتلة متجانسة بل تنقسم إلى فئات مختلفة، والفروق قائمة بين المرأة في إطار المجتمع الأبوي البدوي والمرأة البورجوازية في إطار المجتمع الأبوي الحضري، حيث تسيطر عوامل القرابة في الأسرة البدوية في حين تتدخل عوامل أكثر تعقيداً في حالة الأسرة الحضرية؛ كما أن المرأة في الطبقة الوسطى تقبل تنظيم النسل وتحديده، بخلاف المرأة في الطبقات الدنيا التي ترى في الذرية مصدراً للدخل وأماناً للمستقبل (في بناء الإنسان العربي، ص. ٢٩٧).

وفي هذا السياق أيضاً، أشار حامد عمار إلى وضع المرأة الريفية، وارتباط أحوالها بالمسألة الزراعية في مجملها؛ إذ إن القطاع الزراعي ما زال يعاني من «التحيز» بالقياس إلى قطاعات الاقتصاد الحديثة، وهو تحيز سلبي يندرج في نمط التنمية الحالي المشوه، بالرغم من كل ما يقال عن أهمية الأمن الغذائي باعتباره ركيزة من ركائز الأمن القومي (في بناء الإنسان العربي، ص. ٤٠٠).

## قضية عمل المرأة في المجال العام:-

وهي من قضايا النوع الاجتماعي التي عاجلها أيضاً، حيث كشف القناع عن التضليل الذي يمارسه بعض الحُبثاء بتمجيد دور المرأة في البيت أو الأسرة، وهو من نوع الحق الذي يراد به باطل، أي الامتناع عن تمجيد دور المرأة في المجال العام؛ وأعاد إلى الأذهان تأييد الإمام أبي

حنيفة الذي «قاده اجتهاده إلى أن الإسلام يبيح للمرأة حق تولي كل الوظائف العامة بلا استثناء بما في ذلك القضاء» (ص. ٢٨٨).

بل هو يذهب إلى أبعد من كل ما سبق، فيرى تماهي قضية المرأة العربية مع المصير القومي العربي، يقول (ص. ٣١٣، ٣١٤):

«ليست [قضية المرأة] قضية مقتصرة على مجرد مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة والزوجية والأحوال الشخصية، ولا مجرد حقوق، ولا مجرد تعليم وعمل، إنما هي كل هذا في اتساقه وتفاعلاته مع قضايا المعركة القومية بإبعادها الحضارية والنضالية والإيمانية... وباختصار فإن المرأة في إطارها السياسي والإيماني، إنما هي تمكينها بالحق والواجب والمسؤولية من المشاركة في صناعة المصير القومي، معرفة ودراية وتعبيراً وتأثيراً وجهداً واستمئاعاً».

## حقوق الطفل

تحدث حامد عمار عن حقوق الطفل في غير موضع من مؤلفاته؛ ولعل أهم ما أشار إليه في هذا الشأن إبرازه أهمية دور تعليم الطفل في التنمية العامة، وضرورة أن يكون هذا التعليم شاملاً لجميع الأطفال.

يقول في كتابه «بناء الإنسان العربي» (ص. ١١):

«الواقع أن تنشئة الطفولة ونموها الجسدي والعقلي والنفسي تمثل القاعدة الأساسية في تنمية «الموارد البشرية»... والضرورة تعتبر بأن يعتبر الوفاء بحاجات الطفولة الأساسية، بما فيها التعليم فيما قبل مرحلة المدرسة الابتدائية، أولوية قومية في خطة التكامل الإيماني العربي وتنمية الموارد البشرية، خاصة وأن الطلب يزداد على مدارس رياض الأطفال ودور الحضانة مع دخول المرأة في سوق العمل».

ويقول في كتابه «الإصلاح المجتمعي» (ص. ١٤٢):

«[من المهم] التأكيد على حق كل طفل في التعليم وبأنه قابل وقادر على التعلم، وأن وظيفة النظام التعليمي اتخاذ الوسائل وتوفير الإمكانيات لنموه المتكامل والمتواصل بَدناً وفكراً ووجداناً وسلوكاً وفعالاً، وأن يتخلى تماماً عن كونه نظاماً للفرز والغربة والاستبعاد، بناء على معايير في جوهرها اقتصادية اجتماعية، لا تربوية».

## حقوق المعوّقين

يقدم حامد عمار التعريف الفني للإعاقة بأنها «تمثل في تلك الأعراض الجسمية والعقلية والنفسية التي تظهر على الأفراد، وتعطل نموهم الشخصي، وتعدّد وسائل التواصل بينهم وبين مجتمعهم» (بناء الإنسان العربي، ص. ٤٥١).

أما بالمعنى العام، فيتّسع تعريفها للقول إن معظم المواطنين في الوطن العربي هم معاقون (!). وهو يقصد بذلك ما يواجهه الإنسان العربي من حدود وسدود «تحول دون ممارسته لحقوقه وواجباته الوطنية والعربية والدولية، أو تضعف من قدرته على استثمار طاقاته وإمكاناته الجسدية والفكرية والإبداعية والتواصلية» (ص. ٤٥١).

ويلجّ حامد عمار على استخدام المرجعية المجتمعية لا الفردية في النظر إلى الإعاقة التي تبرز مظاهر العجز؛ وهو يرى أن المنظور الشامل - المجتمعي - للإعاقة وظروفها يمكن من التصدي للحلول الوقائية وحتى العلاجية لها (ص. ٤٤٥).

ويرى أيضاً أن من الأسباب الرئيسة في قصور العمل لمواجهة احتياجات المعوّقين عدم وجود الإدارة السياسية، التي تتعلل بالتكلفة المالية الكبيرة، بأولويات الاهتمام بالأشخاص الأسوياء وغير ذلك من الاعتبارات. وهو يرفض هذه الدعاوي، ويرى بعكس ذلك أن الاستثمار في هذه الحالات ذو جدوى كبيرة، فضلاً عن قيمته الإنسانية. يقول (ص. ٤٤٨، ٤٤٩):  
(«بصرف النظر عن الاعتبارات والحقوق الإنسانية، فإن تربية وتأهيل المعاقين لا بد أن ينظر إليه كاستثمار، حيث يترتب على هذا الاستثمار أن يصبح المعاق طاقة بشرية منتجة في حدود إمكاناته ومواهبه، بل أحياناً في قدراته التعويضية التي قد تصبح مبدعة وخلاقة؛ وإن التكلفة لتربية الطفل تمثل عبئاً أقل بكثير جداً مما يحتمله المجتمع لو تركه عالّة في عجزه، بدل أن يكون طاقة منتجة... [هذا فضلاً عن أن] العائد الأساسي المتحقق في كرامة المعاق نتيجة تربيته وتأهيله لا يمكن أن يقدر بقيمة نقدية باعتباره حقاً إنسانياً مطلقاً»).

## تعليم الكبار

يعرف حامد عمار تعليم الكبار في كتابه «الإصلاح المجتمعي» (ص. ٢٠٣ - ٢٠٤):  
(«نشاط علمي فني ثقافي له رسالته ومؤسساته الخاصة، يسعى إليه الكبير أو الجماعة بدافع ذاتي - وليس للحصول على شهادة - يركز على مفاهيم وقيم وفكر وممارسات تقتضيها إشكالية المواطنة في عالم اليوم. بمتغيراته، وبخاصة مقومات المعرفة العلمية ومناهج التعامل

معها، تفكيراً واستيعاباً وسلوكاً والتزاماً».

وفي الحديث عن المناهج التعليمية للكبار، يشير حامد عمار إلى ضرورة احتوائها على مجالات الوطنية والمواطنة ومقوماتها واقتضاءاتها، وكذلك التركيز على العلم، وأسس منطلقاته القيمية والحضارية ومناهجه وطرائقه في إثراء العيش المشترك محلياً وعالمياً، ويستلزم ذلك أن يمتزج إنتاج الأدب بالعلم والعكس باعتبار وحدة المعرفة المكونة لأي ثقافة حية معاصرة (ص. ٢٠٧).

أما الفئات المنتفعة بهذا النوع من التعليم فاثنتان: الراغبون من ذوي التعليم قبل الجامعي، وأصحاب الثقافة الرفيعة من المتخصصين والمعنيين في مجالات الآداب والفنون والعلوم الطبيعية والاجتماعية.

وإذا كان تعليم الكبار يعد حقاً من حقوق الإنسان، في الطرف الاجتماعي الخاص يتجاوز الأميين والأميات، فهو ضروري من جهة أن، التوقف عن متابعة مصادر التعليم ومؤسساته يؤدي إلى تآكل المعرفة والتمسك بأفكار ومعان عادت غير صالحة لمستجدات الحياة، ومن جهة أخرى يعزز لدى ذوي الثقافة الرفيعة اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لمواجهة تحديات العصر، والتي توّهلهم لأن يكونوا القيادات الفكرية الطازجة لتأسيس مجتمع النهضة المأمول.

## الحرية والديموقراطية والحوار

ناقش حامد عمار العلاقات بين التربية والديمقراطية، وبين هذه وبين التنمية، وهي علاقات طردية في جميع الأحوال.

ففي الحديث عن العلاقة بين التربية الديمقراطية، يقول في كتابه «في بناء البشر» (ص. ١٨٣): «انتشار الأمية كان عاملاً من عوامل العبث بالحياة الديمقراطية وحقوق الجماهير التي جرّدت من أسلحة كثيرة من بينها المعرفة، لتكون في خدمة الطبقات الرجعية الحاكمة».

ويقول في «ثقافة الحرية والديمقراطية» (ص. ١٤):

«[إن] إشاعة الحرية والديمقراطية مناط مسؤولية التعليم في إزاحة آيات [آفات؟] معاناة القهر والتسلط والاستبداد. وفي حالة بعض الانقلابات في السيطرة على الحكم يكون التعلم أيضاً أداة لتغيير الأوضاع الديمقراطية والتحرر إلى تسيد أوضاع القهر والاستغلال».

وكذلك حال الديمقراطية مع التنمية، فمن الديمقراطية وحقوق الإنسان ينطلق الإصلاح السياسي في تحسين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتربوية؛ وليس من الممكن حدوث أية انطلاقة تنموية ما لم يتوافر لدى المواطنين حسّ الاطمئنان إلى حقوقهم في الحياة، والتنقل، والتفكير، والتعبير، والاعتقاد، أي خلق جوّ ثقافة الحرية في جميع مكونات الكيان المجتمعي». (ص. ٢٣).

يربط حامد عمار بين الديمقراطية والتربية والحوار، ويرى أننا بحاجة ماسّة إلى البحث عن طرق جديدة تغذي روح الحوار، وتمهّد للإحساس بالمناخ الديمقراطي، وهو يعرف الحوار (مجلة العربي، العدد ٥٧٣، ص. ٢٠) بقوله:

«الحوار في جميع الحالات ليس مجرد إثبات وجود، أو ممارسة عضلات لتسجيل موقف، وليس مجرد إجابة وزير أو خبير أو أستاذ على الاستئلة، وإنما هو أخذ وعطاء متصل حتى يقتنع السائل أو المسؤول برؤية أحدهما أو حتى يصل إلى موقف ورؤية مشتركة».

ومثّل حامد عمار لأسلوب الحوار بفنّ المناظرة الذي يتبارى فيه متناظران في إبراز قيمة موقف أو توجه كل منهما، وهو فنّ تسعى إلى تنميته بعض المدارس والجامعات.

وعند أهمية الحوار، أشار إلى دوره في تكوين الوعي الناقد والمتبصّر في عملية اكتساب المعرفة وتمثلها وتوظيفها وإنتاجها، وإلى أنه يُعنى في التعليم والتعلم بأسلوب التفاعل بين المعلم والمتعلم، بقدر عنايته بالمحتوى التعليمي؛ ومثّل له بالنهج الذي خطّه (باولو فريري) في التعليم.

وفي العلاقة بين أسلوب الحوار والديمقراطية، أشار حامد عمار إلى أن منهج الحوار أحد وسائط الحياة الديمقراطية المهمة، في مختلف جوانب هذه الحياة: بين المعلم والطالب، والأب وأفراد عائلته، وصاحب العمل والعمال، أو بين شرائح المجتمع المختلفة بوجه عام؛ وركّز القول على أنه لا يمكن الاكتفاء في بناء النظام الديمقراطي السليم على الهياكل والمؤسسات النيابية، بل تستلزم فاعلية النظام عقلية دينامية تشكلت بفلسفة الحوار والمناظرة، واحترام الرأي الآخر، وغلبة النقد الواعي على نهج التسلّط المعرفي أو التعبئة الأيديولوجية أو إنكار حقوق المختلفين. إنّ تلاقح الآراء وتصارعها هو جوهر الوجود الإنساني والطاقة المحركة لمسيرة العمل الديمقراطي (العربي، ص. ٢١).

## التسامح بين حضارتين

كان من الطبيعي تماماً، أن يناقش حامد عمار، المفكر التنويري اليساري، مسألة التسامح في مستوى الأمم والشعوب وليس في مستوى الأفراد فحسب، ليكشف عن العنصرية البشعة التي يسوّغها فلاسفة الاستعمار ومنظروه. وفي هذا السياق نجد يقول في كتابه «في بناء الإنسان العربي» (ص. ٣٠٣):

«الواقع أن النظم الاقتصادية الرأسمالية، وخاصة في فترات مدّها الاستعماري، قد لجأت إلى الظواهر البيولوجية لتتخذ منها أداة لتبرير أهدافها في السيطرة والاستغلال لفائض القيمة. فاتخذت من اللون سندا للترقية بين الأوروبي الأبيض من ناحية وبين الإفريقي الأسود أو الآسيوي الأصفر من ناحية أخرى، واصطنعت من مختلف الأساليب يدعم امتيازات «الرجل الأبيض» على غيره من الرجال ذوي الألوان الأخرى».

وفي مقال له بعنوان «مواجهة ساخنة مع ثقافة الغرب» نشر في مجلة العربي، العدد ٥٧٩ (ص. ٢٣) سرد قصة طريفة رواها أحد أصدقائه المغتربين في الولايات المتحدة، يبين مدى العنصرية الكائنة في أعماق أبطال القصة، وهي باختصار:

«كان صحفي يتجول بالحديقة المركزية (سنترال بارك) في نيويورك، ورأى رجلاً يحاول إنقاذ فتاة من هجوم كلب شرس عليها. وفجأة ظهر شرطي في الموقع فوجد الكلب مقتولا وقد أنقذ الرجل حياة الفتاة. وعندئذ تقدم الصحفي إلى موقع المعركة، فأثنى على الرجل قائلاً:

– غداً سوف تنشر الصحف اسم رجل شجاع من نيويورك أنقذ الفتاة من هجوم كلب شرس.

– رد الرجل قائلاً: أنا لست من أهل نيويورك.

– أردف الصحفي معذراً: إذن سوف تذكر الصحافة اسم رجل أمريكي شجاع أنقذ الفتاة.

– ردّ الرجل: أنا لست أمريكياً.

– ردّ الصحفي متسائلاً: من أين أنت إذن؟

– وكانت إجابة الرجل الشجاع: أنا لست أمريكياً، أنا عربي.

صبيحة اليوم التالي تنشر الصحف الخبر «إن إسلامياً متطرفاً قتل كلباً صغيراً بريئاً في الحديقة المركزية».

وقد علق حامد عمار على القصة بقوله:

«تلك القصة الرمزية لا تحتاج إلى تعليق سوى ما تجسده من عمق الإدراك، بوعي أو بغير وعي، لما ترسخ في الذهن والوجدان العربي من تعصب وعنصرية عمياء، واستهانة بالغة بأقدار أمتنا.»



وفي المقابل، وصف حامد عمار الحضارة العربية الإسلامية بأنها لم تكن تعرف التمييز على أساس الدين، أو العرق، بالرغم من كثرة ما انضم تحت لوائها من الأجناس والديانات، وأشار إلى أن ثقافة التسامح والتعايش أوضح ما يميّزها عن ثقافة الغرب قبل قيام الثورة الفرنسية. وفي هذا السياق تحدث عن التسامح الفكري وتأسيس مبادئ الحوار والتفاهم الذي ساد العصور الزاهرة في الحضارة العربية الإسلامية، وكذلك إتاحة فرص التعبير والنقد للظواهر الاجتماعية المخالفة، كما يتبيّن في «كتابات الجاحظ وابن المقفّع في نقد الحياة وموعظة الحكام، وأشعار أبي نواس بما تحمله من صور الحياة الشاذة والتغني بالصفراء [= الخمر] التي لا تنزل الأحزان ساحتها، وقصائد أبي العلاء المعري حين يناقش المسلمات ويشكك فيها كمنطق للوصول إلى الحق والحقيقة...» (في بناء الإنسان العربي، ص. ١١٢).

وفي كتاب «من القدس يبدأ السلام» (ص. ١٠٦) يقول:

«إذا كنا نؤمن كذلك بأن الله في نهاية المطاف هو غافر الذنب وقابل التوب، إلا أنه أرسى من بين أهم القيم السماوية التي ينبغي أن يمارسها البشر قيمة التسامح والصفح، والمسيحية كدين تسامح وإحسان تتجلى في موعظتها الشهيرة إنه من ضربك على خدك الأيسر فأدر له خدك الأيمن... هذه هي القيم التي نواجه بها اليهود في إسرائيل إذا ما رحلوا عن الأراضي العربية المحتلة، وأرادوا أن يعمّ السلام القائم على العدل والاحترام المتبادل».

#### من أقواله

- قلة الإنتاج عدوّ، وانتشار المرض عدو، والإسراف عدو؛ ولا مفرّ من مواجهة هؤلاء الأعداء بنفس الضراوة التي واجهنا بها قوات الاحتلال، ابتداء من معركة التل الكبير، إلى معركة بورسعيد.
- بالخبز وبالقيم يحيا الإنسان ويسعى.
- المعونات الاقتصادية إنما هي أموال تؤخذ من فقراء الدول الغنية، لكي تعطى إلى أغنياء الدول الفقيرة.
- يجب أن يتحول نمط التنمية من التركيز على بناء الحجر إلى بناء البشر.
- أين ما يسمّى بالنظام العالمي الجديد؟ إذ الواقع ليس ثمة نظام، ولا عالمي، ولا جديد؛ لكنه استمرار لمنطق القوة والهيمنة وعلاقة الذئب بالحمل مع كل ضعيف وتابع.
- لا بديل عن التفاعل الخلاق مع العصر إذا أردنا أن نضمن البقاء والنماء والتجدد.
- [يتحتم علينا] إرساء العملية التعليمية على مبدأي التساؤل والحوار بين مختلف أطرافها في الفصل [= الصف]، وفي مجتمع المدرسة والجامعة، بما يتيح فرصة فسيحة لطرح الأسئلة وتنوع الإجابات، وتفهم الرأي والرأي الآخر.

## المصادر

- عمار، حامد. (١٩٥٩). أسس التخطيط الإجتماعي في النطاق القومي والمحلي. سرس الليان: مركز تنمية المجتمع في العالم العربي.
- (١٩٦٤). في بناء البشر. سرس الليان: مركز تنمية المجتمع في العالم العربي.
  - (١٩٨٨). في بناء الإنسان العربي. اسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
  - (١٩٩٧). من القدس يبدأ السلام. القاهرة: الدار العربية للكتاب.
  - (١٩٩٩). في التنمية البشرية وتعليم المستقبل. القاهرة: الدار العربية للكتاب.
  - (١٩٩٥). من همومنا التربوية وثقافتنا. القاهرة: الدار العربية للكتاب.
  - (٢٠٠٧). ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع. القاهرة: الدار العربية للكتاب.
  - (٢٠٠٦). الإصلاح المجتمعي: إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية. القاهرة: الدار العربية للكتاب.
  - (٢٠٠٦). خطى اجتزناها: سيرة ذاتية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.



